



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة

إعداد

عدنان محمد محمد قاعود

إشراف

الدكتور/ عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة والتمويل

إبريل/2007م

إهداء

إلى إخواننا الذين سبقونا بالإيمان، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ..
"رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ" (الحشر 10)

إلى روح والدي يرحمه الله

إلى والدتي اعترافاً لها بالفضل

(وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا) (الإسراء 24)

إلى زوجتي وأبنائي

(رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا) (الفرقان 74)

إلى إخواني وأخواتي وأهلي

(وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي) (طه 29)

إلى إخواني المحاسبين والمبرمجين والمختصين

"إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا" (الإسراء 36)

إلى كل من كان لي عوناً في رحلة هذه الدراسة

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

يا ربي لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. لك الحمد والشكر حتى ترضى، ولك الشكر إذا رضيت، ولك الشكر بعد الرضا، والحمد لله على كل حال. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. وبعد،

أتقدم بالشكر والتقدير لكل من مد يد العون لي، وساعدني في إنجاز هذا الجهد المتواضع، وأخص بالشكر والتقدير مشرفي وأستاذي الفاضل ...

الدكتور عصام البحيصي

على ما بذله من جهد طيب، من خلال إشرافه على هذه الرسالة، والذي لم يبخل علي بوقته وعلمه لإتمام هذا الجهد.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام

الدكتور علي شاهين

والدكتور نضال عبد الله

على تفضلهم بقبول هذه الرسالة حتى تزدان بأرائهم السديدة وأفكارهم النيرة.

وأقدم أيضا بالشكر الجزيل لأهلي الكرام / والدتي العزيزة، وإخواني وأخواتي، وكذلك زوجتي وذريتي، لصبرهم وتعاونهم معي وتشجيعهم المتواصل لي في هذه الرحلة الطويلة، وأتقدم بخالص الدعوة والرحمة والمغفرة لروح والدي، جزاه الله عني خير الجزاء، وأسكنه فسيح الجنات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لإخواني المحاسبين والمبرمجين والمهندسين ومدراء شركات البرمجة في فلسطين، على ما قدموه من جهد مشكور، وتشجيع متواصل لإكمال هذه الدراسة.

فجزى الله عني الجميع خير الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

الباحث

ملخص الدراسة

تعتبر نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية ذات أهمية بالغة، بما تنتجه من تقارير ومعلومات بدقة وبسرعة بالغة، تساعد المؤسسات بصفة عامة، والشركات المساهمة بصفة خاصة. ويرجع ذلك بسبب الثورة في عالم التكنولوجيا، والسرعة المتزايدة التي صاحبت تطورها واستخدامها وانتشارها. وذلك لقدرتها المتزايدة في حفظ واسترجاع المعلومات والحصول عليها.

وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في تقييم نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وذلك بهدف التعرف على واقعها من حيث مدى توفر مواصفات الجودة، وتوفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وكذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية، وكذلك وضع تصور واضح يساعد في تقييمها، وتقديم التوصيات المناسبة بالخصوص. ومن خلال مراجعة الأبحاث العلمية في هذا المجال تم صياغة نموذج الدراسة وفرضياتها وتصميم استبانة لجمع البيانات. وقد تألفت عينة الدراسة من 150 شركة مساهمة في محافظات غزة بفلسطين، وتم استخدام اختبار الإشارة، واختبار مربع كاي، ومعامل الارتباط سبيرمان، والمتوسطات الحسابية للثبوت من صحة الفرضيات.

وقد كشفت عملية تحليلها وتفسيرها ما يلي:

توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، وبدرجات متفاوتة.

توفر عنصر مسايرة التطوير، والكفاءة والخبرة، لدى شركات البرمجة.

توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

يوجد تفاوت واختلاف بين نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية من حيث توفر مواصفات وخصائص الجودة فيها.

وختاماً خلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات من شأنها الارتقاء بنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في فلسطين. وتم توجيه النصائح اللازمة لكل من الشركات المنتجة لنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية الخاصة بالشركات المساهمة، ومن يملكون اتخاذ قرار باستخدام نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، أو محاولة تطوير النظام القائم أو استبداله، ومساهمة الجامعات الفلسطينية بعمل ما يلزم لتضمن التنوع في تدريس أنظمة المعلومات الحاسوبية في الجامعات المحلية بما يضمن المساواة، وعدم استغلال الجامعات كأداة لتسويق نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية على حساب أخرى.

Abstract

Information systems are electronic accounting of paramount importance, including production of reports and information very quickly and accurately, help institutions in general and companies in particular. And because of the revolution in the world because of CST, and increasing speed of development that accompanied the use and proliferation, and because of their ability in peacekeeping and the growing information retrieval and access.

But this study to examine the evaluation of information systems accounting electronic companies in Palestine, and the aim of identifying the reality in terms of the availability of quality specifications, and provide the capability and the potential crisis to meet the needs and desires of the users, and also mi abreast of technological as well as industrial developments, , as well as a clear vision helps in the evaluation, and to make appropriate recommendations, in particular through a review of scientific research in this area has been the formulation of the model search and weight and design of all identification data. And the study sample consisted of 150-stock company in the provinces of Gaza-Palestine, and has been testing the use of the reference and test square Kay, and correlation coefficient Sperman, and averages Accounting for fixing the validity of assumptions and the analysis had uncovered and explained that :

Provide quality characteristics of accounting information systems in commerce, and to varying degrees, provide an appealing development, efficiency and expertise to the corporate programming. There is a high correlation between the availability of quality in the characteristics of accounting information systems and the ability of these electronic systems to meet the needs and desires of the users. No disparity and the difference between the electronic information systems in terms of the availability of specifications and quality attributes are. Finally, the study concluded a set of recommendations from the Sanha upgrading electronic information systems accounting of the companies contributing, and have taken the decision to use electronic information systems, or attempt to develop the existing system or replace, and the contribution of the Palestinian universities are doing what is necessary to incorporate diversification in teaching accounting information systems at universities in order to ensure equality, and not to exploit universities tool for the

marketing of electronic accounting information systems at
the expense of the other.

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
أ	ملخص الدراسة بالعربي
ب	ملخص الدراسة بالإنجليزي
ث	محتويات الدراسة
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة الدراسة
2	مشكلة الدراسة
3	فروض الدراسة
5	متغيرات الدراسة
7	أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع
8	أهداف الدراسة
8	منهجية الدراسة
9	مجتمع وعينة الدراسة
10	منهجية تحليل البيانات
10	محددات وقيود الدراسة
10	الدراسات السابقة
الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية	
17	مقدمة
18	المبحث الأول: مفهوم النظام ومكوناته ونظريته
18	أولاً: مفهوم النظام
19	ثانياً: مكونات النظام
21	ثالثاً: نظرية النظم
24	المبحث الثاني: مفهوم نظم المعلومات
24	أولاً: مفهوم المعلومات
26	ثانياً: مفهوم نظم المعلومات
28	ثالثاً: أنواع نظم المعلومات

29	رابعا: أهمية نظم المعلومات في المؤسسات العامة
30	خامسا: الآثار المترتبة على استخدام نظم المعلومات
31	المبحث الثالث: البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
31	تعريف الحاسوب
32	مفهوم تكنولوجيا المعلومات
33	تطور الحاسوب
36	المكونات المادية للحاسوب
39	برمجيات الحاسوب
41	قواعد البيانات
24	الاتصالات وشبكات الحاسوب
46	الإجراءات
46	الأفراد
49	المبحث الرابع: برمجة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وخصائصها
50	أولا: دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
50	تعريف نظم المعلومات المحاسبية
50	نطاق نظام المعلومات المحاسبي
51	الشروط الواجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية
52	مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
52	دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية
55	أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في إدارة الأعمال
57	مشاكل استخدام الحاسب في بناء نظم المعلومات المحاسبية
61	ثانيا: مقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
61	مقومات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
62	أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
64	جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها
66	خصائص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
71	ثالثا: تطور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومراحلها
71	المستويات الإدارية ونظم المعلومات
74	دورة تطور نظم المعلومات

75	التطور الحديث لنظم المعلومات
75	مراحل تطور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
78	رابعا: استخدام أنظمة المحاسبة الإلكترونية
78	مبادئ في تصميم قاعدة البيانات لنظم المعلومات المحاسبية
79	استخدام المنشأة لبرامج الكمبيوتر الجاهزة
81	تقييم البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية
81	اختيار أنظمة المحاسبة الإلكترونية
84	إعداد التطبيقات المحاسبية داخل المنشأة
الفصل الثالث: واقع نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة	
89	المبحث الأول: تطور استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين
90	المبحث الثاني: تعريف بشركات إنتاج أنظمة المحاسبة الإلكترونية
90	أولا: نظام المحاسب الذكي للمحاسبة والإدارة
91	ثانيا: نظام المحاسب السحري للمحاسبة والإدارة
92	ثالثا: نظام بابل للمحاسبة والإدارة
94	رابعا: نظام الممتاز للمحاسبة والإدارة
95	خامسا: نظام الأصيل الذهبي للمحاسبة والإدارة.
97	المبحث الثالث: المحتويات الأساسية لأنظمة المحاسبة الإلكترونية
97	أولا: الأساسيات
104	ثانيا: المستندات المحاسبية
106	ثالثا: التسويات المحاسبية
107	رابعا: معالجة الشيكات
107	خامسا: التقارير المحاسبية
108	سادسا: المستندات المخزنية
113	سابعا: معالجة المشتريات
114	ثامنا: معالجة المبيعات
115	تاسعا: معالجة الإنتاج
115	عاشرا: الرواتب والأجور
115	حادي عشر: أخرى
117	المبحث الرابع: مميزات أنظمة المحاسبة الإلكترونية في فلسطين

الفصل الرابع: تحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة	
120	مقدمة
121	صدق وثبات الاستبانة
130	تحليل خصائص عينة الدراسة
134	تحليل ومناقشة مجالات الدراسة
160	اختبار فروض الدراسة
194	النتائج والتوصيات
197	المراجع
202	الملاحق

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

فروض الدراسة

متغيرات الدراسة

أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

أهداف الدراسة

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

منهجية تحليل البيانات

محددات وقيود الدراسة

الدراسات السابقة

هيكل الدراسة

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة

بدأ استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية في فلسطين في مطلع الثمانينات، وكان ذلك محصوراً في البلديات والمؤسسات الحكومية وبعض الجمعيات الخيرية، وقد انتشر استخدام أنظمة المعلومات الإلكترونية في الشركات الفلسطينية لاحقاً. وكانت تتمثل في بعض البرامج الإلكترونية الجزئية، مثل برامج معالجة المخزون السلعي، ومعالجة الأمور المالية، ومعالجة الرواتب. وقد تطور انتشار البرامج الإلكترونية في فلسطين، وظهرت شركات برمجة متخصصة، وتستخدم التكنولوجيا الحديثة الخاصة ببرمجيات الحاسوب.

وينتشر في فلسطين بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة استخدام أنظمة المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، منها المعد في بيئة نظام التشغيل Dos مثل: نظام بابل للمحاسبة والإدارة، ونظام بيسان للمحاسبة والإدارة، ونظام المحاسب السحري للمحاسبة، ونظام الممتاز للمحاسبة، ونظام الشامل للمحاسبة وغيرها، ومنها ما تم إعداده في بيئة نظام التشغيل Windows مثل: نظام شام للمحاسبة والإدارة، ونظام الأصيل الذهبي للمحاسبة والإدارة، ونظام ديمارس للمحاسبة، ونظام المحاسب الذكي للمحاسبة والإدارة، وغيرها.

ثانياً: مشكلة الدراسة

من خلال المسح المبدئي لعينة من الشركات الفلسطينية التي تستخدم أنظمة المحاسبة الإلكترونية في أداء عملها، والنظر في السوق الفلسطينية، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة من الشركات الفلسطينية، تبين عدم وجود تصور واضح لدى هذه الشركات يساعدها في تقييم أنظمة المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، ولوحظ أن بعض الشركات تعاني من قصور في أنظمة المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المستخدمة لديها في تلبية حاجاتها الآتية والمستقبلية، حيث يعاني المستخدمون من خلل في أداء بعض الأنظمة بسبب إعطائها تقارير متضاربة، الأمر

الذي دعا الباحث إلى محاولة دراسة هذه المشكلة والوقوف عليها، في محاولة لإيجاد تصور لحل بشأنها.

لذلك فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما مدى وجود تصورات واضحة (مواصفات الجودة)، تساعد في تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين.
- 2- ما مدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، في نظم المحاسبة الإلكترونية المستخدمة في فلسطين.
- 3- ما مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.

ثالثاً: فروض الدراسة

فيما يلي فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية الأولى: تتوفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين.

الفرضيات الفرعية:

- 1- تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 2- تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 3- تتوفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 4- تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 5- تتوفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 6- تتوفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 7- يتوفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 8- يتوفر الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 9- تتوفر الصيانة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 10- تتوفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.
- 11- تتوفر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

الفرضية الرئيسية الثانية: النظم الإلكترونية المطبقة حالياً، تتميز بالقدرة والإمكانات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين.

الفرضيات الفرعية:

- 1- تتوفر القدرة والإمكانيات الكافية، في النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة.
- 2- تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة حالياً القدرة على إشباع حاجات ورغبات كافة المستخدمين.

الفرضية الرئيسية الثالثة: تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.

الفرضيات الفرعية:

- 1- يتوفر عنصر مسايرة التطوير، وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي.
- 2- تتوفر الكفاءة والخبرة لدى شركات البرمجة في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

5. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

الفرضية الرئيسية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كل من مواصفات الجودة، والقدرة على تلبية الحاجات، ومواكبة التطورات التكنولوجية في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم. وتتنبق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين سرعة الأداء في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دقة الأداء في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كفاءة الأداء في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين المرونة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الموثوقية في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الملاءمة في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الصيانة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التكلفة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

11. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

12. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإمكانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

13. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

14. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متابعة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

رابعاً: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في مواصفات الجودة، والمطلوب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ومدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وكذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية، ولذلك فإن عناصر متغيرات الدراسة هي:

1. عنصر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
2. عنصر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
3. عنصر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
4. عنصر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
5. عنصر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
6. عنصر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
7. عنصر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
8. عنصر أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
9. عنصر جودة الصيانة والخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
10. عنصر التكلفة الاقتصادية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .
11. عنصر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
12. عنصر القدرة والإمكانات اللازمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرتها على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
13. مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.

خامسا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. الموضوع حديث ولم يتم التفرغ إليه بالبحث في فلسطين على حد علم الباحث. حيث ركزت الدراسات الخاصة بالجودة على موضوعات أخرى، ولم تتطرق لموضوع نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
2. سوف تساهم الدراسة في وضع تصورات واضحة، يتم من خلالها دراسة وتقييم أنظمة المحاسبة الإلكترونية في فلسطين، ويستعين بها المحاسبون ورجال الأعمال وأصحاب الشركات، ويستفيد منها المعنيين في اقتناء نظام قوي تتوفر فيه مواصفات الجودة الشاملة.
3. ويأمل الباحث أن تساهم في تطوير مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين، بما يكفل زيادة إمكاناتها، وقدرتها على إشباع رغبات المستخدمين، وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية.

سادسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العناصر التالية:

- 1) التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين، من حيث مدى توفر مواصفات الجودة فيها، ومدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وكذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية.
- 2) وضع تصور واضح يساعد في تقييم أنظمة المحاسبة الإلكترونية.
- 3) تقديم التوصيات المناسبة بالخصوص، وذلك اعتمادا على نتائج الدراسة.

سابعا: منهجية الدراسة

تم جمع البيانات اللازمة من مصادرها الأولية والثانوية، وذلك على النحو التالي:
أولا: البيانات الثانوية (المنشورة): تم جمعها من الكتب، والدراسات في المجالات المتخصصة، والدراسات العليا، والدراسات والأبحاث المنشورة على شبكة الإنترنت، وكذلك النشرات الموزعة من شركات نظم المعلومات.

ثانيا: البيانات الأولية: قام الباحث بجمعها عن طريق إعداد استبانة، تم توزيعها على عينة الدراسة، حتى تساعد في جمع المعلومات لتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين. وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين:
الجزء الأول: خاص بالمعلومات الشخصية عن الشخص الذي يستخدم نظام المحاسبة الإلكترونية، من حيث: العمر، والجنس، والسكن، والمؤهلات العلمية، نظام المحاسبة المستخدم، سنوات الخبرة في العمل على هذا النظام.

الجزء الثاني: خاص بنظام المحاسبة الإلكترونية المستخدم في الشركة المساهمة. ويشمل هذا الجزء على ثلاث محاور أساسية، وكل محور يشمل عدة عناصر، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: خصائص الجودة في النظام الحالي ويشمل على خصائص الجودة اللازم توفرها في نظام المحاسبة الإلكترونية، وهي: السرعة، والدقة، والكفاءة والفاعلية، والمرونة، والموثوقية، والملاءمة، والشمول، وأمن المعلومات والبيانات، والصيانة والخدمة، وتكلفة البرنامج، وعنصر الرقابة الذاتية.
المحور الثاني: فحص مدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

ويشمل على الإمكانيات المتوفرة في كل نظام، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

المحور الثالث: مواكبة التطور

ويشمل على مدى توفر عنصر مسايرة التطور وتلبية حاجة الإدارة، وتوفر الكفاءة والخبرة لدى شركة البرمجة للنظام الحالي، واعتماد شركة البرمجة على الذات في إعداد النظام.

ثامنا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة، والتي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في أداء عملها، والبالغ عددها 671 شركة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004). وقام الباحث بحصر أسماء الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في محافظات غزة، وذلك بالتعاون مع الشركات المشرفة على إنتاج وتسويق هذه النظم، وبمساعدة العاملين الميدانيين لهذه البرامج، وكذلك تقديرات من لهم خبرة في هذا المجال. وكانت نتيجة البحث أن مجتمع الدراسة يتكون من 495 شركة مساهمة¹، موزعة بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التالية: (نظام الأصيل الذهبي للمحاسبة والإدارة، نظام الممتاز للمحاسبة والإدارة، نظام المحاسب الذكي للمحاسبة والإدارة، نظام بابل للمحاسبة والإدارة، نظام السحري للمحاسبة والإدارة)، ويشكل مجتمع الدراسة نحو 95% ممن يستخدمون الأنظمة المذكورة.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بما نسبته 30% من مجتمع الدراسة، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات مختلفة حسب طبيعة عمل تلك الشركات، وتم اختيار عدد 150 شركة، والتي يمثلها الشخص الذي يجيد العمل في النظام، وفقا لعدد كل طبقة منها (العينة العشوائية الطبقية)، وذلك لضمان التوازن في اختيار العينة بين الشركات الفلسطينية المساهمة، والتي تستخدم أنظمة إلكترونية محوسبة في عملها، وذلك حسب حجم انتشارها من أجل تقييم موضوعي.

¹ يشتمل هذا الرقم شركات مساهمة فعلية، ولكنها غير مسجلة في السجلات الرسمية لأسباب خاصة.

تاسعا: منهجية تحليل البيانات

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS للوصول إلى النتائج، وإحصائيات أخرى.

عاشرا: محددات وقيود الدراسة

وقد تم مراعاة أن يكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجال نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المستخدمة في الشركات المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة، وذلك بسبب الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال.

حادي عشر: الدراسات السابقة

1- دراسة (أحمد، 2006) :

دور نظم المعلومات الحاسوبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة. وقد هدفت الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات الحاسوبية، في إنتاج المعلومات الحاسوبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية، في الشركات المساهمة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، التي تتعلق بنظم المعلومات الحاسوبية في الشركات المساهمة الفلسطينية كان من أهمها:

- وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع أدلة للحسابات، لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات، إلى جانب عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال الحاسوبي. مما يتطلب ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير المقومات اللازمة، لتشغيل النظام الحاسوبي بكفاءة وفعالية.
- تدني فعالية استخدام نظم المعلومات الحاسوبية، في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة، وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة، لاتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال. مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة.

- الانخفاض في إجراء التحليلات اللازمة لعناصر البيئة المحيطة، مما يؤثر على نوعية القرارات التي يتم اتخاذها. وذلك يستوجب ضرورة الاهتمام بالعوامل المحيطة بالشركة، عند إعداد وتطوير المعلومات المحاسبية، وذلك لضمان تحقيق كفاءة وفعالية هذه النظم.
- أثبتت الدراسة أن هناك اهتماما محدودا من قبل الشركات، في التعامل مع الاعتبارات التنظيمية المتعلقة ببناء نظم المعلومات المحاسبية. الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بهذه الاعتبارات، وخاصة مشاركة الأفراد في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبية، وكذلك أهمية تحديد الهيكل التنظيمي للشركة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

2- دراسة (الشريف، 2006):

مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر، والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أوضحت الدراسة قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث تعتمد الفروع على موظف واحد مهمته تشغيل أنظمة الحاسوب، بينما الموظفين المختصين يكون مكانهم في المراكز الرئيسية للفروع، وغالبا ما توجد في الضفة الغربية.
 - الإدارة الجيدة تستطيع أن تقلل أو تحد من حدوث المخاطر، التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف.
 - تطبيق إجراءات أمن النظم المعلوماتية، يقلل من إمكانية حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.
- وقد تم التوصل إلى التوصيات الآتية:
- وضع إجراءات تضمن استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات، للعمل في حالة الأزمات، من خلال استخدام تجهيزات منيعة أو مرتبة، بحيث تستطيع اكتشاف المخاطر قبل حدوثها، والحد من وقوعها.

- وضع ضوابط أمن ورقابة المعلومات المتداولة بكافة أشكالها، سواء كانت ورقية أو اتصالات سلكية أو لاسلكية والإنترنت، والعمل على سن التشريعات اللازمة لأمن المعلومات والنظم والشبكات المعلوماتية.
- العمل على تطوير شبكة المصارف، وربطها بشبكة الإنترنت، من أجل تمكين العملاء من تنفيذ الخدمات الخاصة بهم بسهولة وبسرعة دون أي تأخير، ولكن مع إحكام الرقابة المصرفية على شبكة المصرف، ووضع قيود تحد من محاولة اختراق شبكة المصرف، والحصول على أي معلومات غير مرخص لهم بالحصول عليها.

3- دراسة (غنيم ، 2004):

دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات، في بلديات قطاع غزة بفلسطين.

وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى توفر البنية التحتية، لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة، وصنع القرارات الإدارية في بلديات قطاع غزة، إضافة إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في صنع القرارات. وقد كشف تحليل النتائج وتفسيرها، أن المستوى التنظيمي لدائرة نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في البلديات مناسب للمستفيدين من النظام. وأن الإدارة تعتمد في اتخاذ قراراتها على النظام الحالي، باعتباره نظاما فعالا. كما أن البنية التحتية للنظام الحالي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات. وأن المعلومات التي يوفرها النظام الحالي، تتطابق مع متطلبات متخذ القرار. وأن البلديات تستخدم بعض أنواع نظم المعلومات الإدارية المحوسبة. وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية قوية، بين توفر البنية التحتية لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة، وبين إنتاج واستخدام المعلومات اللازمة لصناعة القرار. كذلك أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية طردية، بين وجود نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وبين إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار. كما أظهرت الدراسة ضعف قدرة النظام على تغطية كافة جوانب العمل، وتوفير المعلومات اللازمة لتحديد أهداف واستراتيجيات البلدية، أو توفير المعلومات اللازمة للتخطيط قصير الأجل. كما أكدت الدراسة على أن عدم وجود خطط واضحة لعمل نظام المعلومات الإداري المحوسب، يمثل معوقا أساسيا يعيق بشكل جوهري، عملية تطبيق وتطوير نظم المعلومات الإدارية في البلديات.

4- دراسة (الشتنغ، 2000):

دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات، دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة بفلسطين.

وقد اهتمت الدراسة بتحديد دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات.

وقد خلصت الدراسة ببعض التوصيات ، كان من أهمها:

- ضرورة رفع كفاءة مكونات نظم المعلومات الإدارية المحوسبة، وذلك بتطويرها تبعاً للمستجدات التكنولوجية الحديثة.
- العمل على التخلص من العقبات المادية والإدارية، التي تواجه عمل دوائر وأقسام نظم المعلومات الإدارية، من حيث مكونات النظام من: المعدات، البرمجيات، الإتصالات وقواعد البيانات، العاملين، الإجراءات.
- إنشاء نظم معلومات إدارية محوسبة متكاملة، لتغطية جميع نشاطات البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.
- العمل على تعدد أشكال التقارير، التي تعرضها نظم المعلومات الإدارية المحوسبة، من مخططات وجدول ورسوم بيانية، مما سيساعد في تسهيل فهم وتحليل المعلومات المقدمة، وبالتالي الفعالية في عملية اتخاذ القرارات.
- العمل على إنشاء شبكة اتصال محوسبة، بين البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية.
- تطوير الهياكل التنظيمية لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة، وإنشاء دوائر مستقلة بذاتها.
- الاستفادة من استخدام أنواع نظم المعلومات الإدارية المحوسبة.
- تأمين الكوادر الفنية والإدارية المؤهلة في مجال نظم المعلومات الإدارية، وتهيئة البيئة المناسبة لتحفيزها على الإنتاج في المؤسسات العامة والخاصة.

5- دراسة (Aggarwal and Rezace, 1996):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الداعية إلى استخدام مفهوم إدارة الجودة الشاملة في شركات برامج الكمبيوتر، وتحديد عناصر هذا المفهوم اللازمة لتضييق الفجوة بين توقعات العميل والأداء الحقيقي للشركات.

وقد توصل الباحثان إلى أن أهم الأسباب الداعية إلى تطبيق مفهوم إدارة الجودة في شركات إنتاج برامج الكمبيوتر، ترجع إلى وجود فجوة بين توقعات العميل والأداء الحقيقي، كما تم

التوصل إلى ملائمة إدارة الجودة الشاملة للتطبيق في تلك الشركات والقدرة على تضيق تلك الفجوة.

وبالنظر الفاحصة على الدراسات السابقة، لاحظ الباحث ما يلي:

أولاً: يمكن حصر أهدافها في النقاط التالية:

- بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية، في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية.
- تحديد دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات.
- استكشاف مدى توفر البنية التحتية، لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة، وصنع القرارات الإدارية.
- التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
- التعرف على أسباب استخدام مفهوم الجودة الشاملة، في شركات برامج الكمبيوتر، بغرض تضيق الفجوة بينها وبين العميل.

ثانياً: يمكن حصر المجالات التي ركزت عليها الدراسات السابقة على النحو التالي:

1. لم تكن هذه الدراسات مركزة على الشركات المساهمة بالذات، وإنما في مجالات أخرى مثل البنوك التجارية والبلديات، حيث أن لها خصوصية مستقلة.
2. لم تركز هذه الأبحاث على تقييم النظام نفسه، ومدى توفر مواصفات الجودة فيه، وعلاقتها مع البيئة المحيطة بها، وخاصة قدرتها على إشباع حاجات المستخدمين.
3. ركزت هذه الدراسات في الغالب على نظم المعلومات الإدارية المحوسبة بصورة عامة، دون التركيز على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بصفة خاصة.
4. لم تتوصل هذه الدراسات إلى وضع تصور واضح يتم الاستفادة منها عند إعداد أو شراء نظام محاسبي إلكتروني، للوصول إلى أفضل لمواصفات.
5. لم تتطرق هذه الدراسة إلى بحث مدى قدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
6. ركزت بعض هذه الدراسات على مواصفات وخصائص الجودة في الأنظمة المحوسبة، من وجهة نظر الشركات المنتجة، وليس من وجهة نظر المستخدمين لها.

لذا فإن أهم ما يميز هذه الدراسة، هو أنها الأولى في هذا المجال في فلسطين، وتهدف إلى التعرف على واقع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، من حيث مدى توفر مواصفات الجودة فيها، ومدى توفر إمكانياتها وقدرتها على تلبية رغبات المستخدمين، ومدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية، ووضع تصور يساعد على تقييم أنظمة المحاسبة الإلكترونية.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

❖ مفهوم النظام ومكوناته ونظريته.

❖ نظم المعلومات.

❖ البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

❖ برمجة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وخصائصها.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

مقدمة:

تعددت الآراء في تحديد مفهوم النظام، ففي حين أكد بعض الباحثين على أهمية العناصر والأجزاء المكونة له، فقد ركز الآخرون على مفهوم النظام أنه كيان يتكون من أجزاء وعناصر. وقد وضحت نظرية النظم المفاهيم والمبادئ السائدة بالنسبة للنظم المتقدمة والقابلة للاستمرار والتطور. إن فهم طبيعة وخصائص النظام هو المدخل الصحيح لتفهم نظم المعلومات. ويسعى الباحث في هذا الفصل إلى استعراض المفاهيم الأساسية للنظم، من حيث تعريفها ومكوناتها والنظريات التي صاحبته، وكذلك توضيح نظم المعلومات وأهميتها وفوائدها، ومراحل تطورها، وتوضيح نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأنواعها ومستوياتها، والبنية التحتية لها، وبعض الأمور المتعلقة ببرمجة هذه النظم وخصائصها. لذلك تم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم النظام ومكوناته ونظريته.

المبحث الثاني: مفهوم نظم المعلومات.

المبحث الثالث: البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الرابع: برمجة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وخصائصها.

المبحث الأول: مفهوم النظام ومكوناته ونظريته

أولاً: مفهوم النظام

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم النظام، نذكر منها أن النظام عبارة عن: " اصطلاح يستخدم على نطاق واسع في الحياة اليومية، حيث يتردد كثيرا، مثل النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، و نظام المعلومات وغيرها. وفي إدارة الأعمال يتم النظر لأي منظمة على أنها نظام، يتكون من مجموعة من النظم الفرعية، مثل نظام الإنتاج، أو النظام المالي، أو نظام المعلومات، ..الخ". (غنيم، 2004، ص: 43)

"مجموعة من الأشياء المادية والأفكار المنطقية والعلاقات المتبادلة فيما بينها، والتي يتم توجيهها نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة". (إدريس، 2003، ص: 21)

"مجموعة من المكونات ذات علاقة متداخلة مع بعضها، تعمل على نحو متكامل داخل حدود معينة، لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات، وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية)". (طه، 2000، ص: 23)

"هو مجموعة من الأجزاء، التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها، لتحقيق هدف أو أهداف معينة". (سلطان، 2000، ص: 17)

"عبارة عن مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها، لتحقيق أهداف مشتركة، من خلال أنشطة ووظائف محددة في بيئة معينة. وبذلك لا يكون النظام مجرد كل يتكون من عناصر اجتمعت بالصدفة أو بطريق عشوائية، وإنما هو كل يتكون من عناصر ومكونات تتصل بعلاقات اعتمادية متبادلة وأهداف وغايات مشتركة". (الشننغ، 2000، ص: 38)

"مجموعة من العناصر المترابطة، أو الأجزاء المتفاعلة التي تعمل معا، من أجل تحقيق غايات مشتركة و أهداف محددة". (منصور، 1989، ص: 12)

" كل مركب من مجموعة من العناصر، لها وظائف وبينها علاقات منظمة، و يؤدي هذا الكل نشاطا هادفا، وله سمات تميزه عن غيره، و أن هذا النظام يقيم علاقات مع البيئة التي تحيط به. فالنظام يوجد في زمان معين ومكان معين ". (عبيدات، 1989، ص: 263)

ويرى الباحث أنه يمكن حصر مفهوم النظام في النقاط التالية:

1. مجموعة من الأشياء المادية والأفكار المنطقية، والعلاقات المتبادلة فيما بينها.
2. مجموعة من العناصر المترابطة أو الأجزاء المتفاعلة في بيئة ما، وداخل حدود معينة.
3. تتفاعل هذه العناصر وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها، لتحقيق هدف أو أهداف معينة.
4. النظام يؤدي نشاطا هادفا، وله سمات تميزه عن غيره، و يقيم علاقات مع البيئة التي تحيط به، و يوجد في زمان معين ومكان معين.
5. قيمة وفعالية النظام ككل تكون أكبر من مجموع قيم أو فعاليات كل جزء من مكوناته على حدة.

ويمكن القول أن النظام هو مجموعة من العناصر المترابطة، تتفاعل وتتكامل فيما بينها ومع بيئتها، لتحقيق أهداف مشتركة.

ثانيا: مكونات النظام

يتكون النظام من مجموعة من العناصر، وله حدود تميزه، وله علاقة مع البيئة التي يعمل فيها، وله مدخلات ومخرجات.

وقد بين (غنيم، 2004، ص: 43) أن أي نظام لا بد أن تتوفر فيه الأمور الآتية:

- المكونات الخمس: العناصر، والعلاقات، وآليات العمل، والحدود، والأهداف.
- لكل نظام كيان خاص، وله حدود معينة تميزه عن البيئة التي يعيش فيها.
- جميع عناصر النظام تقع ضمن حدوده، وكل ما هو خارج هذه الحدود يسمى بيئة النظام.
- بيئة النظام هي كل ما يؤثر على هذا النظام ويتأثر به.
- عناصر النظام مترابطة ومتكاملة وتقوم بوظائفه من خلال هذا الترابط والتكامل.
- للنظام أهداف ووظائف.
- عمل النظام تحويلي، فالنظام يحول المدخلات إلى مخرجات حسب معايير معينة.

وقد ذكر (إدريس، 2003، ص: 321-352) أنه يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من المدخلات يتم تشغيلها أو معالجتها لتتحول إلى مخرجات.

1- مدخلات النظام System Inputs:

هي جميع المتغيرات التي تؤثر على النظام، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:-
مدخلات أساسية: هي تلك التي ينصب عليها نشاط النظام وعملياته، أي تلك التي تدخل في عمليات النظام، لتتحول إلى شيء جديد، وتشمل كافة المواد والعناصر والموارد المتاحة، واللازمة لاستمرار النظام.

مدخلات إحلالية: وتشمل العناصر والموارد الجديدة أو المتطورة، وذلك بسبب تعرض بعض أجزاء النظام للتلف أو النفاذ، مما يستلزم تغييرها، وإحلال أجزاء أخرى غيرها. وهذه المدخلات لا تخضع لنشاط وعمليات النظام، وإنما تصبح أحد عناصره ومكوناته، مثل الآلات وقطع الغيار.

مدخلات بيئية: وهي تمثل كافة المؤثرات البيئية التي لا تخضع لعمليات النظام، ولا تتحول داخله، كما أنها لا تصبح أحد مكوناته، وإنما تؤثر تأثيراً خارجياً على عمليات النظام، أو على النوعين السابقين من المدخلات. كما أنها قد تكون مساعدة للنظام أو معوقة له. ومن أمثلتها: الضغط الجوي، ودرجة الحرارة على الأجسام الحية.

2 - نشاط النظام وعملياته processing:

هو التفاعل الذي يتم بين عناصره من ناحية، وبينها وبين المدخلات من ناحية أخرى، وذلك لتحويل مدخلات النظم الأساسية إلى مخرجات، وهذا يتطلب تضام وتعاون عناصر النظام المختلفة.

3- مخرجات النظام system outputs:

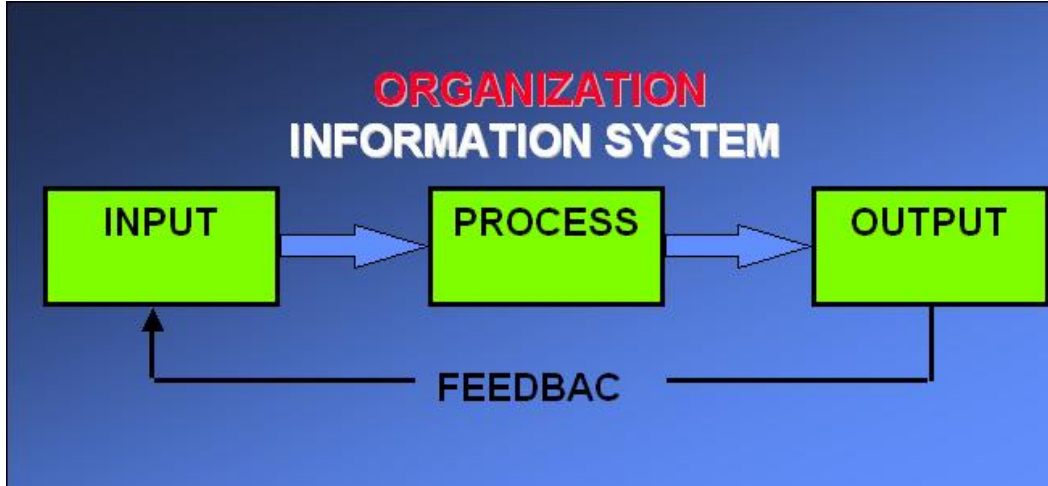
وهي تمثل عوائده، أي ما ينتج عنه، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف النظام. ويمكن أن نفرق بين نوعين من المخرجات:

المخرجات النهائية: وهي تلك التي ينتجها النظام، وتؤثر على الإطار العام الذي يعمل في نطاقه والذي يسمى البيئة، أي أنها تكون مدخلات للبيئة.

المخرجات الارتدادية: feed back حيث ترتد هذه المخرجات إلى النظام مرة أخرى كمدخلات، بمعنى أن النظام يستخدم جزءاً من مخرجاته كمدخلات جديدة.

وقد بين (Laudon ,2002,P:9) أن المكونات الأساسية للنظام، وعمليات التفاعل بينها يمكن توضيحها في الشكل التالي:

المكونات الأساسية للنظام وعمليات التفاعل بينها



المصدر: (Laudon ,2002,P:9)

وقد تم حصر مكونات النظام كما يلي:

- 1- النظام عبارة عن مجموعة من المدخلات يتم تشغيلها أو معالجتها لتتحول إلى مخرجات.
- 2- كل نظام له حدود معينة تميزه عن البيئة التي يعيش فيها، وجميع عناصر النظام تقع ضمن حدوده.
- 3- عناصر النظام مترابطة ومتكاملة، وتقوم بأداء الوظائف، وتسعى نحو تحقيق الأهداف.
- 4- بيئة النظام هي كل ما يؤثر على النظام ويتأثر به.

ويمكن القول أن مكونات النظام عبارة عن مجموعة من العناصر وله مدخلات تتحول بعد تشغيلها إلى مخرجات، وذلك داخل حدود معينة.

ثالثاً: نظرية النظم System Theory

لقد وردت عدة تعاريف لنظريات النظم، وكانت على النحو الآتي:

تعتبر نظرية النظم إحدى أهم النظريات التي جاءت بعد عدة نظريات سابقة، مثل النظرية الكلاسيكية" (طه، 2000، ص:28 بتصرف). لقد سميت النظرية الكلاسيكية نسبة لنمط التفكير الذي قامت على أساسه. حيث ركزت في مجملها على العمل، معتبرة أن الفرد آلة، ولا يعتبر من المتغيرات التي لها أثر في السلوك التنظيمي. وقد بُني النموذج الكلاسيكي على أربعة محاور رئيسية هي: تقسيم العمل، ونطاق الإشراف، والتدرج الرئاسي الهرمي، والمشورة والخدمات المعاونة المتخصصة. ومن أهم رواد النظرية الكلاسيكية: هنري فايول، وفريدريك تايلور، وماكس ويبر.

وقد أورد (غنيم، 2004، ص:46 بتصرف) أن نظرية النظم جاءت كردة فعل للنظرية الكلاسيكية، فاهتمت بالفرد وسلوكه في التنظيم، وأنه لا يمكن معالجة الفرد بشكل منعزل، ولكن يجب معالجته كعضو في جماعة، وأن سلوك الفرد أو الجماعة في التنظيم الرسمي قد يختلف عن سلوكهم الحقيقي. لذا اهتم أنصار النظرية السلوكية بالتنظيم غير الرسمي، كالصداقات بين أعضاء التنظيم، وأثرها على القيادة. وقد قامت نظرية النظم على أساس نقد النظريات السابقة، لأن كل منها ركز على أحد متغيري التنظيم (العمل والإنسان)، باعتبار أن التنظيم نظام مقفل، بينما اعتبرته نظرية النظم نظاما مفتوحا، يتفاعل مع البيئة المحيطة ويؤثر ويتأثر بها. وقد تصدت نظرية النظم لتساؤلات لم تتصدى لها النظريات السابقة، لأنها اعتبرت أن الجزء الأساسي في النظام هو الفرد، سواء كان قائدا أو منفذا، وتعالج هذه النظرية أربعة أمور أساسية هي: حوافز الفرد واتجاهاته، والترتيب الرسمي للعمل أو الهيكل التنظيمي وما يتبعه من مناصب، والتنظيم غير الرسمي وبصفة خاصة أنماط العلاقات بين المجموعات وتفاعلها مع بعضها، والتكنولوجيا ومتطلباتها الرسمية. حيث يجب تصميم الآلات والعمليات بحيث تتماشى مع التركيب السيكولوجي والفسولوجي للبشر. ويختلف تطبيق هذه النظرية من منظمة لأخرى حسب ظروف كل منظمة.

ويمكن إيجاز مفهوم نظرية النظم كما يلي:

1. تعتبر نظرية النظم إحدى أهم النظريات، وقد سبقها نظريات عديدة، منها النظرية الكلاسيكية.
2. اعتبرت نظرية النظم أن التنظيم نظاما مفتوحا، يتفاعل مع البيئة المحيطة ويؤثر ويتأثر بها.

3. اهتمت نظرية النظم بالفرد وسلوكه في التنظيم، واعتبرت أن الجزء الأساسي في النظام هو الفرد، وأنه يجب معالجته كعضو في جماعة يتعرض لضغوطها وتأثيراتها.

المبحث الثاني: نظم المعلومات

مقدمة:

من المفيد التعمق في دراسة نظم المعلومات، وتحديد مفهوم واضح ومقتضب، لكل من مفهوم المعلومات، وأهميتها، وخصائص المعلومات الجيدة. وكذلك تحديد مفهوم نظم المعلومات، وأنواعها، وأهميتها في المؤسسات العامة، والآثار السلبية لوجودها. مما يساعد في زيادة الاستفادة في المنشآت والمؤسسات.

أولاً: مفهوم المعلومات Information system

1- تعريف المعلومات Information:

تعددت المحاولات لتعريف مصطلح "علم المعلومات"، ووضع حدود له، والاتفاق على مفهوم مصطلحاته. ومن هذه التعاريف:-

"المعلومات هي كل الحقائق و البيانات والمعرفة، المسجلة في شكل من أشكال التسجيل الصالحة للاستفادة منها، أي في صورة مقروءة أو مسموعة". (أبو النور، 1979، ص:159)

"البيانات التي تم إعدادها في شكل ذو معنى، بحيث أصبحت ذات قيمة للجنس البشري".
(Laudon, 2002, p:8)

" من المفيد التعمق في موضوع نظم المعلومات، التمييز بين بعض المصطلحات التي شاع استخدامها مثل:

البيانات Data: وهي عبارة عن حقائق ثابتة بدون معالجة، أو يمكن تعريفها على أنها المادة الخام التي تشتق منها المعلومات.

المعلومات Information: وهي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير.
المعرفة Knowledge: وهي المادة المستخرجة من المعلومات، وهي حصيلة ما يمتلكه الفرد أو المجتمع من معلومات". (غنيم، 2004، ص:50)

"المعلومات في مرتبة وسط بين البيانات من جهة، والمعرفة من جهة أخرى. فالبيانات عبارة عن حقائق متفرقة قد لا يستفاد منها قبل الربط بين أجزائها، أو مقارنتها أو تقييمها.

وعندما تتجمع هذه الحقائق وترتبط معا تصبح معلومات. وعندما تصبح المعلومات قادرة على التأثير في سلوك الفرد والمجتمع تتحول إلى معرفة. فللفرد بنيته المعرفية الناتجة عما حصله من معلومات وما اكتسبه من خبرات والتي تؤثر في أدائه وسلوكه". (عبد الهادي وبوعزة، 1995، ص:6)

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف المعلومات كما يلي:

المعلومات هي كل الحقائق والبيانات والمعرفة، تم إعدادها في شكل ذو معنى، وأصبحت صالحة للاستفادة منها، وهي في مرتبة وسط بين البيانات من جهة، والمعرفة من جهة أخرى، وأنها قادرة على التأثير في إدارة سلوك الفرد والمجتمع.

ويمكن القول أن المعلومات مجموعة من البيانات تم معالجتها، وأصبحت صالحة للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار.

2- أهمية المعلومات:

إن مساهمة المعلومات في كافة أعمال وأنشطة المنشأة وحسب (مندورة ودرويش، 1994) تعتمد على جودة هذه المعلومات، ويمكن القول أن المعلومات هي أساس أي قرار يتخذه كل مسئول في موقعه، وتعتمد عليها دقة القرار وصحته، كما أنها تحتل ركنا هاما في البناء الإداري المعاصر، لأنها أداة الربط الأساسية بين أجزاء التنظيم. وكذلك فإن المعلومات موردا أساسيا في أي نشاط بشري، أيا كانت طبيعة هذا النشاط وأيا كان مجاله، ومورداً استثماريا أساسيا، يمكن توفيره واختزانه والإفادة منه. كما أن المعلومات ينبوع لا ينضب، تتزايد ولا تتناقص، فالإنسان يستفيد منا ويضيف إليها، كما أنها وسيلة رئيسية للإدارة في التخطيط والتنسيق والمتابعة. وتتوقف نوعية القرارات على نوعية المعلومات المتصلة بالمشكلة المطروحة، وعلى مدى صلاحية هذه المعلومات.

3- خصائص المعلومات الجيدة:

تتميز المعلومات الجيدة حسب (عبد الهادي و بوعزة، 1995، ص:15-17) بالخصائص التالية:

سهولة وسرعة الحصول على المعلومات: فإذا كان الجهد المطلوب للحصول على المعلومات كبير، فقد تصبح تكلفة الحصول عليها باهظة جدا.

الشمول: بمعنى اكتمال المعلومات، لأنه من أجل اتخاذ قرار فإنه يلزم توفر كل المعلومات المطلوبة له.

الصحة: ويقصد بها درجة خلو المعلومات من الخطأ، لأن المعلومات الخاطئة قد تؤدي إلى قرارات خاطئة.

الدقة: وتشير إلى درجة الدقة التي يمكن الوصول إليها، والتي تناسب مختلف المستخدمين ومختلف التطبيقات.

الملاءمة: ونعني بها مدى ملاءمة المعلومات لطلب المستخدم، حيث يجب أن تكون المعلومات ملائمة لموضوع البحث.

الوقت المناسب: ونعني به وقت توفر المعلومات للإجابة على استفسار معين، حيث يجب توفر المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ قرار أو إجراء نشاط ما.

الوضوح: ويشير إلى الدرجة التي يجب أن تكون فيها المعلومات خالية من الغموض.

المرونة: ونعني به قابلية المعلومات للتكيف للاستخدام في أكثر من تطبيق، ومن قبل أكثر من مستخدم.

عدم التحيز: خلو المعلومات من التحيز، فالمعلومات المنحازة تؤدي أيضاً إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

قابلية القياس: وتشير هذه الخاصية إلى طبيعة المعلومات المنتجة من نظام المعلومات، وإمكانية قياسها في شكل كمي، حتى يمكن الاستفادة منها، خاصة في النماذج والحسابات الرياضية.

ثانياً: مفهوم نظم المعلومات Information systems

اختلفت آراء الباحثون في تحديد مفهوم نظام المعلومات، ومن هذه الآراء نورد ما يلي:

"نظام المعلومات شبكة من العناصر، تطورت لتزويد متخذي القرار بالمعلومات".
(Ross,1976,P:106)

"شبكة مؤلفة من جميع طرق الاتصال داخل المنظمة".
(Couger&Mcfadden,1975,P:638)

"النظام الذي يسهل أداء العملية الإدارية خاصة التخطيط والرقابة".
(Wren&voich,1976,P:550)

"نظام مصمم على أساس الحاسب الإلكتروني، لإعطاء المديرين المعلومات المناسبة،
وبتوقيت محدد". (Brown,1989,P:43)

" مجموعة إجراءات منظمة، تزود المدير بالمعلومات الداعمة لاتخاذ القرار، والرقابة
في المنظمة". (lucas,1982.P:33)

"نظام مزود بحاسب آلي لجمع وتخزين وتركيب معلومات مفيدة، لاتخاذ قرار إداري".
(Anderson,1989,P:54)

" النظام الذي يقوم يدويا أو آليا بجمع المعلومات، وتنظيمها وتخزينها، ومعالجتها
وعرضها في أشكالها المختلفة، وبأي من الوسائل النصية والمرئية والسمعية".(الموسوعة
البريطانية، Britanica، 1992)

نظام يعتمد على الحاسب الآلي، يقدم المعلومات للمدير في المستوى الإداري في شكل
تقارير دورية وتقارير استثنائية أو خاصة، لتدعيم العملية الإدارية من تخطيط ورقابة، وتدعيم
أنشطة اتخاذ القرارات. (البكري،2000، ص:11-68)

"نظم المعلومات هو مجموعة من الإجراءات، التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين
وتوزيع المعلومات، لتدعيم واتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم". (البكري،2000، ص: 14)

"مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا، على جمع واسترجاع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات، لدعم عملية صنع القرارات والتنسيق والرقابة والتحليل والملاحظة في المنظمة". (Laudon, 2002)

" إن نظام المعلومات هو مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات والاتصالات، وقواعد البيانات، تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا، على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيد". (غنيم، 2004، ص:56)

إن مفهوم نظام المعلومات يمكن حصره في النقاط التالية:

1. مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات والاتصالات وقواعد البيانات.
2. هذه العناصر تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها وبثها للمستفيد.
3. نظم المعلومات الحديثة تستخدم الحواسيب في جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها بسرعة هائلة، لإعطاء المديرين المعلومات المناسبة، وبتوقيت محدد.

ثالثا: أنواع نظم المعلومات Types of Information Systems

وقد لاحظ الباحث أن نظم المعلومات تختلف من حيث المفاهيم التي تركز عليها، ودرجة استيعابها للتقدم التكنولوجي. وقد تمكن (الحسنية، 2002، ص:42) من حصرها في أربعة مجموعات من النظم هي:

نظم المعلومات القديمة: Old Information Systems (OIS)

وهي نظم المعلومات التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية الورقية، وبعض الآلات والأدوات في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات. أي أنها النظم التي لا تستخدم الوسائل الإلكترونية في تشغيل البيانات والمعلومات.

نظم المعلومات الحديثة: Contemporary Information Systems (CIS)

تلك النظم التي تعتمد على الأجهزة الحاسوبية، أي على المعالجة الإلكترونية للبيانات Electronic Data Processing، والوسائل الآلية الأخرى المتقدمة مثل: الهاتف، والفاكس، والإنترنت، والأقمار الصناعية.

نظم المعلومات المتكاملة: (IIS) Integrated Information systems

وتعبر عن المفهوم الحديث لنظم المعلومات، ويتم تطبيقه عند تواجد أكثر من نظام واحد في المنظمة، ومن أهم أهدافه تجنب تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة قدرة المنظمة.

نظم المعلومات الشاملة (TIS) Total Information systems

إن تطبيق نظرية النظم يعني أن يكون نظام المعلومات شاملاً لكل المتغيرات المؤثرة فيه والمتأثرة به، سواء على مستوى المنظمة، أو على مستوى البيئة الخارجية. أي أن نظم المعلومات الشاملة هي التي تستند إلى قواعد منهجية النظم، وبالتالي فإن تصميمها لا بد وأن يشمل مصادر معلومات متنوعة، وينتج معلومات متعددة الأغراض، وأن يكون مصمماً على شكل نظام رئيس ونظم فرعية، وتتوافر فيه جميع المتطلبات الفنية والبشرية والإدارية اللازمة. إن نظم المعلومات تتنوع حسب المجال والغرض الذي تنشأ من أجله، فقد تكون هناك نظماً للمعلومات التي تدور حول موضوع معين، أو عدة موضوعات متكاملة، وقد تكون نظماً للمعلومات الداخلية في المنظمات، أو شبكة من نظم المعلومات داخل نظام موحد متكامل على المستوى القطاعي أو على المستوى القومي. وأياً كانت المسميات التي تحملها هذه النظم، فإنه من الملاحظ أنها وعلى مستويات مختلفة تشكل عناصر من عناصر نظام أشمل يؤثر فيها ويتأثر بها. وعليه ينبغي أخذ جميع المؤثرات البيئية في الاعتبار، سواء كانت هذه المؤثرات بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو حتى نفسية. كما ينبغي الملاحظة أن أي نظام لا ينشأ من فراغ، ومن ثم فإن أخذ الوضع القائم في الاعتبار، أو ما يسمى بالبنية الأساسية للمعلومات أمر جوهري لإنشاء نظام كفاء للمعلومات يعني بالأهداف والأغراض المطلوبة.

رابعاً: أهمية نظم المعلومات في المؤسسات العامة

تعتبر نظم المعلومات بمثابة العمود الفقري للمؤسسات العامة، وعليها يعتمد بشكل كبير تطور وارتقاء المؤسسة. وتساعد نظم المعلومات على سهولة إنسياب الأعمال، واتخاذ القرارات المفيدة في الوقت المناسب.

وتتبع أهمية نظم المعلومات في المؤسسات العامة وحسب (أيوب، 1987، ص: 14-19) من الآتي:

- إن استخدام نظم المعلومات في المؤسسات العامة، يعمل على تأمين احتياجات الإدارة العليا بما تحتاج إليه من معلومات تساعد في رسم سياستها، ومباشرة مهامها ومسئولياتها.
- إن نظم المعلومات اليدوية تبقى صالحة وفعالة في الحالات التي تكون فيها المنظمة صغيرة، ونشاطها مستقر، وحاجة الإدارة للمعلومات المختلفة محدودة الأبعاد والأشكال.
- ومع ازدياد حجم المنظمات وتوسع نشاطها وفعاليتها، تحتاج الإدارة بصورة مستمرة إلى مزيد من المعلومات، كأساس حيوي لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف، ورسم السياسات ووضع خطط التنفيذ، وتحديد معايير الأداء والرقابة عليه، وملائمة القرارات مع الفعاليات الداخلية والأوضاع الخارجية.
- ويعتبر الحاسوب الأداة الرئيسية التي يمكن للإدارة استخدامها، للإفادة في مجال تقديم المعلومات وتسهيل معالجتها. وقد أطلق على هذا النوع من النظم اسم نظم المعلومات المحوسبة (CIS) Computerized Information Systems.

خامسا: الآثار المترتبة على استخدام نظم المعلومات

- قدمت تكنولوجيا المعلومات خدمات عظيمة للبشرية، إلا أن وجودها لم يخلُ من الآثار السلبية على هذا الصعيد أو ذاك، وقد ذكر (نصر، 2003، ص: 6) بعض هذه المآخذ ومنها:
- استمرار وجود التفاوت الاجتماعي والمعرفي بين الناس، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول.
 - يمكن أن تسمح للمنظمات بجمع معلومات شخصية مفصلة تنتهك الحقوق الشخصية للفرد.
 - ساعات العمل الطوال لمستخدمي نظم المعلومات، قد تؤدي إلى إصابتهم بمشاكل صحية وتوترات نفسية.
 - يمكن أن يتم نشر معلومات غير قانونية، أو انتهاك حقوق الملكية الفردية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات أو الإنترنت.
 - سيواجه المدراء مشاكل اختراق الحماية، وعدم القدرة على السيطرة عليها.

المبحث الثالث : البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

مقدمة:

تمثل الأجهزة والوحدات المكونة للحاسب البنية التحتية لنظم المعلومات. وهي القاعدة الصلبة التي تعتمد عليها البرمجيات الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. ومن خلال تعريف الحاسوب ومراحل التطور التي مر بها، يمكن إدراك مدى القفزة الكبيرة والتي كان لها بالغ الأثر في تطور البرمجيات، والذي انعكس بدوره على الأداء في عالم الأعمال. إن التطور المتسارع للحاسوب، تبعه تطور في عالم البرمجيات، وقواعد البيانات، والاتصالات وشبكات الحاسوب والإجراءات والفراد.

تعريف الحاسوب

تعددت الآراء في تعريف الحاسوب، وكانت كما يلي:

"معالج بيانات بإمكانه أداء مقادير محوسبة ضخمة، بضمنها عمليات حسابية منطقية كثيرة، دون تدخل الإنسان القائم على تشغيله خلال عمليات التنفيذ". (الحسنية، 2002، ص: 85)

"يمكن تعريف الحاسب على أنه عبارة عن مجموعة من الأجهزة أو الوحدات المستقلة، تؤدي كل منها وظيفة معينة، وتعمل هذه الوحدات فيما بينها، بأسلوب متناسق ومنظم من خلال البرمجيات، وتكون الأجهزة والبرمجيات معا ما يسمى بنظام الحاسب COMPUTER SYSTEM. ويعرف الكمبيوتر على أنه جهاز بارع في تخزين المعلومات ومعالجتها واسترجاعها عند الطلب". (الشبلي، 2002، ص: 14)

"مجموعة من الأجهزة المستقلة والمترابطة معا، وتؤدي كل منها وظيفة محددة ويطلق عليها اسم المعدات Hardware، وتعمل هذه الأجهزة فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم من خلال البرمجيات Software، وتكون هذه الأجهزة والبرمجيات معا ما يسمى بنظام الحاسوب". (العقيلي وآخرون، 1991، ص: 23)

"وبالتالي فان مراحل معالجة البيانات تشمل :

1. إدخال البيانات INPUT: والمقصود بها عملية نقل البيانات والبرامج من المستخدم إلى داخل الحاسب.
2. معالجة البيانات PROCESSING: وهي إجراء عمليات المعالجة المختلفة على البيانات، مثل العمليات الحسابية وعمليات المقارنة بين القيم.
3. استخراج النتائج OUTPUT: وهي عرض النتائج التي توصل إليها الحاسب على المستخدم". (الشبلي، 2002، ص:15)

ويمكن تعريف الحاسب في النقاط التالية:

1. مجموعة من الأجهزة المستقلة والمتراطة معاً، وتؤدي كل منها وظيفة محددة ويطلق عليها اسم المعدات Hardware، وتعمل هذه الأجهزة فيما بينها بأسلوب متناسق ومنظم من خلال البرمجيات Software.
2. جهاز بارع في تخزين المعلومات، ومعالجتها واسترجاعها عند الطلب.
3. معالج بيانات بإمكانه أداء مقادير محوسبة ضخمة، دون تدخل الإنسان.
4. وتسمى مجموعة العمليات التي يتبعها الحاسب لحل المسألة برنامجاً، كما يسمى الشخص الذي يكتب البرنامج مبرمجاً.
5. إن مراحل معالجة البيانات في الحاسوب تشمل إدخال البيانات INPUT، ومعالجة البيانات PROCESSING، واستخراج النتائج OUTPUT.

مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

وردت عدة تعريفات لمفهوم تكنولوجيا المعلومات نذكر منها:
 "يشير مصطلح (تكنولوجيا المعلومات) إلى مدى واسع من المواد والقدرات التي تستخدم لخلق وخرن وبث المعلومات. ومكوناته الأساسية الثلاث هي: الحواسيب، وشبكات الاتصال، والمعرفة الفنية". (الصباغ، 2002، ص:174)

"وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها وسائل إلكترونية لتجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات. وتعد تكنولوجيا المعلومات من القضايا الحديثة، التي بدأت تعكس أهمية استخدام المعلومات المعالجة تكنولوجيا في خدمة جوانب متعددة في المجتمع، كما أن هذه التكنولوجيا قد أدت إلى تخفيض التكاليف الكلية للعمليات التجارية، بل أضحت من الواجب الاهتمام والتركيز على التمييز بين المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أنشطتها الإنتاجية والخدماتية، وتلك التي مازالت تستخدم الأنظمة اليدوية". (صيام، 2004، ص:51)

"وتستخدم تكنولوجيا المعلومات بسبب الفوائد التي توفرها للناس الذين يستخدمونها في حياتهم العامة والعملية، وتوفر الحواسيب وشبكات الاتصال مجتمعة أربعة فوائد رئيسية للمستخدمين: السرعة، والثبات، والدقة، والموثوقية". (الصباغ، 2002، ص: 183)

"ومن البديهي القول أن غياب تقنيات المعلومات في منظمات الأعمال الحديثة، تعني في الواقع غياب أو استحالة وجود أو استمرار أنشطة الأعمال التي تقوم بها هذه المنظمات، كما يعني أيضا صعوبة تحقيق أدنى مستوى من الكفاءة والفعالية في بعض أنشطة المعلومات التي قد لا تتصل بتكنولوجيا المعلومات". (أحمد، 2006، ص: 87)

فالتقنية المعلوماتية الحديثة تنظم عمل منظومات الأعمال، ومنها يتدفق مجرى المعلومات الحيوية والقرارات اللازمة لإدارة وتوجيه وتنفيذ أعمال وأنشطة المنظمة. بمعنى آخر تعتبر تقنية المعلومات بمثابة مصدر إثراء لحياة ونمو واستمرار المنظمة، ولعمل وظائفها وأنشطتها وعملياتها. (جمعية المجمع العربي، (4)، 2001، ص: 338-339)

ومما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات لا غنى عنه في منظمات الأعمال الحديثة للأسباب التالية:

1. يساعد على استمرار أنشطة الأعمال التي تقوم بها المنظمات، ويحقق درجة عالية من الكفاءة والفعالية.
2. توفر الحواسيب وشبكات الاتصال قدر كبير من السرعة والثبات والدقة والموثوقية.
3. تخفيض التكاليف الكلية للعمليات التجارية.
4. تسهيل عملية تجميع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات.

تطور الحاسوب:

شهد تطور الحاسوب عدة محطات، وظهرت خلالها أجيال متتالية، حتى وصلت إلى الشكل الحالي. وقد استعرض (الشبلي، 2002، ص: 13-14) المراحل والأجيال التي مر بها تطور الحاسوب وكانت على النحو التالي:

"حاول الإنسان منذ القدم تطوير قدراته الحسابية الطبيعية بطرق مختلفة، فكان عليه أن يعد على أصابعه. وفي حوالي 2000 ق.م استطاع الصينيون تطوير جهاز أو عداد اسمه "أباكوس" أو ما يسمى بالإطار الحاسب، واستعمل هذا الجهاز للعد والحساب، وكان يدويا. وقد وصفه المؤرخ هيرودوتس عام 450 ق.م، واستعمل في مصر واليونان وروما. وانتشر استعمال الأباكوس في أوروبا القديمة حتى ظهرت أنظمة العد الهندية والعربية في حوالي القرن الثاني عشر الميلادي، حيث قدمت هذه الأنظمة مفهوم الصفر.

في عام 1642م قام العالم الفرنسي باسكان باختراع آلة ميكانيكية نصف آلية استعملها لجمع الأعداد. وفي عام 1806م استطاع العالم جاكوارد باختراع آلة نسيج مبرمجة بواسطة كرت ورقي مثقب. وفي عام 1792م استطاع العالم البريطاني باباج اختراع آلة اسمها آلة الفرق، وبعد ذلك قام باختراع آلات عديدة، ويعتبر الأب الحقيقي للحاسب الحديث، حيث قام باختراع فكرة البرنامج المخزون. وبعد ذلك ظهر العالم هوليريث الذي قام في عام 1887م بصنع آلة تنقيب البطاقات وآلة تبويب لفرز البطاقات، استخدمت في الإحصاء السكاني في الولايات المتحدة.

وفي عام 1890م قام هوليريث بإنشاء وتحديث شركة اتحدت فيما بعد مع شركات أخرى اسمها IBM. وفي عام 1944م أثناء الحرب العالمية الثانية قام ايكن Aiken بإنتاج أول حاسبة كهروميكانيكية سميت (مارك 1)، وبعد ذلك بدأت تنشط الاختراعات حيث برزت مشاريع عملية ذات طابع عسكري في جامعة بنسلفانيا بقيادة جون موشيلي وايكيرت، حيث قاما باختراع جهاز سمي (انياك) ويعتبر أول حاسب إلكتروني، وكان وزن هذا الحاسب حوالي 30 طن. وبعد ذلك تطور الكمبيوتر والحواسيب بصورة كبيرة، حيث أصبح حجمها أكثر صغراً وأكثر سعة وسرعة.

في أواخر الأربعينات بالتحديد في عام 1948م تم اختراع الترانزيستور، فأحدث ذلك انقلاباً في تكنولوجيا تصنيع الحاسب. وفي عام 1951م تم اختراع جهاز (Universal Automatic Computer) الذي أطلق عليه اسم Univac-1 وهو أول جهاز يتم تسويقه وإنتاجه على أساس تجاري.

ومنذ عام 1951م شهدت التطورات في عالم الحاسب تطورا وتقدما سريعا، حيث قسمت الحواسيب التي ظهرت منذ أواخر الأربعينات وحتى الآن إلى أجيال، والحواسيب التي تنتسب إلى جيل معين تمتلك فيما بينها خواص وصفات متشابهة، واستعمل في تركيبها نفس الأساس التكنولوجي. ومن أحدث التطورات في مجال البرمجيات صدور النوافذ 95،98،2000 والتي تمتاز بأنها قلصت الرجوع إلى نظام التشغيل MS-DOS، وكذلك ظهور معالجات مثل معالج PENTIUM وغيرها.

وقد بين (غراب، 1999، ص: 138-144) مراحل تطور الحاسوب، والأجيال المتتالية له، منذ الجيل الأول وحتى الجيل الرابع وذلك على النحو التالي:

"ابتكار الحاسب بأشكاله المتعددة لم يأت من قبيل المصادفة، ولكنه مر بمراحل تطوير مختلفة. فقد كون الإنسان في سبيل ذلك جدولا جاهزا للجمع و الطرح والضرب والقسمة، يعود إليه كلما احتاج إلى القيام بإحدى العمليات، دون ملل أو إضاعة وقت طويل. ثم ابتكر المسطرة الحاسبة، التي اعتمدت في تصميمها على اللوغاريتمات، فمكنته من إيجاد المضاعفات والجذور، وأراحته من الكثير من الجهد. وفي عام 1640م صممت ماكينة الجمع البخارية، وتم تطويرها بإضافة وظائف جديدة لها. وفي العام 1887م استطاع العالم هيرمان هوليرث تصميم وسيلة ميكانيكية لتسجيل البيانات ومعالجتها على صورة ثقوب على شرائح ورقية مستطيلة، بحيث أن كل موقع مثقوب يعبر عن معنى محدد، وطورت هذه الشرائح إلى ما يعرف بالبطاقات المثقبة. وحتى عام 1930م كان تصميم الماكينات الحاسوبية وأجهزة معالجة البيانات لازال بدائيا، إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية التي فرضت احتياجاتها العاجلة والملحة، وواجه العلماء أعبادا جديدة في الحسابات، وأصبحت الطريقة الميكانيكية لمعالجة البيانات غير قادرة على القيام بالعمليات المطلوبة. ظهرت في ذلك الوقت أولى الأجهزة الحديثة لمعالجة البيانات، واشتهرت باسم العقول الإلكترونية أو الحاسبات. إذ تم إدخال الدوائر والصمامات الإلكترونية، لتزيد من سرعة حركة البيانات، كما في حاسبات EDSAC التي بنيت في عام 1949م في جامعة كامبردج، وقد عرفت هذه الحاسبات باسم حاسبات الجيل الأول.

وفي عام 1957م صممت شركة IBM الأمريكية حاسبة إلكترونية عرفت باسم IBM 704 ذات سعة تخزين 32000 كلمة، وسرعة إنجاز مقدارها 10000 عملية في الثانية، ويعتبر هذا الإنجاز في صنع الحاسبة بداية عصر الجيل الثاني من الحاسبات.

وفي منتصف الستينات تم إنتاج حاسبات الجيل الثالث، وهي حاسبات مصممة على استخدام الدوائر المتكاملة، التي اختزلت متطلبات القدرة والمساحة، وزادت من السرعة والسعة التخزينية للحاسبات.

وفي عام 1970م حققت الدوائر المتكاملة مزيدا من التقدم، حيث ظهرت دوائر متكاملة جديدة تعرف بالدوائر المتكاملة ذات المجال المتسع. تمتاز عن سابقتها بصغر حجمها، وقلة تكلفتها، إضافة إلى جدارتها العالية في العمل. وبهذا دخلت الحواسيب جيلها الرابع."

وقد تحدث (الحسنية، 2002، ص: 18) عن جيل المعرفة، والذكاء الصناعي، وأدوات الحاسوب الحديثة على النحو التالي:

"أصبح الآن بالإمكان بناء حاسبات صغيرة، تمتاز بسرعة عملها وزيادة قدرتها الاستيعابية للمعلومات، وأصبحت الحاسبات تحت بصرنا جميعا سواء على مستوى المعدات أو البرمجيات أو الشبكات. وأصبح بالإمكان أن نطلق على هذا الجيل اسم جيل المعرفة. ويعود ذلك لانتشار استخدام ما يعرف بالذكاء الصناعي والأنظمة الخبيرة، وظهور أقراص تخزين ليزرية هائلة ذات دقة وسرعة متناهيتين، وكذلك الحاسوب متعدد الوسائط، الذي يمكنه أن يتعامل مع الصوت والصورة والنص في آن واحد، وانتشار شبكة الإنترنت وكابلات الألياف الضوئية".

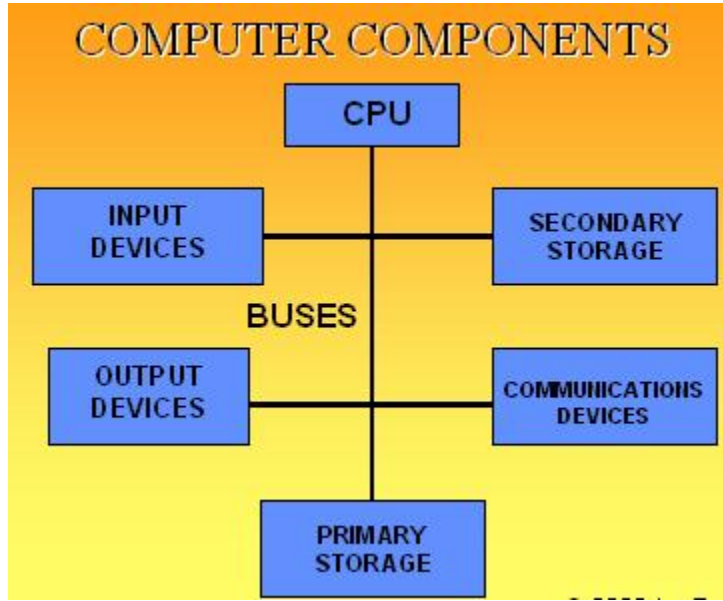
ويرى الباحث أنه يمكن حصر مراحل تطور الحاسوب في النقاط التالية:

1. حاول الإنسان منذ القدم تطوير قدراته الحسابية الطبيعية بطرق مختلفة.
2. ظهر الجيل الأول من الحاسبات في عام 1949م في جامعة كامبردج، إذ تم إدخال الدوائر والصمامات الإلكترونية، لتزيد من سرعة حركة البيانات.
3. وفي عام 1957م ظهر الجيل الثاني من الحاسبات، حيث صممت شركة IBM الأمريكية حاسبة إلكترونية عرفت باسم IBM 704، ذات سعة تخزين 32000 كلمة، وسرعة إنجاز مقدارها 10000 عملية في الثانية.
4. وفي منتصف الستينات تم إنتاج حاسبات الجيل الثالث، وهي حاسبات مصممة على استخدام الدوائر المتكاملة، التي اختزلت متطلبات القدرة والمساحة، وزادت من السرعة والسعة التخزينية للحاسبات.
5. وفي عام 1970م ظهر الجيل الرابع من الحاسبات، حيث حققت الدوائر المتكاملة مزيدا من التقدم، حيث ظهرت دوائر متكاملة جديدة تعرف بالدوائر المتكاملة ذات المجال المتسع. تمتاز عن سابقتها بصغر حجمها، وقلة تكلفتها، إضافة إلى جدارتها العالية في العمل. وبهذا دخلت الحواسيب جيلها الرابع.

المكونات المادية للحاسوب (المعدات): Hardware:

يتكون الحاسوب من مجموعة من المعدات المادية الملموسة، وهي موجودة بداخله، وتقوم بأداء جميع مهام المعالجة للبيانات.

ويمثل الشكل التالي النموذج التخطيطي للحاسب الإلكتروني:



المصدر : (Laudon ,2002,P:143)

1- وحدات الإدخال Input Units:

"وهي الوحدات المسؤولة عن استلام جميع البيانات الضرورية، وإدخالها إلى الحاسوب. وقد يحتوي الحاسوب على واحدة أو أكثر من هذه الوحدات. ومن الأمثلة عليها: لوحة المفاتيح Keyboard، والفأرة Mouse، وقارئ الاسطوانات والأقراص Disk Drivers، وشاشات اللمس Touch Screens، والقلم الضوئي Light Pen، وأجهزة الإدخال البصري، وأجهزة التعرف على الرموز الحبرية والممغنطة مثل البطاقات المصرفية". (العقيلي وآخرون، 1991، ص:23)

ويمكن القول أن تعدد وحدات الإدخال وتنوعها، تساعد إلى حد كبير على تسهيل التعامل مع الحاسوب، وإننا نتوقع كل يوم ظهور أدوات إدخال جديدة.

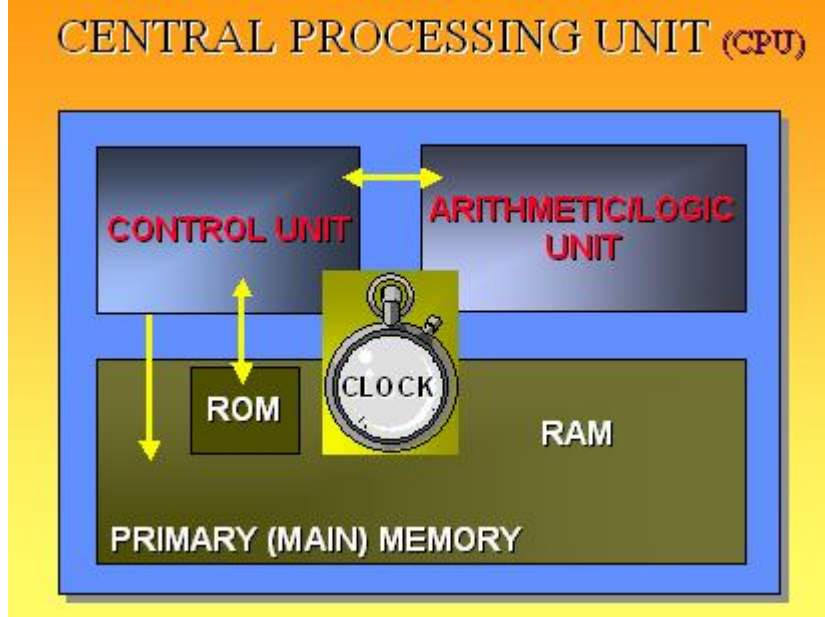
2- وحدة المعالجة المركزية (CPU) Central Processing Units:

"وتعتبر الهيكل العظمي الذي يقوم عليه الحاسب، وتجري فيه معالجة البيانات الواردة للحاسب، وتتكون من ثلاثة أجزاء هي :

- وحدة التحكم Control Unit: وتمثل كائن الرقابة والتحكم في نظام الحاسب، وهي مكونة من مجموعة من الدوائر الإلكترونية، وتعتبر عصب العمل لجهاز الحاسب كله.

- وحدة الحساب والمنطق Arithmetic Logical Unit: وتمثل الجزء المهم من الجهاز، والذي يقوم بإجراء العمليات الحسابية والمنطقية.
 - الذاكرة الرئيسية Main Memory: وتمثل المخزن المؤقت للبيانات والبرامج أثناء التنفيذ، وتختلف سرعتها من جهاز إلى آخر ويمكن تغييرها وزيادة حجمها". (العقيلي وآخرون، 1991، ص:23)
- ويمكن القول بأن وظيفة الذاكرة الرئيسية أمر في غاية الأهمية للتعامل مع الحاسوب، وذلك في ظل التطورات المتلاحقة، وإمكانية زيادة حجمها بما يخدم حاجات المستخدم.

ويمثل الشكل التالي النموذج التخطيطي لوحدة المعالجة المركزية:



المصدر (بتصرف): (Laudon ,2002,P:145)

3- وحدات الإخراج Output Units:

"وتتمثل في الأجزاء والوسائط التي تستقبل نتائج التشغيل المرسل إليها، لتقوم بتجهيزها وعرضها لمستخدم النظام. ومن أهم تلك الأجهزة الطابعات Printers، والشاشات Monitors، والرسامات Plotters، والأقراص بأنواعها". (العقيلي وآخرون، 1991، ص:23)

وجدير بالذكر أن تعدد وسائط الإدخال وتتنوعها تفيد كثيرا في الحياة العملية، وتعطي سهولة في نقل وحفظ والتعامل مع المخرجات المتنوعة.

4- وحدات التخزين الثانوية Secondary Storage:

"تدعو الحاجة إلى تخزين الكم الهائل من البيانات التي يتعامل معها الحاسب الآلي، في وسائط تخزين دائمة يطلق عليها اسم وسائط التخزين الثانوي، مثل الأقراص الصلبة Hard Disks ، والاسطوانات المرنة Floppy Disks، والاسطوانات الضوئية Optical Disks". (العقيلي وآخرون، 1991، ص:23)

برمجيات الحاسب computer software:

يمكن القول بأن تعدد وسائط التخزين الدائمة للبيانات أمر هام وحيوي، حيث أن معظم المؤسسات أصبح لها أرشيف إلكتروني كبديل عن المستندات المطبوعة. وكذلك فإن دقة وصغر حجم هذه الوسائط تجعل نقل وتبادل البيانات أكثر سهولة.

ما هي برمجيات الحاسب :

وردت عدة تعريفات لهذا المصطلح نذكر منها:

"إن الأجهزة والوحدات المكونة للحاسب لا يمكن استعمالها إلا بواسطة مجموعة البرمجيات. ولحل مسألة معينة بواسطة الحاسب، فإنه تلزم تغذية الحاسب بمجموعة من التعليمات أو الأوامر، وكذلك بالبيانات اللازمة للحل DATA. وتسمى مجموعة العمليات التي يتبعها الحاسب لحل المسألة برنامجا، كما يسمى الشخص الذي يكتب البرنامج مبرمجا. وحتى يستطيع الحاسب حل المسألة، يجب أن يكون برنامج الحل وكذلك البيانات اللازمة مخزنة داخل ذاكرة الحاسب. وتسمى البيانات التي يجري إدخالها لحل المسألة INPUT، وتسمى عملية استغلال البيانات داخل الحاسب PROCESSING، أما نتائج المعالجة التي يجري إيصالها للمستخدمين مخرجات OUTPUT". (الشبلي، 2002، ص:15)

"اصطلاح يطلق على جميع أنواع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته، وكذلك بالنسبة للبرامج الخاصة باستخدامات وتطبيقات المستخدم. وتصنف البرمجيات إلى فئتين هما: برامج النظم System Software أو برامج التشغيل، وهي التي تتحكم في توجيه أجزاء الحاسب والعمليات التشغيلية التي يقوم بها، وبرامج التطبيقات Application Software، وتتمثل في مجموعة البرامج اللازمة لأداء الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالتطبيقات المختلفة التي يحتاجها مستخدم النظام". (العقيلي وآخرون، 1991، ص:23)

البرمجة هي وسيلة الاتصال مع الحاسوب، ولغة البرمجة هي مجموعة الرموز والكلمات والقواعد، المستخدمة لكتابة برنامج الحاسوب وفق قواعد متفق عليها. وتقسم لغات البرمجة بشكل عام إلى ثلاثة مستويات هي: لغة الآلة واللغات الرمزية أو المختصرة واللغات عالية المستوى. (الشبلي، 2002، ص: 36 بتصرف)

"البرمجيات هو اصطلاح يطلق على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسب، وتنظيم عمل وحداته، وكذلك تنسيق العلاقة بين هذه الوحدات. ويشمل هذا التعريف نظم التشغيل Operating System ، وكذلك البرمجيات المعيارية Standard Software ، التي يقوم مصنعو الحاسب بإعدادها، والتي تمكن المستخدمين من استغلال عمل الحاسب على أفضل وجه. وكذلك يشمل هذا التعريف على البرامج التطبيقية Programs Application، التي تلزم لاستخدام الحاسب". (الشبلي، 2002، ص: 35)

ويرى الباحث أنه يمكن حصر مفهوم برمجيات الحاسب في النقاط التالية:

- 1- البرمجة هي وسيلة الاتصال مع الحاسوب، ولغة البرمجة هي مجموعة الرموز والكلمات والقواعد، المستخدمة لكتابة برنامج الحاسوب، وفق قواعد متفق عليها.
- 2- تقسم لغات البرمجة بشكل عام إلى ثلاثة مستويات هي: لغة الآلة واللغات الرمزية أو المختصرة واللغات عالية المستوى.
- 3- البرمجيات هو اصطلاح يطلق على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسب، وتنظيم عمل وحداته، وكذلك تنسيق العلاقة بين هذه الوحدات.

أنواع البرمجيات :

يمكن تقسيم البرمجيات إلى نوعين :

أولاً: برمجيات النظم System Software

و هي البرمجيات اللازمة والضرورية لتشغيل الحاسب، وتنظيم علاقة وحداته بعضها مع بعض ويضم هذا النوع ما يلي :

1. نظم التشغيل: Operating System
2. لغات البرمجة: Programming languages
3. معالجات اللغة: Assembles, Compilers, Interpreters

ثانيا: البرمجيات التطبيقية Application Systems

ويمكن تقسيم هذه البرمجيات إلى نوعين من المستويات:

1. نظم تطبيقية Application Systems مثل: الأنظمة المحاسبية، والبنكية، ونظام الرواتب... الخ
2. برامج تطبيقية Application Programs: وتختلف هذه عن النظم التطبيقية في كونها صغيرة ومحدودة. (الشبلي، 2002، ص ص: 35-38)

وجدير بالذكر أنه يمكن تقسيم البرمجيات إلى نوعين:

- برمجيات النظم: وهي البرمجيات اللازمة والضرورية لتشغيل الحاسب، وتنظيم علاقة وحداتها بعضها مع بعض.
- البرمجيات التطبيقية: و يمكن تقسيم هذه البرمجيات إلى نوعين من المستويات: الأول نظم تطبيقية مثل: الأنظمة المحاسبية، والبنكية، ونظام الرواتب... الخ. الثاني برامج تطبيقية: وتختلف هذه عن النظم التطبيقية في كونها صغيرة ومحدودة.

قواعد البيانات Data Bases:

نظرا للأهمية القصوى للمعلومات، فإن الباحث يرى أنه ينبغي على المنظمات أن تقوم بتجميع البيانات وتصنيفها وتخزينها بشكل منظم، يسهل الوصول إليها واسترجاعها حسب الحاجة، وإخضاعها للتحليل اللازم لاتخاذ القرارات. ويطلق على هذا الشكل المنظم " قاعدة البيانات". وقد تم تعريفها كما يلي:

"هي مجموعة من البيانات التي يجمع بينها علاقات منطقية، يسهل تخزينها واسترجاعها بغرض تعديلها، أو الإضافة عليها أو الاستفهام عن مكوناتها أو إعداد التقارير من واقعها، ويتم تخزين هذه القاعدة على وسيط معين كالأقراص الممغنطة أو شرائط الممغنطة أو الأقراص المضغوطة". (غراب، 1999، ص: 253)

"الوعاء الافتراضي الذي يحتوي البيانات والمعلومات الخاصة بفرد، أو نشاط أو حدث أو منطقة أو بلد ما، وغالبا تكون محفوظة في أوعية حاسوبية مغناطيسية، أو إلكترونية أو ليزيرية". (الحسنية، 2002، ص: 118)

"عبارة عن تجميع للبيانات المنظمة، لخدمة العديد من التطبيقات في آن واحد، من خلال تخزين البيانات وإدارتها، ومن ثم فإنها تظهر في موقع واحد". (Laudon ,2002,p:209)

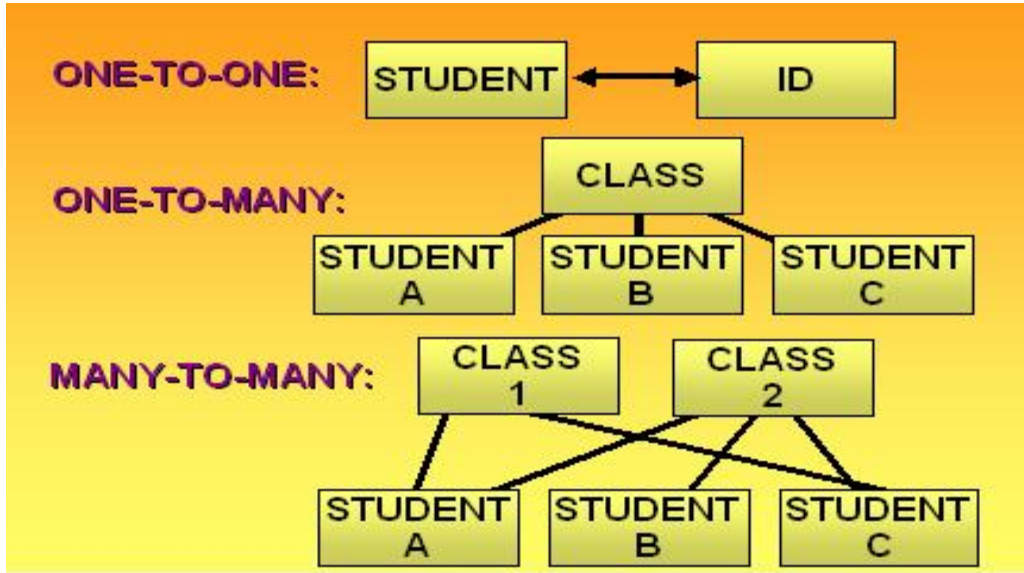
"يتم التعامل مع قواعد البيانات من خلال نظم إدارة قواعد البيانات، التي تحافظ على تكامل البيانات وأمنها، وتوفر عملية التبادل المرن لها، وتحافظ على استقلالية البيانات، وتقلل من عملية التكرار، وتتيح إمكانية المشاركة في البيانات واستخدامها من قبل أكثر من مستفيد، وتمكن من إقامة علاقات منطقية بين الأنواع المختلفة من السجلات، وتوفر إطار عمل لتطوير البرامج التطبيقية. ومن أنواع قواعد البيانات: قاعدة البيانات العلائقية، قاعدة البيانات الهرمية، و قاعدة البيانات الشبكية". (غنيم،2004، ص:74)

و يرى الباحث أنه يمكن حصر مفهوم قواعد البيانات كما يلي:

1. مجموعة من البيانات التي يجمع بينها علاقات منطقية، وتكون خاصة بفرد، أو نشاط أو حدث أو منطقة أو بلد ما.
2. تكون محفوظة في أوعية حاسوبية مغناطيسية، أو إلكترونية، أو ليزيرية
3. يسهل تخزينها واسترجاعها بغرض تعديلها، أو الإضافة عليها أو الاستفهام عن مكوناتها أو إعداد التقارير.
4. تخدم العديد من التطبيقات في آن واحد، من خلال تخزين البيانات وإدارتها.
5. تحافظ على تكامل البيانات وأمنها، وتوفر عملية التبادل المرن لها، وتحافظ على استقلالية البيانات، وتقلل من عملية التكرار، وتتيح إمكانية المشاركة في البيانات واستخدامها من قبل أكثر من مستفيد.
6. من أنواع قواعد البيانات: قاعدة البيانات العلائقية، وقاعدة البيانات الهرمية، وقاعدة البيانات الشبكية.

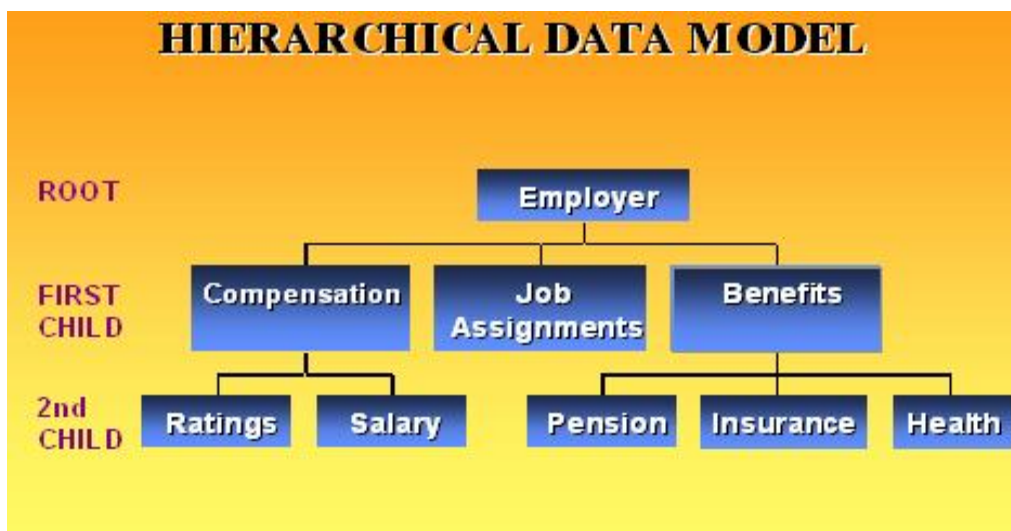
ويمثل الشكل التالي النماذج التخطيطية لأنواع قواعد البيانات وهي كما يلي:

1- قاعدة البيانات العلائقية.

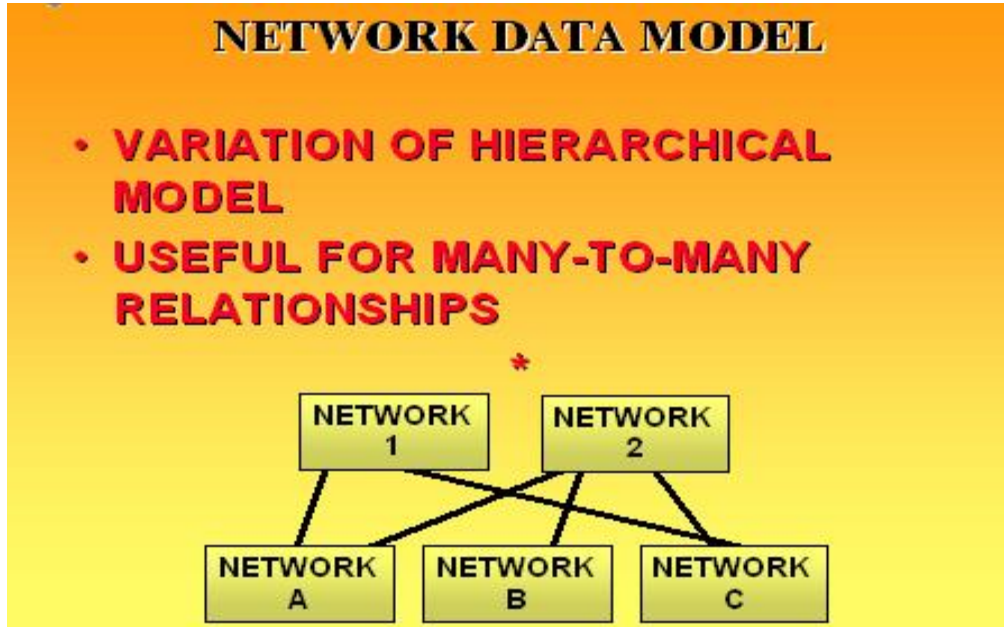


المصدر: (Laudon ,2002,P:212)

2- قاعدة البيانات الهرمية.



المصدر: (Laudon ,2002,P:214)



المصدر: (Laudon ,2002,P:214)

الاتصالات وشبكات الحاسوب: Computer Network & Telecommunications

مفهوم الاتصالات:

نظرا للتطورات المتلاحقة، وزيادة الحاجة للتعامل عن بعد بين المؤسسات وفروعها، أو مع مؤسسات أخرى. لذلك فإن الحاجة إلى سهولة الاتصال أصبحت ملحة وضرورية. ويمكن توضيح مفهوم الاتصالات على النحو التالي:

"يقصد بمفهوم الاتصالات بصفة عامة، عملية إرسال أو نقل الإشارات من مرسل إلى مستقبل باستخدام وسيط. بينما يشير مصطلح اتصالات بيانات الحاسبات الآلية، إلى عملية النقل الإلكتروني للبيانات، بين حاسب آلي وواحد أو أكثر من الحاسبات الأخرى، متصلين ببعضهم باستخدام وسائط معينة". (غنيم، 2004، ص: 75)

"أما شبكة الاتصال فإنها تعرف بكونها أي ترتيب، يتيح للمرسل أن ينقل رسالته للمستقبل من خلال قناة أو وسيط. أما قناة الاتصال فهي الطريق الذي يحمل أو ينقل البيانات من

حاسب لأخر، وبمعنى آخر هي وسائط ربط النقاط داخل شبكات الحاسب الآلي. ومن أمثلة تلك الوسائط الموجات القصيرة Microwave، والأسلاك النحاسية Copper Wires، والأسلاك المحورية Coaxial Cables، والأقمار الصناعية Satellites، وحزم الألياف الضوئية Optical Cables". (طه، 2000، ص:194)

مفهوم شبكات الحاسوب والهندسة الشبكية:

تعرف شبكة الحاسب الآلي بأنها:

"مجموعة من الحاسبات وملحقات الحاسبات المتصلة ببعضها البعض، وقد تكون تلك المكونات بجوار بعضها أو بعيدة عن بعضها البعض". (سلطان، 2000، ص:207)

"تتكون شبكات الحاسوب في العادة من حاسب آلي مركزي متصل بعدة وحدات طرفية، ويطلق على شكل أو هيكل توزيع تلك الوحدات الطرفية اسم الهندسة الشبكية Network Topology". (غنيم، 2004، ص:76)

يمكن تعريف الهندسة الشبكية Network Topology بأنها:

"الترتيب Arrangement الذي تم من خلاله ربط النقاط. وهناك منهجين للهندسة الشبكية، الأول هو اتصال نقطة إلى نقطة Point-To - Point، ومعناها أن كل وحدة طرفية متصلة بالحاسب المركزي بواسطة خط اتصال واحد خاص بها. أما المنهج الثاني فهو الاتصال بخطوط ذات نقاط متعددة Multidrop Lines، يمكن من خلاله لأكثر من وحدة طرفية الاتصال بالحاسب المركزي عن طريق قناة اتصال واحدة. وتوجد أربعة أنواع من الهندسات الشبكية هي: شبكات النجمة، وشبكات الحلقة، وشبكات البص، والشبكات الهرمية أو شبكات الشجرة. وتصنف الشبكات وفقا للنطاق الجغرافي، فمنها الشبكات المحلية Local Area Network، وتعرف اختصارا باسم (LAN)، وهي تربط حواسيب محلية في نفس الإدارة أو المبنى الخاص بمنطقة معينة، وشبكات المناطق الواسعة Wide Area Networks وتعرف اختصارا باسم (WAN)، ويكمن أن يمتد نطاقها إلى آلاف الكيلومترات". (طه، 2000، ص:199)

ويرى الباحث أنه يمكن حصر مفهوم شبكات الحاسوب كما يلي:

1. مجموعة من الحاسبات وملحقات الحاسبات المتصلة ببعضها البعض، أو حاسب آلي مركزي متصل بعدة وحدات طرفية.

2. وهناك منهجين للهندسة الشبكية، الأول هو اتصال نقطة إلى نقطة، أما المنهج الثاني فهو الاتصال بخطوط ذات نقاط متعددة.
3. وتوجد أربعة أنواع من الهندسات الشبكية هي: شبكات النجمة، وشبكات الحلقة، وشبكات البص، والشبكات الهرمية أو شبكات الشجرة.
4. وتصنف الشبكات وفقا للنطاق الجغرافي، فمنها الشبكات المحلية Local Area Network، وتعرف اختصارا باسم (LAN) ، وشبكات المناطق الواسعة Wide Area Networks وتعرف اختصارا باسم (WAN).

الإجراءات Procedures:

إن الإجراءات الواضحة والتي يمكن تطبيقها بسهولة، أمر هام وضروري لضمان سير العمل بسلاسة وانسياب. وقد تم تعريف الإجراءات على النحو التالي:

"تتمثل في مجموعة من التعليمات للأفراد الذين يتعاملون مع نظام المعلومات. وهي عملية تتضمن وصف وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات الحاسوبية كافة. فلا يمكن للمعدات أو البرمجيات أو قواعد البيانات أو الاتصالات التي تم وصفها سابقا أن تؤدي عملها بدقة دون وضع نظام عمل محدد. وتسمى أحيانا خريطة مسار النظام". (غنيم، 2004، ص:76)

"إن الإجراءات تعد أدلة عمل، تشرح ما الذي يجب عمله ومن الذي سيعمله، ومتى سيتم عمله والكيفية التي سيتم بها عمله. وتكتب الإجراءات عادة على شكل كتيب يسمى دليل الإجراءات، والغاية من كتابة الإجراءات هي توحيد أسس العمل، وتجنب الأنشطة غير المنظمة". (الحسنية، 2002، ص:59)

ويرى الباحث أنه يمكن حصر تعريف الإجراءات كما يلي :

1. مجموعة من التعليمات للأفراد الذين يتعاملون مع نظام المعلومات.
2. تشرح ما الذي يجب عمله ومن الذي سيعمله، ومتى سيتم عمله والكيفية التي سيتم بها عمله.
3. تكتب الإجراءات عادة على شكل كتيب يسمى دليل الإجراءات.
4. والغاية من كتابة الإجراءات هي توحيد أسس العمل، وتجنب الأنشطة غير المنظمة.

الأفراد Personnel:

يعتبر الأفراد هم المكون الذي يسيطر على المكونات الأخرى ويشغلها، ولا تستطيع المنظمة التي تستخدم نظم المعلومات أن تعمل بدون الحاجة إليهم، لتشغيل وإدارة هذه النظم، ويمكن تقسيمهم كما يلي:

مدير إدارة النظم والمعلومات:

"ولا توجد تسمية محددة فيمكن أن يسمى مدير دائرة الحاسوب، أو مدير دائرة التطوير، أو مدير المعلوماتية أو مدير تقنية المعلومات. ومهما اختلفت المسميات فهو المدير المسئول عن تسيير نشاطات دائرة أنظمة المعلومات وتطورها". (غنيم، 2004، ص:76)

محلل النظم Systems Analyst:

"ويشكل حلقة الوصل بين المبرمجين وباقي أجزاء المنظمة، ووظيفته ترجمة المشكلات والمتطلبات الإدارية إلى متطلبات برمجية ونظم معلومات". (غنيم، 2004، ص:76)

مصمم النظم Systems Designer:

"تعتبر وظيفة مكملة لوظيفة محلل النظم، وتبدأ مع نهاية أعمال محلل النظم". (غنيم، 2004، ص:76)

وقد حدد (Laudon, 2002, p:317) مهام مصمم النظم بثلاث مسئوليات هي: "تقدير أشكال الخيارات التكنولوجية، وإدارة ومراقبة التنفيذ الفني للنظام، ووضع وصف تفصيلي لمواصفات النظام الجديد".

المبرمج Programmer :

"وهو مهني محترف يعمل في مجال الحاسوب، و تكون وظيفته الأساسية هي كتابة البرمجيات. ومنهم ثلاثة أنواع هم مبرمجو النظم، ومبرمجو التطبيقات، و مبرمجو الإدارة". (غنيم، 2004، ص:76)

مدير إدارة قواعد البيانات (DBA) Data Base Administrator:

"ويعتبر مسئولاً عن تصميم وضبط قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمة، وينبغي أن يكون على مستوى متقدم من الخبرة الخاصة بقواعد البيانات. ومن مهامه أيضاً تطوير قواميس

البيانات، وتصميم تطبيق الإجراءات الكفيلة بضمان صحة واكتمال البيانات المخزونة في قاعدة البيانات". (غنيم، 2004، ص:76)

مشغل الحاسب Computer Operator:

"وهو الشخص المسئول عن تشغيل نظام الحاسب الآلي لنظام المعلومات، وعن إجراء النسخ الاحتياطية للبيانات، وحفظ وسائط التخزين في أماكن آمنة". (غنيم، 2004، ص:76)

المستخدم النهائي End User:

"وهو الفرد الذي تخدمه نظم المعلومات، مثل المدير أو المحاسب أو الموظف أو مندوب المبيعات". (غنيم، 2004، ص:76)

مدخل البيانات Data Entry:

"وهو الشخص الذي يهتم بالنشاطات المتعلقة بالمدخلات والمعالجة". (غنيم، 2004، ص:76)

ويرى الباحث بضرورة التعاون بين جميع الأفراد المعنيين بعملية برمجة وإنشاء النظم الإلكترونية، بدءاً من مدخل البيانات ومشغل الحاسب، وكذلك محلل النظم ومن يقوم بتصميمها، وحتى يصل الأمر إلى المبرمج. ولا بد من التعاون بينهم في كلا الإتجاهين، للوصول إلى أفضل منتج نهائي وبمواصفات راقية، وقادرة على خدمة المؤسسة، وتلبية حاجاتها الآنية والمستقبلية.

المبحث الرابع: برمجة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وخصائصها

مقدمة:

تتبع أهمية نظم المعلومات المحاسبية من أنها أحد أهم نظم المعلومات في الوقت الحاضر، بل يعتبر من أقدم نظم المعلومات التي عرفها الإنسان، حيث يهتم بتسجيل العمليات المالية وإعداد تقرير عنها، وتقديمها إلى مختلف الجهات الداخلية والخارجية.

وتلعب نظم المعلومات IS أو تكنولوجيا المعلومات IT دورا حيويا في دعم أنشطة المنشآت، سواء كانت تهدف لتحقيق أرباح أو لا تهدف لتحقيق أرباح. ويستخدم المحاسبون في عملهم كما ضخما من المعلومات. ولذلك تعد نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات الهامة التي ينبغي على منشآت الأعمال والمحاسبين الإلمام بها نظرا لنموها المتسارع والمتبدل.

إن استخدام الحاسوب في منشآت الأعمال ضرورة حتمية، لا يمكن تجاهلها في عصر أصبحت المعلومات فيه من أكثر السلع أهمية، وذلك لقدرته الهائلة على توفير المعلومات بسرعة ودقة عالية، مما يؤهل نظم المعلومات المحاسبية لأن تكون فاعلة وذات كفاءة، وبالتالي حصول إدارة المنشآت على المعلومات اللازمة لترشيد قراراتها اللازمة لتحقيق أهدافها.

إن التطور المتسارع والمتلاحق في عالم الحاسوب، تبعه تطور في مجال برمجة النظم، وخاصة برمجة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

وقد تم تقسيم المبحث إلى أربعة عناصر كما يلي:

الأول: دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الثاني: مقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الثالث: تطور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومراحلها.

الرابع: استخدام أنظمة المحاسبة الإلكترونية.

أولاً: دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

مقدمة:

ولما كان هدف المحاسبة توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات في المجالات المتنوعة، وعلى ضوء مجموعة من المعايير، أهمها التوقيت المناسب، والدقة، والسرعة، فقد دعت الحاجة إلى استخدام الحاسب، وهو جهاز إلكتروني لديه القدرة على استقبال البيانات، وتخزينها وتشغيلها ذاتياً من خلال البرامج، للحصول على النتائج المرغوبة، إضافة إلى القدرة على تخزين واسترجاع المعلومات/البيانات، لمواكبة التغيرات الجديدة في البيئة الاقتصادية العالمية.

تعريف نظم المعلومات المحاسبية AIS:

"يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتيوب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية". (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 14-15)

نطاق نظام المعلومات المحاسبي:

تباينت التفسيرات حول نطاق نظام المعلومات المحاسبي. وقد أورد (الدهراوي، 1997، ص: 45) بأنه تعددت الآراء بشأن نطاق نظام المعلومات المحاسبي، وعلاقته بنظام المعلومات الإداري، وكانت على النحو التالي:

الرأي الأول: يرى أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري، ويقتصر دور نظام المعلومات المحاسبي طبقاً لهذا الرأي، على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية، بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية.

الرأي الثاني: يقترح أن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، بل يشمل أيضاً تقديم المعلومات اللازمة، للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية. وبالتالي فأنصار هذا الرأي يروا أن نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الأساس، وأن نظام المعلومات الإداري جزء من نظام المعلومات لمحاسبي.

"ولذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية MIS، حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد

مكونات نظم المعلومات الإدارية، الذي يعنى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات الشركة ككل" (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 14-15)

"ومن أهم التطورات وصلتها بنظم وتقنيات المعلومات، هي انتقال نظم المعلومات المحاسبية من مستوى نظم لمسك الدفاتر وتسجيل المعاملات لإعداد القوائم المالية، إلى نظم تمثل جزء أساسيا من منظومات متكاملة للمعلومات في داخل المنظمة. فنظام المعلومات المحاسبي لا يعمل لوحده أو لذاته، وإنما هو نظام فرعي ضمن نظام أكبر هو نظام المعلومات الإدارية. وحتى لو كان هذا النظام المحاسبي مستقلا، نسبيا فإنه يضم بالضرورة التقنية والتشغيلية نظم ومكونات فرعية أصغر. وبدون هذه المكونات لا يستطيع أن يعمل، بل أن يوجد نظام المعلومات المحاسبية في المنظمات الحديثة". (جمعية المجمع العربي، (4)، 2001، ص: 323)

ويرى الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية جزء من نظام المعلومات الإدارية، وأن نطاق نظام المعلومات المحاسبي يتجاوز مهمة إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع، ليشمل تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.

الشروط الواجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية:

إن بناء نظام المعلومات المحاسبية القوي والمتين، ينبغي أن يكون شاملا ومتكاملا، وتتوفر فيه المقومات والشروط الأساسية. وقد ذكر (جمعة والعريبي و الزعبي، 2003، ص: 20-21) أنه لكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية يتعين أن يكون قادرا على:

- أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة.
- أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط.
- أن يسمح بتحقيقي التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.
- أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها منه بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة.
- تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة، مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

- أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية، لخدمة إدارات مختلفة داخل المنشأة مثل الإنتاج، والتسويق، والتمويل، والتكاليف، والتدقيق، دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى.
- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية.
- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المنشأة.
- أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

ويرى الباحث أن مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1. نظام محوسب، يتم إعداده بواسطة مختصين، ويعمل باستخدام الحاسوب.
2. يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، لتساعد في اتخاذ القرار.
3. توفير المعلومات المحاسبية التي تخدم وظائف التخطيط والرقابة وصناعة القرار.

دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية:

شكلت التطورات السريعة والمتلاحقة في الحاسوب ضرورة ملحة ولازمة للتطور في نظم المعلومات المحاسبية. وإن تطور وانتشار لغات البرمجة شكل قفزات نوعية في تصميم نظم المعلومات المحاسبية. فقد كانت نظم المعلومات المحاسبية يتم تصميمها في بيئة Dos ثم تطور الأمر إلى بيئة Windows، والآن يتم على الإنترنت. وقد كان للتطورات المتلاحقة في الحاسوب الأثر الواضح على نظم المعلومات المحاسبية، وذلك على النحو التالي:

"للحاسوب دور كبير في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، لما يتميز استخدامه من مزايا لم تكن موجودة في ظل التشغيل اليدوي للنظام المحاسبي. ولقد أصبحت معظم المنشآت تستخدم الحاسوب في عملها المحاسبي، حيث أنه يمتاز بالسرعة والدقة المتزايدة في تشغيل البيانات وإعداد التقارير، كما يمتاز أيضا بالقدرة على تخزين البيانات والمعلومات في حيز ونطاق محدود، وبطريقة منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها في زمن قياسي عند الحاجة إليها، مما

يوفر أكواما هائلة من المستندات والملفات، والوقت والمجهود اللازمان لاسترجاع البيانات أو المعلومات المعنية". (حسين، 1997، ص: 279)

"وقد بدأت عملية استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات منذ بداية ظهور الحاسوب، وذلك نظرا للمزايا الكبيرة التي يقدمها استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات، من اقتصادية وسرعة وموثوقية عالية في عمليات تخزين ومعالجة وتقديم المعلومات". (قاسم، 2004، ص: 275)

"وقد أثر التطور في مجال استخدام الحاسوب، إلى زيادة الاهتمام وتحديد مداخل جديدة لتصميم النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب، وإعداد البرامج المحاسبية المتكاملة لتشغيل البيانات. فقد ظهر في الفكر المحاسبي مصطلح (نظام التشغيل الإلكتروني)، الذي يشير إلى معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسوب. ويعني نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، استخدام الحاسوب لتحقيق وظيفة المحاسبة في القياس والتسجيل والتبويب والتوصيل، حيث يقوم هذا النظام بتجميع البيانات المتوفرة وتحليلها، لإعادة بنائها في وحدات للمعرفة (معلومات) ذات دلالة معينة، تستخدم لتزويد الإدارة على مختلف المستويات بالمعلومات التي تحتاجها، وإعداد التقارير للأطراف الخارجية بشكل صحيح ودقيق في الوقت المناسب". (جاموس، 1991، ص: 132)

وقد تمكن (نور، 1999، ص: 70) من توضيح الآثار المترتبة على التشغيل الإلكتروني للبيانات على نظم المعلومات المحاسبية، وكانت على النحو التالي:

- التأكيد على أهمية الدفاتر الفرعية أو المساعدة وبصورة كبيرة، على أساس أنها تعتبر العنصر الرئيسي في تشغيل البيانات.
- ضعف الدور الذي يقوم به دفتر اليومية العامة، على اعتبار أنه سيكون منتجا فرعيا لعملية تشغيل البيانات، وليس هو المصدر الرئيسي للترحيل كما في حالة النظم اليدوية.
- إن الأثر الهام للتشغيل الإلكتروني للبيانات، يتمثل في توفير كمية هائلة من البيانات المحاسبية وغيرها، والتي يمكن استخدامها في الأغراض، المختلفة بما فيها التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المختلفة.
- يتم تطبيق مبدأ كتابة البيانات مرة واحدة، حيث يتم إدخال البيانات في المرة الأولى، ويتم تغيير البيانات الموجودة في جميع الملفات المتعلقة بها مباشرة في نفس الوقت ويتم استخراج التقارير تلقائيا.

"وقد أدى استخدام نظم معالجة البيانات إلكترونيا، إلى تغيير ملموس في وظيفة المحاسب، حيث أدت إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني، الذي كان يقضيه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الاقتصادية. حيث يتم الآن إنجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحاسوب، الأمر الذي أدى إلى توفير الوقت، ليستثمره المحاسب في الاشتراك في تحليل المعلومات، واتخاذ القرارات الإدارية. وكذلك تطور وظيفة المحاسب الإداري، وخاصة فيما يتعلق بمسئوليته في دراسة النظم ووضع المعايير، وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي". (موسكوف و سيمكن، 1989، ص:53)

كما أن استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية للمعلومات، لم يغير من النظم اليدوية من حيث الطبيعة والهدف، لكنه استلزم إجراءات وتقنيات خاصة، نتيجة لاختلاف طبيعة عمل الحاسوب نفسه. وقد أدى استخدام أجهزة وبرامج الحاسوب في تشغيل النظم المحاسبية إلى تغيرات ثلاثة تتمثل فيما يلي: (جاموس، 1991، ص:41)

- طرق تشغيل البيانات.
- التقنيات والإجراءات المستخدمة لتحقيق الرقابة الفعالة.
- التقنيات والإجراءات المستخدمة لمراجعة النظم.

ويرى الباحث أنه يمكن حصر دور الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية في النقاط التالية:

1. توفير قدر هائل من البيانات المحاسبية وغيرها، يمكن استخدامها في الأغراض المختلفة.
2. يتم إدخال البيانات لمرة واحدة، ويتم استخراج التقارير تلقائيا.
3. يكون دفتر اليومية منتجا فرعيا لعملية تشغيل البيانات، وليس هو المصدر الرئيسي للترحيل.
4. السرعة والدقة في تشغيل البيانات وإعداد التقارير.
5. القدرة على تخزين البيانات والمعلومات في حيز ونطاق محدود، وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة.
6. انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه المحاسب في التسجيل اليدوي.

7. أدى استخدام الحاسوب إلى تغييرات في طرق تشغيل البيانات، وطرق المراجعة والرقابة.

أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في إدارة الأعمال:

إن من نافلة القول أن المنشآت التي لم تستخدم بعد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، قد تخلفت كثيرا عن ركب التطور والارتقاء. بل إن كبر حجم منشآت الأعمال، وتباعدها فروعها جعل من الضرورة الملحة استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لإدارة أعمالها، والحصول على التقارير في الوقت المناسب، وبدرجة عالية من الدقة. وقد تحدث كثير من الباحثين بهذا الخصوص، ونورد بعضا مما قالوا على النحو التالي:

"نظرا لتطور منشآت الأعمال من حيث الزيادة في أحجامها، وتنوع أعمالها وجغرافيتها، كل ذلك وغيره قد زاد من أهمية استخدام الأجهزة الإلكترونية وبرامجها". (أحمد، 2006، ص: 87)

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن تشغيل كل العمليات المحاسبية الجارية في المنشآت إلكترونيا. ومن أهم الاستخدامات للحاسب إنتاج التقارير وإجراء المقارنات، وتوفير المعلومات عن التكاليف والإيرادات بسرعة وبشكل مستمر، وبدون تحمل تكاليف إضافية. الأمر الذي يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، لمعالجة أية أخطاء أو انحرافات، كما يمكنها من إنجاز القوائم والتقارير في الأوقات المناسبة والمحددة، فضلا عن أهميته في توفير المعلومات وإجراء التقييم عليها لمعرفة الأداء المالي، بالإضافة إلى العديد من الاستخدامات الأخرى، مثل تحديد السيولة المناسبة، والتنبؤ بالاحتياجات النقدية المطلوبة لفترات مقبلة ... الخ. (أوبان، 1998، ص: 34-37)

"إن فوائد برامج الحاسب الآلي في معالجة المعلومات الرقمية، قد ظهرت بشكل واضح في الاستخدامات الإدارية. فقد ظهرت برامج حاسوبية عديدة لخدمة الإدارة في جميع مجالات عملها، تخطيط، ورقابة، وتقييم الأداء، واتخاذ القرارات، والمجالات الوظيفية كالشراء والتخزين والإنتاج والأعمال المكتبية، وبما يساعد الإدارة في جميع مستوياتها - الإدارة التنفيذية، الإدارة الإشرافية، الإدارة العليا-. وهكذا فقد أدى هذا التطور إلى ظهور فرع جديد من نظم المعلومات باسم نظم المعلومات الإدارية". (جمعية المجمع العربي، (2)، 2001، ص: 26)

"وقد انعكس هذا التطور التقني على تعزيز مساهمة المحاسبين في العملية الإدارية داخل المنظمة، وتوفير فرصة ثمينة لدعم أنشطة الاتصالات مع المستويات الإدارية المختلفة، وذلك من خلال ما توفره التقنيات المعلوماتية من وقت وسرعة ودقة في إنجاز الأنشطة الهيكلية (الروتينية) المعروفة في العمل المحاسبي". (جمعية المجمع العربي، (4)، 2001، ص:337)

"إن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية، المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات، يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط، وصولاً لتحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف، عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية و تخزينها للاستفادة منها وقت الحاجة، واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة المختلفة في المنشآت". (أحمد، 2006، ص:87)

"ففي مجال التخطيط، أدى استخدام الحاسوب إلى زيادة التوجه نحو إنشاء نظم متكاملة للمعلومات، وأصبح بإمكان الإدارة وضع خطط تمتد إلى سنوات مستقبلية أطول، كما أصبح بإمكانها الأخذ في الاعتبار عوامل التفاعل بين عدد أكبر من المتغيرات، بدل الاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية". (أحمد، 2006، ص:87)

"أما من ناحية الرقابة والمتابعة، فقد أصبحت معايير الرقابة أكثر دقة وشمولية، بالإضافة إلى أنها أصبحت آنية، نظراً لتقليص الفارق الزمني بين التنفيذ والرقابة، كما مكن استخدام الحاسوب من التوسع في تحليل النتائج، ووضع مؤشرات هامة تسمح بإمكانية التنبؤ وسرعة اكتشاف الانحرافات الفعلية". (أحمد، 2006، ص:87)

ويساهم استخدام الكمبيوتر في إعداد تقارير الأداء في الوقت المناسب، حيث أصبح في إمكان إدارة المنشآت استلام هذه التقارير في وقت وجيز عقب انتهاء الأداء، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة التشغيل، نظراً للمبادرة الفورية في فحص وتصحيح أسباب الانحرافات قبل تفاقم الموقف. (موسكوف و سيمكن، 2002، ص:320-328)

"وفي مجال اتخاذ القرارات، فقد أدى استخدام الحاسوب إلى مد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، بالسرعة والدقة الملائمة، وبتطبيق أساليب متطورة لحل المشكلات

كبحوث العمليات، والمحاكاة، ونظرية المباريات، مما أدى بالتالي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات". (أحمد، 2006، ص: 87)

"إن استخدام التكنولوجيا أدى إلى تغيير ملحوظ في طرق وأساليب ممارسة أنشطة الأعمال، بل لقد أثر على بناء الهياكل التنظيمية في المنشآت، الأمر الذي أدى إلى إعطاء المزيد من المرونة، ليس فقط في مواجهة ظروف ومتطلبات السوق في الداخل، ولكن في توسيع دائرة نشاط المنشآت في الخارج. فقد أدى استخدام الحاسوب إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل المنشأة، الأمر الذي أثر على مستويات وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، والإسراع في إنجاز العمليات، ومركزية العمليات والسيطرة عليها، بالإضافة إلى خفض التكلفة". (أحمد، 2006، ص: 87)

ويرى الباحث أنه يمكن حصر أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في إدارة الأعمال في النقاط التالية:

1. إنتاج التقارير وإجراء المقارنات، وتوفير المعلومات بسرعة وبدقة وبدون تحمل تكاليف إضافية.
2. خدمة الإدارة في جميع مجالات عملها، تخطيط ورقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات والمجالات الوظيفية.
3. تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل المنشأة.

مشاكل استخدام الحاسب في بناء نظم المعلومات المحاسبية

نظر للفوائد الجمة التي نجنيها من استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فإن هناك مشاكل تتعلق باستخدام الحاسب في هذا الصدد، ولا بد من معرفتها لتجنب الوقوع فيها، ومحاولة تلاشيها.

وقد ذكر (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 27-29) أن المختصين يواجهون عند استخدام الحاسب في بناء نظم المعلومات المحاسبية مشكلات متعددة، منها ما يتعلق بالأجهزة، و تصميم البرامج، ومعالجة البيانات، ونقل المعلومات، والظروف الخارجية، والرقابة على الحاسوب، وذلك على النحو الآتي:

المشكلات المتعلقة بالأجهزة:

هناك العديد من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالأجهزة، ويمكن تلخيص هذه المشاكل على النحو التالي:

- التقادم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسوب.
- ارتفاع تكاليف أجهزة الحاسوب، مما يدعو إلى الحاجة إلى استثمارات مالية عالية.
- عطل أو تلف الأجهزة يؤدي إلى تلف جسم المعلومات التي تحويها.

المشكلات المتعلقة بتصميم البرامج:

وتتعلق هذه المشكلات بمدى اهتمام مصممي البرامج بتخطيط البرامج بالكفاءة المطلوبة، وبأقل وقت ممكن، وكتابة البرامج بطريقة يصعب تعديلها، وتنشأ هذه المشكلات من عدة أسباب هي:

- أخطاء في صياغة البرامج وتصميمها أو بسبب عدم مرونتها.
- عدم استكمال التعديلات على البرامج.
- لا يستطيع المصمم أن يترجم حاجة المستخدم بالضبط في بعض الأحيان.
- لا يبقى المصمم على اتصال مع المستخدم للبرنامج لحل أي مشاكل قد تظهر في المستقبل.
- عدم معرفة المستخدمين باستخدام الحاسوب يؤدي إلى صعوبة تعاونهم مع المصممين.

المشكلات التي تتعلق بتشغيل البيانات (المعالجة):

- ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات والمشاكل على النحو التالي:
- الغش (التلاعب) والخطأ مثل إدخال أرقام في غير أماكنها المخصصة بشكل مقصود أو بدون قصد.
 - توقف الجهاز عن العمل أثناء التشغيل، وعدم إعطاء توجيهات عن كيفية حل مثل هذه المشكلة.
 - السماح بالتصحيح أثناء حدوث خطأ في الإدخال ضمن حدود الرقابة المسموح بها.
 - عدم إلمام المستخدمين باستخدام الحاسوب في العمل، يكون عائقاً أمام تقبلهم للبرنامج المحاسبي المصمم.

- ضعف قدرة المستخدمين على حل المشاكل الفنية المتعلقة بالبرنامج مباشرة، حيث ظهورها يؤدي إلى خلق مشاكل مرتبطة بالوقت.
- عدم تحديد المستخدمين المخولين باستخدام والإطلاع على البرامج والملفات المختلفة الموجودة يؤدي إلى خلق الإرباك وضعف الرقابة.

المشكلات التي تتعلق بنقل المعلومات (المخرجات):

- ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات والمشاكل على النحو التالي:
- عدم القدرة على قراءة المعلومات المطبوعة على الاسطوانات.
- مشكلات تتعلق بسرية المعلومات المستخرجة.
- مشكلات تتعلق بشكل المخرجات، فهناك متطلبات خاصة بالإفصاح يجب مراعاتها.

المشكلات المرتبطة بالظروف الخارجية:

- ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات والمشاكل على النحو التالي:
- ظهور فيروسات أثناء التشغيل.
- الخلل في عمليات الاتصال والطاقة الكهربائية. فقد يؤدي انقطاع التيار الكهربائي أثناء العمل على تدمير البرامج العاملة، فضلا عن التأخير في العمل.
- عدم اقتناع بعض صناع القرار بقدرات وكفاءة العمل على الحاسوب، مما يؤدي إلى الإبقاء على النظام اليدوي والعمل عليه بشكل موازي أثناء العمل على الحاسوب، مما يزيد من كلفة الأعمال.
- الخوف من التغيير قد يدفع بعض المسؤولين إلى مقاومة الحاسوب والتقليل من أهميته، حيث يؤدي استخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية إلى الاستغناء عن بعض الموظفين.
- ضعف الثقة التامة في مخرجات الحاسوب الإلكتروني لدى بعض الجهات.

المشكلات المرتبطة بالرقابة على الحاسوب:

- ويمكن تلخيص أهم هذه الصعوبات والمشاكل على النحو التالي:
- تركيز معظم العمليات داخل الحاسوب الإلكتروني.
- مسار المراجعة غير مرئي، وإمكانية تعديل بيانات دون ترك آثار ملموسة.
- سهولة سرقة البيانات، نظرا لصغر حجم وسائط التخزين.

- عدم وجود أو قلة المستندات الأصلية بصورتها التقليدية.

ويمكن القول أنه لا مفر الآن من استخدام الحاسوب، وكذلك نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في إدارة أعمال المنشآت. وهذا يجعل من الضرورة الملحة معرفة المشاكل والمخاطر الناجمة عن استخدام الحاسوب في بناء وإدارة هذه النظم. إن دراسة المخاطر والمشاكل يجعل المنشأة تتخذ كافة إجراءات الوقاية والسلامة.

ثانيا : مقومات وخصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

مقدمة:

لقد نشأ مصطلح نظام المعلومات المحوسب، نتيجة استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات، ليصف استخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة وتخزين ونقل البيانات والمعلومات. ولقد ظهرت أشكال متعددة من الأتمتة في مجال معالجة البيانات والمعلومات باستخدام الحاسب، وذلك نتيجة التطورات الكبيرة التي ظهرت في مجال التقنيات المادية.

مقومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

إن أي نظام محاسبي يستخدم الحاسوب، يعتمد على مقومات أساسية لا بد من توافرها حتى يتسنى لهذا النظام تحقيق أهدافه. وقد أورد (جاموس، 1991، ص: 15-21) هذه المقومات فيما يلي:

أجهزة الأنظمة الإلكترونية:

وتتألف هذه الأجهزة من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة فيما بينها، للقيام بالعمليات المحاسبية والمنطقية.

البرامج والإرشادات الأساسية:

تمثل البرامج سلسلة من التعليمات، التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشده إلى تشغيل البيانات، وهي تمثل أوامر مكتوبة بلغة معينة، موجهة لوحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة، وتدخل هذه الأوامر في تصميم البرامج.

اللوائح والمستندات:

يجب أن تتوافر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة كاملة من المستندات واللوائح، التي تعتبر إحدى مكونات الرقابة على النظام، بالإضافة إلى كونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام.

الأفراد وإدارة الحاسوب:

تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسؤولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة، ضمن التفويض العام المعطى لها. وتتطلب أهمية هذه الإدارة ضرورة تنظيمها بشكل مناسب، توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية، وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها، وتتحدد من خلاله وبشكل واضح حدود السلطات الممنوحة، والمسؤولية الملقاة على كل قسم من الأقسام وكل فرد من الأفراد.

الضوابط الرقابية:

ويقصد بها كافة الإجراءات الرقابية المتبعة، لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات، وتتضمن كلا من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات، وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل، وإجراءات الرقابة على البرامج والملفات، بالإضافة إلى إجراءات الرقابة على الجهاز نفسه.

أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظم المعلومات المحاسبية

إن استخدام الحاسوب يؤثر على مقومات نظام المعلومات المحاسبية، وحسب (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 25-26) يمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

يمكن القول بأن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية، ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى، مع ذلك فإن استخدام الحاسب الإلكتروني يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة، وعلاقته بالمقومات الأخرى، وهو ما سنوضحه في العرض التالي لطبيعة مقومات النظام المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني.

الأثر على المجموعة المستندية: تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء، أو إيصالات السداد والتحصيل وغيرها، وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات. أما في حالة التشغيل الإلكتروني للبيانات، فإن الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات، أو استخدام مجموعة مستندية

وسببها، تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية، مترجمة بطريقة يفهمها الحاسب الإلكتروني.

الأثر على المجموعة الدفترية: ففي ظل النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل مجلدات، ويمكن لكل من يطلع على هذه المجلدات أن يقرأ ما بها من بيانات. أما في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، فإن مجموعة الدفاتر والسجلات قد تتخذ شكل أشرطة مغنطة أو اسطوانات مغنطة.

الأثر على الدليل المحاسبي: الدليل المحاسبي يتضمن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية، كما يشمل أيضا مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب. وإذا كان الدليل المحاسبي ضروريا بالنسبة للنظام اليدوي، فإنه أكثر ضرورة لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، حيث لا يمكن للحاسب الإلكتروني توجيه بيان معين إلى حساب معين، إلا إذا كان مخزن به أرقام وأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية.

الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى: أدى استخدام الحاسب الإلكتروني إلى التأثير على كل من نوعية القوائم والتقارير التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية، وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم والتقارير. فلقد أدى استخدام الحاسب الإلكتروني إلى دقة وسرعة الحصول على التقارير، هذا فضلا عن إمكان توفير تقارير إدارية أكثر فاعلية، نظرا لمقدرة الحاسب الإلكتروني على تشغيل كميات هائلة من البيانات، وإمكانية تطوير النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة.

الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية: يتم تخزين البيانات في ظل النظام المحاسبي اليدوي بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات المسجلة تمثل أيضا وسائل للتخزين. أما في ظل نظام التشغيل الإلكتروني، فإن طبيعة الحساب تفرض صورة جديدة بتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك. ويمكن القول بأن هناك طريقتان أساسيتان لتخزين البيانات:

- **وحدة التخزين الأصلية:** والتي تعد أحد مكونات وحدة التشغيل المركزية للحاسب في تخزين البيانات، والتي سوف يتم تشغيلها أو إعادة استخدامها في عمليات مستقبلية. ومن الواضح أن وسيلة التخزين هذه بطبيعتها متصلة اتصالا مباشرا ودائما بوحدة التشغيل

المركزية، لأنها جزء منها. كما أن أي بيان سبق تخزينه يمكن الوصول إليه مباشرة، بصرف النظر عن موقع البيان داخل وحدة التخزين.

- وحدة تخزين البيانات خارج الحاسب: وهو ما يطلق عليه التخزين الخارجي، ويتم التخزين على أشرطة أو اسطوانات ممغنطة.

جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها:

إن المعلومات المحاسبية كغيرها من المنتجات، يمكن أن تتوفر فيها مواصفات الجودة بنسبة عالية أو العكس. وإن هذه الجودة تتأثر بعوامل عديدة، ونورد في السطور التالية بعض ما ورد بهذا الخصوص، وذلك على النحو التالي:

إن مفهوم الجودة يمثل مجموعة الصفات التي تجعل منتجا ما، مطابقا للمواصفات والمقاييس والتصاميم الموضوعية، من خلال توفرها الذاتي فيه أو من خلال توفيرها له. ويتم ضبط الجودة من خلال نظام متكامل، يشمل جميع الطرق والوسائل الفنية والإدارية، اللازمة للوصول إلى الجودة وتطويرها، سواء من خلال المواصفات أو طرق التحليل أو أنظمة التصنيع والإنتاج، أو طرق التخزين والحفظ أو فترة الصلاحية، أو الدراسات الملازمة بعد الإنتاج والتسويق. (أحمد، 1999، ص:44)

لقد شاع في عصرنا استخدام مصطلح (الجودة الشاملة)، حتى إن هذا المصطلح أصبح متطلبا أساسيا في جميع الممارسات والأعمال التطبيقية والإدارية والأكاديمية. وعلى الرغم من حداثة هذا المصطلح من حيث اللفظ، إلا أنه من حيث المعنى يعد من المفردات الإسلامية الأصلية في مكونات سلوك الفرد والجماعة. ولقد جاء التأكيد على ذلك من خلال ألفاظ القرآن والسنة تطابق معنى الجودة: مثل الإحسان، والإتقان، والتسديد. وكل هذه الألفاظ تتضمن معنى الجودة فيما يمارسه الإنسان من سلوك. والإحسان يعني فعل ما هو فوق الواجب، والإتقان يعني الدقة المتناهية في إصابة الغرض والهدف، والتسديد يعني الإصابة، أي المطابقة للمراد فعله. (الصوفي، 2004، ص: 112)

إن الهدف من إعداد نظم المعلومات في أي مرفق، هو المشاركة في تحسين وتعزيز مبادرات الجودة الكلية في المنظمة. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف فإن مرافق استقاء المعلومات ينظر إليها من ثلاث أبعاد: (الهادي، 2002، ص:161)

1. يجب أن يضع مرفق المعلومات معايير لتحسين جودة النظم والخدمات المعلوماتية به، ويعمل على تحقيق استمراريتها.
2. يجب أن يساند نظام المعلومات أغراض وأهداف المستخدمين، والمعلومات التي يحتاجون إليها، بجودة عالية ترتبط بمعايير الجودة المعمول بها على الصعيد الدولي.
3. إن عملية تحسين وتعزيز أعمال خدمات نظم المعلومات، من المحتمل أن تواجه صعوبات جمة.

إن جودة المعلومات المحاسبية وحسب (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 18) تتأثر بالآتي:

- أ- مستخدمي المعلومات المحاسبية (متخذي القرارات): أي أن نفع المعلومات المحاسبية يتوقف على من يتخذ القرار، ونوع القرار، وطريقة اتخاذ القرار، وطريقة متخذ القرار في تحليل هذه المعلومات بصورة واعية والاستفادة منها.
- ب- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: وهي الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المزودة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي:

- القابلية للفهم: وهي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين.
- الملاءمة: يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار.
- المادية (الأهمية النسبية): وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية.
- الموثوقية: حيث يجب أن تتوفر فيها درجة كافية من الثقة وذلك حتى يصبح بالإمكان الاعتماد عليها.
- التمثيل الصادق: أي أن تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث المالية، التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها.
- الجوهر فوق الشكل: أي لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها، وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني.

- **الحياد:** يجب أن تكون المعلومات خالية من التحيز.
- **الحيطة والحذر:** ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المختلفة.
- **الاكتمال:** حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وهكذا تصبح غير مكتملة.
- **القابلية للمقارنة:** هناك حاجة ملحة لمقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي تقييم الأداء، كما يجب أن يكون بالإمكان مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وكغيرها من النظم، لابد أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص والمواصفات، والتي تعتبر مقياس للمفاضلة بين هذه النظم، وذلك على النحو التالي:

أورد (صيام، 2004، ص: 24-33)، (الحنطاوي، 2001، ص: 41-52) بعض خصائص نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكفوءة، وهي البساطة، الموثوقية، المرونة، الدقة، والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية، تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم، تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق وظائف التخطيط والرقابة والتقييم، السرعة والدقة في استرجاع المعلومات الكلية والوصفية المخزنة عند الحاجة إليها، القبول العام لدى العاملين بالمنشأة، البساطة، أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الإدارية في المنشأة".

ومن خلال ممارسة الباحث مهنة المحاسبة باستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وعقده العديد من الدورات التدريبية في المحاسبة باستخدام الحاسوب، ومتابعته لما يستجد من تطورات في هذا المجال، ومن خلال إجراء مسح مبدئي لعينة من الشركات الفلسطينية التي تستخدم أنظمة المحاسبة الإلكترونية في أداء عملها، فإن الباحث يرى أنه يمكن حصر المواصفات اللازم توفرها في أنظمة المحاسبة الإلكترونية بما يلي:

أولاً: السرعة

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. سرعة إدخال المعلومات في النظام.
2. سرعة إجراء التعديلات على المدخلات في النظام.
3. سرعة إعداد التقارير في النظام.
4. سرعة تقديم الخدمة، ووصولها إلى المستخدم النهائي.

ثانياً: الدقة

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير و المخرجات من النظام.
2. يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام.
3. يوفر النظام المطبق الحالي معلومات دقيقة.

ثالثاً: الكفاءة والفعالية

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. يؤدي النظام المطبق الحالي إلى تخفيض التكلفة.
2. يلائم النظام المطبق الحالي الأعمال المعينة، ويؤديها بإنتاجية عالية.
3. يلبي النظام المطبق الحالي المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له.
4. يوفر النظام المطبق الحالي لمستويات الإدارة التقارير اللازمة.
5. النظام المطبق الحالي يعمل على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة.
6. البرمجيات المستخدمة تمكن مستخدمي النظام المطبق الحالي من تبادل المعلومات بسهولة ويسر.
7. النظام المطبق الحالي يعمل على عرض البيانات حسب حاجة المستخدم، من مخططات ورسوم بيانية.
8. النظام المطبق الحالي المستخدم يتيح لأكثر من مستفيد الاتصال في وقت واحد (متعدد المستخدمين).
9. يستخدم النظام المطبق الحالي شبكة اتصالات محوسبة لنقل البيانات والمعلومات.

10. شبكة الاتصالات المستخدمة لنقل البيانات والمعلومات، كافية لإنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت المناسب.

11. نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام، لها قدرة عالية من حيث تخزين/استرجاع/حذف/عرض/طباعة.

رابعاً: المرونة

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. تتوفر في النظام المطبق الحالي القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير.
2. يوفر النظام المطبق الحالي الحصول على كل ما تحتاجه الشركة من بيانات بسهولة.
3. النظام المطبق الحالي لا يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب ، لسهولة التعامل معه.
4. النظام المطبق الحالي يعمل على توصيل المعلومات بشكل سهل ومبسط.
5. سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء، أو في البيانات التي تتفق مع المتطلبات.
6. النظام المطبق الحالي يواكب التغيرات التي تحدث.
7. النظام المطبق الحالي يساند المستخدمين بسهولة.

خامساً: الموثوقية

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. تتميز البيانات المستخرجة من النظام المطبق الحالي، بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها.
2. البيانات الناتجة من النظام المطبق الحالي تطابق الواقع الفعلي.
3. المعلومات التي يوفرها النظام المطبق الحالي معلومات حديثة.
4. النظام المطبق الحالي يعمل على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.

سادساً: الملاءمة

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. يستطيع النظام المطبق الحالي تقديم المعلومة المرغوبة فقط، واستبعاد المعلومات الثانوية.
2. تعتبر نوافذ الواجهة في النظام المطبق الحالي المستخدم ملائمة لحاجات المنشأة.
3. تعتبر التقارير المستخرجة من النظام المطبق الحالي ملائمة لحاجات المنشأة.

سابعاً: الشمول

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. النظام المطبق الحالي يعتبر نظاماً متكاملًا.
2. المعلومات التي يوفرها النظام المطبق الحالي، تعتبر كافية وتغطي جميع جوانب العمل.
3. النظام المطبق الحالي يقدم تقارير مختلفة، دورية أو خاصة تغطي كافة جوانب العمل.
4. يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام المطبق الحالي.
5. دليل الإجراءات سهل الاستخدام، ويتطابق تماما مع آليات العمل في نظام المعلومات المطبق الحالي.
6. يمكن الاعتماد على الدليل لتعلم كيفية استخدام النظام الحالي.

ثامناً: أمن المعلومات والبيانات

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. توفر عنصر السرية في الدخول إلى المعلومات في النظام المطبق الحالي.
2. توفر عنصر تحديد الصلاحيات للمستخدمين في النظام المطبق الحالي.
3. توفر قواعد البيانات المستخدمة حالياً حماية جيدة للبيانات، حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة.
4. النظام المطبق الحالي يمكن من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها.
5. توفر عنصر الأمانة في الدخول إلى المعلومات من غير ذوي الاختصاص.

تاسعاً: الصيانة والخدمة

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. توفر عنصر الصيانة وجودة الخدمة، المقدمة من الشركة المنتجة للنظام.
2. يوجد زيارات دورية للصيانة الوقائية، تقوم بها الشركة المنتجة للنظام.

3. سرعة تقديم خدمة الصيانة عند طلبها من الشركة المنتجة للنظام المطبق الحالي.

عاشرا: تكلفة البرامج

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. توفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر شراء النظام المطبق الحالي.
2. توفر عنصر التكلفة الاقتصادية في تكاليف الصيانة السنوية في النظام المطبق الحالي.
3. تتناسب تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفاد منه.

حادي عشر: الرقابة الذاتية

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها.
2. لا يمكن تعديل المستندات والفواتير، بعد طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها.
3. لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات.
4. لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها، وإنما يتم إلغاؤها بغير عكسي.
5. يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد إلغاؤها بنفس بياناتها، وتكون ملغاة.
6. النظام المطبق الحالي يمكنه اكتشاف الأخطاء، وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء.
7. تعمل قواعد البيانات المستخدمة حاليا، على عدم تكرار البيانات المخزنة.
8. قواعد البيانات في النظام المطبق الحالي توفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة.

ثاني عشر: توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. توفر القدرة والإمكانيات اللازمة في النظام المطبق الحالي.
2. فاعلية النظام الحالي المطبق نحو تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

ثالث عشر: التميز والخصوصية

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. الإمكانيات المتوفرة في النظام المطبق الحالي تتفوق على الأنظمة الأخرى.
2. يوجد في النظام المطبق الحالي إمكانيات وقدرات لا تتوفر في الأنظمة الأخرى.
3. القدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين، الحالية والمستقبلية.

رابع عشر: مواكبة التطورات التكنولوجية

ويتمثل هذا العامل في النقاط التالية:

1. توفر عنصر مسايرة التطوير وتلبية حاجة الإدارة.
2. توفر الكفاءة والخبرة لدى شركة البرمجة للنظام المطبق الحالي.
3. اعتماد شركة البرمجة للنظام المطبق الحالي على الذات في إعداد النظام.

ثالثاً: تطور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومراحلها

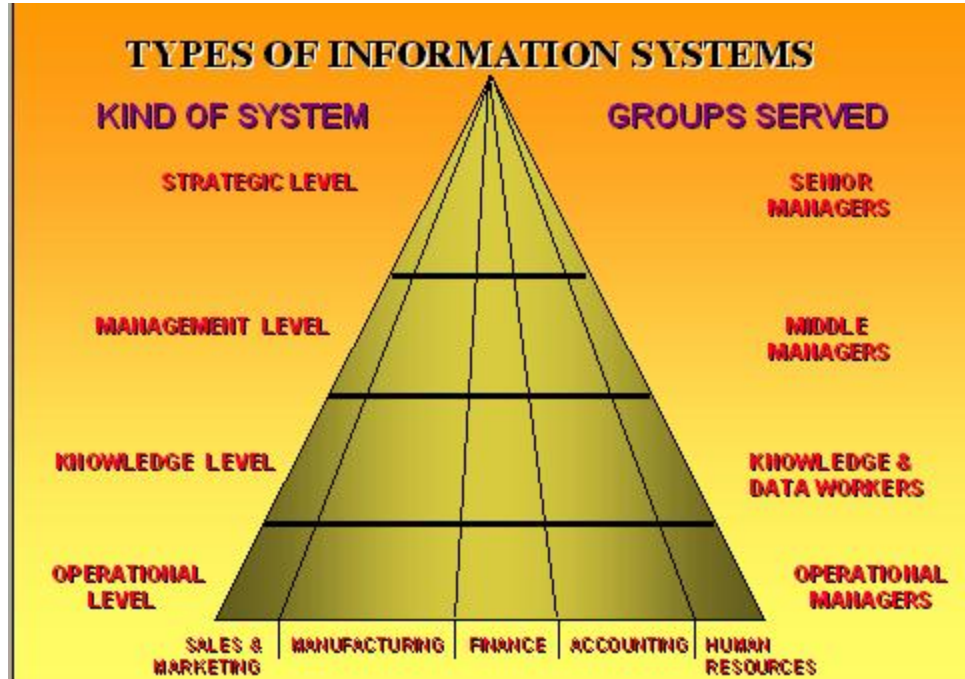
مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات هائلة في نظم تشغيل البيانات، بحيث أصبحت هذه النظم قادرة على تناول حجم هائل من البيانات، مع وجود طرق عديدة ومتنوعة لمعالجتها. هذا بالإضافة إلى السرعة الكبيرة والدقة الفائقة في التقرير عن نتائج التشغيل. ولا شك أن العامل المؤثر والفعال الذي أدى إلى هذا التطور هو استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات. إذ أنه لولا وجود الحاسبات، لكان من الممكن أن تختنق الشركات الكبيرة والنظم المعقدة، تحت ضغط الأعمال اليدوية الروتينية في تسجيل وتشغيل البيانات وجمع التقارير.

وتلعب نظم إدارة قواعد البيانات دوراً هاماً في بناء نظم المعلومات الحديثة، حيث يتم تصميم وتشغيل معظم نظم المعلومات الحديثة الحالية في المنظمات، باستخدام نظم إدارة قواعد البيانات. ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من المزايا التي يوفرها استخدام نظم إدارة قواعد البيانات في تشغيل النظام المطور، ومن الأمثلة: المرونة، والاستقلالية، والتكامل.

المستويات الإدارية للمنظمة و نظم المعلومات.

حيث أن المنظمات تحوي تخصصات واهتمامات مختلفة، فإنه من الممكن تقسيمها إلى مستويات مختلفة، وتخصيص نظم المعلومات التي تخدم كل مستوى من هذه المستويات.



المصدر: (Laudon ,2002,P:39)

وقد قسم (Laudon ,2002, p:50-70) المستويات الإدارية للمنظمة ونظم المعلومات حسب التالي:

1- المستوى الاستراتيجي Strategic Level:

ويتكون من الإدارة العليا في المنظمة، التي تعنى بالأمور الإستراتيجية والتخطيط طويل المدى، فيما يتعلق بالمنظمة وعلاقتها بالبيئة المحيطة بها. ولهذا المستوى نظام معلوماته الخاص والذي يسمى نظام دعم المدراء التنفيذيين (Executive Support system(ESS)

2- المستوى الإداري Management Level:

وهو المستوى الثاني في المنظمة، والمسئول عن الرقابة والإشراف واتخاذ قرارات الفئة الثانية من المدراء. وتعتبر قراراته أقل هيكلية من قرارات المستوى الأول، وغالبا ما تعتمد على الإجابة على الأسئلة من نوع "ماذا لو؟"، كما تعتبر عملية صياغة التقارير النهائية أحد مهام هذا المستوى. ويخدم هذا المستوى نوعين من نظم المعلومات هما:

نظم المعلومات الإدارية: Management Information Systems(MIS)

الذي صمم أساسا لخدمة أعمال التخطيط والتوجيه واتخاذ القرارات، وتزويد الإدارة بالتقارير، ويحتوي على إجراءات معروفة مسبقا، ويزود المدراء بحلول للكثير من الأسئلة التي يحتاجونها، وهي في العادة تكون إجراءات بسيطة، مثل المجاميع النهائية والأدوات الإحصائية.

نظم دعم القرارات: Decision Support Systems(DSS)

وهي تمكن المدراء من اتخاذ قرارات فريدة من نوعها، وتتواكب مع السرعة المتزايدة، وهي تتعامل مع المعلومات الواردة من النظم الأخرى في المستويات الأدنى، وكذلك المعلومات الواردة من خارج المنظمة. ويعتبر نظام دعم القرارات ذو قدرة تحليلية أكبر من جميع الأنظمة الأخرى في المنظمة، حيث أنه مبني على مجموعة من الإجراءات المحددة والتي صممت خصيصا لتحليل البيانات، أو ضغط واختصار الكميات الهائلة من البيانات، بشكل يمكن من استخدامها في اتخاذ القرارات. وتتمتع نظم دعم القرارات بواجهة استخدام بسيطة وسهلة، ويمكن للمستخدم التعامل معها مباشرة، ويمكنه تغيير الافتراضات، وأن يطرح أسئلة جديدة وأن يدخل بيانات جديدة بسهولة ويسر.

3- المستوى المعرفي (Knowledge Level (KL):

ويتكون من الأشخاص الذين يحملون درجات علمية رسمية، ويعملون في مجال تخصصاتهم مثل: الأطباء، والمهندسون، والمحاسبون، والمحامون، والمبرمجون، والعلماء. ويتركز عملهم بشكل أساسي على إنتاج معلومات ومعرفة جديدة. ويخدم هذا المستوى نوعين من نظم المعلومات هي:

النظام المعرفي (Knowledge Work System (KWS)

يزود المنظمة بالمعلومات التي يحتاجها المستوى المعرفي، من المتخصصين الذين ذكرناهم سابقا، وهو يحاول خلق حالة من التكامل بين مستويات المنظمة.

نظم المكاتب Office Systems

هو نظام معلومات صمم لزيادة إنتاجية العاملين في مجال البيانات، من خلال الدعم والتنسيق والاتصال بين الأنشطة المختلفة للمكتب، ويعمل هذا النظام على ربط العاملين في المنظمة جغرافيا ووظيفيا. كما يعمل على ربطهم مع الزبائن أو الموردين للمنظمة. ويتركز عمله غالبا على إدارة الوثائق، وجدولة الأعمال وإرسال البريد. ومن الأمثلة عليه: معالج الكلمات Word Processors، والناشر المكتبي desktop publishing، و معالج الصور والرسومات Document Imaging Systems.

4- المستوى التشغيلي (Operational level):

وهو المستوى الخاص بالمدرء التشغيليين، الذين يحافظون على استمرارية الأعمال والأنشطة الروتينية للمنظمة، لتقديم الخدمة أو البيع أو التحصيل أو الرواتب، وتدقيق المواد الخام ومراقبة المخزون. ويخدم هذا المستوى نظام للمعلومات هو:

نظام معالجة الحركات (Transaction Processing Systems (TPS)

وهو النظام البسيط الذي يخدم المستوى التشغيلي في المنظمة، وهو نظام محوسب يعالج العمليات اليومية الضرورية لاستمرار عمل المنظمة، مثل تحرير أوامر الشراء، أو سند إدخال الرواتب وسجلات شؤون الموظفين. وفي المستوى التشغيلي تكون الأعمال والمهام محددة مسبقا، وعلى درجة عالية من الهيكلية، ويتم اتخاذ القرارات في هذا المستوى بناء على الإجراءات المحددة مسبقا.

دورة تطور نظام المعلومات:

توضح هذه الدورة مراحل تطور نظام المعلومات، من فكرة مجدية إلى أفعال روتينية. وحسب (مشرف، 2002، ص: 215) فإن هذه الدورة تبدأ عندما تدرك إدارة المؤسسة أن نظام المعلومات المستخدم حالياً لا يفي بجميع المتطلبات، وبناء عليه تقوم إدارة المنشأة باقتراح أحد الحلول، بإنشاء نظام معلومات جديد لحل المشكلة، ويستمر استخدام هذا النظام إلى أن تنشأ الحاجة إلى تغييره لتبدأ دورة جديدة. وتشمل دورة حياة النظام: التخطيط للنظام وتحليل النظام وتنفيذ النظام وتشغيل النظام.

التخطيط للنظم:

ينشأ ويتطور نظام المعلومات في إطار خطة رئيسية للنظم، تنسق بين مشروعات نظم المعلومات الجديدة وبين الخطط الطويلة الأجل للمنشأة. وفي المنشآت الكبيرة قد يوجد مجموعة من العاملين المختصين بالتخطيط الإستراتيجي، وتقوم هذه المجموعة بتقديم الاستشارات إلى إدارة المنشأة فيما يختص بالأهداف بعيدة المدى، مثل فتح أسواق جديدة، وإنشاء خطوط إنتاج جديدة. ولكي تتمكن المنشأة من تحقيق هذه الأهداف، يجب أن يكون لديها نظام المعلومات الذي يستطيع توفير البيانات المتعلقة. لذلك تعمل مجموعة المخططين بالتعاون مع مدير نظم المعلومات والمحاسبين على إعداد الخطة الرئيسية لهذه النظم. (مشرف، 2002، ص: 215)

تحليل النظم:

يمكن تعريف تحليل النظم بأنه إجراءات فحص نظام المعلومات القائم، وفحص البيئة المحيطة به، بغرض التعرف على التحسينات الممكنة إجرائها على النظام. ويمكن القول أن هناك ثلاثة أسباب للبدء في تحليل النظم وهي: (مشرف، 2002، ص: 216)

- أ- أن النظام القائم لا يؤدي الوظائف المطلوبة.
- ب- نشوء احتياجات أو متطلبات جديدة، لم تكن مطلوبة عند بدء استخدام النظام القائم، ومثل ذلك تغيير أنظمة وقوانين الحكومة، مما يستدعي تغيير أشكال التقارير ومحتوياتها، كما أن تغيير ظروف المنافسة قد يستدعي تغيير نظام المعلومات، لتوفر نوعيات جديدة من البيانات.
- ج- بدء تحليل النظام للاستفادة من أحد التقنيات الجديدة، التي تؤدي إلى توفير أساليب جديدة أكثر فاعلية.

تصميم النظام:

إن تصميم النظام يمثل الحلقة الأخيرة في دورة تطور نظام المعلومات، وقد أورد (مشرف، 2002، ص: 220) بأنه "إذا قررت اللجنة المسئولة عن نظام المعلومات الاستمرار في تطوير النظام، بناء على تقرير تحليل النظام القائم، فإن اللجنة تقوم بتعيين مجموعة عمل للبدء في تصميم النظام الجديد أو تصميم التعديلات المطلوبة".

التطور الحديث لنظم المعلومات:

ارتبطت نظم المعلومات الإدارية الحديثة ارتباطاً وثيقاً باستخدام الحاسوب، حتى أننا عندما نقول "نظام المعلومات" فإننا نعني أن الحاسوب هو المكون الأساسي لنظام المعلومات.

وقد مر تطور نظم المعلومات الإدارية الحديثة بأربع مراحل رئيسية: (الحسنية، 2002، ص: 53)

1. مرحلة التركيز على البيانات: وهي مرحلة الخمسينات وجزء من الستينات، حيث اقتصرت مهمة نظم المعلومات قبل انتشار الحاسوب على إنتاج بيانات دون معلومات.

2. مرحلة التركيز على المعلومات: وقد ركزت على أن الحاسوب قادر على فعل أشياء أكثر بكثير من مجرد إنتاج البيانات وتشغيلها كالتخزين والاسترجاع، بل ويمكنه معالجة البيانات واستخلاص نتائج تسمى المعلومات.

3. مرحلة التركيز الحديث على اتخاذ القرارات والاتصالات: وهو أسلوب جديد يساعد المديرين على إنجاز أعمالهم واتخاذ قراراتهم، وقد ظهر في هذه المرحلة ما يعرف بنظم دعم القرارات.

4. مرحلة التركيز - الآن ومستقبلاً - على قواعد المعرفة: وهي محاولة لإدخال الذكاء الاصطناعي في نظم المعلومات بواسطة برامج الحاسوب، وهي توفر استشارات إدارية للمدير.

مراحل تطور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

إن نظام المعلومات الإدارية كغيره من الأنظمة، لا بد له وأن يمر بمراحل تطور، فهو بحاجة لبحث وتطوير دائمين متلازمين، حتى يكون ملائماً وعلى درجة من الفعالية والكفاءة، بحيث يواجه متطلبات النظام فيها.

وحسب (جمعة والعريبي والزعيبي، 2003، ص: 216-229) أنه يمكن تتبع مراحل تطور النظم الإلكترونية لتحويل المعلومات المحاسبية، من خلال دراسة مراحل تطور استخدام الحاسب في الخدمات المالية التجارية كما يلي:

المرحلة الأولى: وتتميز بإدخال الآلات التقليدية في العمل المحاسبي، وتعتبر البنوك التجارية أول من استخدم النظم المحاسبية في عملياتها. حيث بدأت في استخدام أدوات تسطير وجدولة الشيكات- آلات قراءة الحبر الممغنط- ، وآلات تجهيز وإعداد المخرجات وقواعد البيانات، وغطت هذه المرحلة الأعوام من 1955-1965.

المرحلة الثانية: وتمثل استخدام الحاسب الإلكتروني في ترشيد القرارات التجارية، وتغطي هذه المرحلة الفترة الممتدة من عام 1965 إلى عام 1975.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة استخدام الحاسبات في نظم المعلومات المصرفية، وامتدت هذه المرحلة من عام 1975 حتى بداية التسعينات.

المرحلة الرابعة: وتتميز هذه الفترة باستخدام نظام الشبكات، ونظم التحويل الإلكتروني للمعلومات المحاسبية والأموال، بالإضافة إلى نظم التبادل إلكتروني EDI، وتغطي هذه المرحلة من بداية التسعينات وحتى الآن.

وقد أورد (الحسنية، 2002، ص: 76) عرض موجز لهذه المراحل المتتابعة:

- 1- الدراسات الأولية (دراسة الجدوى): بحيث يتم التعرف على إجابة السؤال التالي: هل تطوير النظام أو بناء نظام جديد سيعمل على حل المشكلة واكتساب الفرص المتاحة؟ حيث تجيب دراسة الجدوى عن هذا السؤال، بحيث يتم تقديم تقرير مختصر للإدارة عن الخيارات المطروحة للتطوير.
- 2- تحليل متطلبات: يتم التطرق بدايةً لأهداف النظام ووظائفه، وموارده وبنائه التنظيمية ومخرجاته، وانتهاءً بمتطلبات النظام المتمثلة بإجمال جميع المراحل أعلاه. ويتم هنا تجزئة مشكلة تطوير النظام إلى عناصر أصغر، مرتبطة ببعضها البعض، ويكون الهدف الأساسي هنا هو تحديد أهداف النظام ومتطلباته وكيفية تحقيقها.
- 3- تصميم نظم المعلومات الإدارية: حيث يتم أخذ المدخلات والمخرجات مروراً بالعمليات، أساساً لبناء تصور علمي للنظام بشكل قابل للتطبيق، وبما يوحد من التعاملات المختلفة لدى الموظفين. حيث لابد هنا من مراعاة خصائص النظام الفعال، والتي من أهمها البساطة والمرونة والموثوقية والإنسانية والقبول من المستخدم النهائي والمشاركين على حدٍ سواء. وكذلك لابد من أخذ شكل وطبيعة المخرجات بعين الاعتبار بطريقة مناسبة لطبيعتها.

4- امتلاك نظم المعلومات الإدارية: والتي قد تقوم الشركة بشرائها (في الغالب)، بما يتناسب وطبيعتها ودرجة ملاءمتها لاحتياجاتها، أو أن يتم تصميمها محلياً (داخل الشركة) بشكل ذي طبيعة مألوفة للمستخدم النهائي، وتكون بعد أن يتم استكمال جميع مراحل تصميم النظام، وخاصة عمل تجارب عليه لتشخيص الأخطاء البرمجية، وتصحيحها قبل اعتماده للاستخدام من المستخدمين النهائيين.

رابعاً: استخدام أنظمة المحاسبة الإلكترونية

مقدمة:

يرى الباحث أنه قد تزايد في السنوات الأخير التنافس بين شركات إنتاج الأنظمة المحوسبة في عرض منتجاتها في الأسواق المحلية. ويمكن تقسيم برامج الكمبيوتر التي تستخدمها المنشأة إلى قسمين: برامج الكمبيوتر الجاهزة في السوق، والبرامج التي يتم إعدادها داخليا بواسطة المنشأة. ويشهد ميدان البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية- الآن - عدد كبير من موردي هذه البرامج، وقد ترتب على ذلك زيادة ملحوظة في عدد موردي البرامج خلال السنوات الأخيرة من حيث الكم والكيف. وقد أدى تعدد أنواع البرامج واختلاف جودتها، إلى صعوبة الاختيار بين هذا العدد الكبير من البدائل.

إن المنتبغ لهذه البرامج، وآلية انتشارها في السوق، يجد أن تكلفة البرنامج هي المحدد الوحيد للاختيار والمفاضلة بينها. ويعود ذلك في كثير من الأحيان إلى جهل أصحاب الأعمال والمستخدمين لهذه البرامج للمعايير اللازم دراستها عند شراء الأنظمة المحوسبة، حيث أن هناك عوامل كثيرة لا بد من دراستها بالإضافة إلى عنصر التكلفة، وذلك من أجل اختيار النظام الملائم، والذي يلبي حاجات ورغبات المنشأة.

مبادئ في تصميم قاعدة البيانات لنظم المعلومات المحاسبية:

يرى الباحث أن تصميم قاعدة البيانات هو حجر الأساس لبناء نظام معلومات محاسبي جيد ويخدم أهداف المنشأة حالياً ومستقبلاً، وذلك كما يلي:

"من الواضح في ظل النظم الحديثة، هو الدمج بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أنظمة المعلومات ضمن المنشأة، وبالتالي فإن تصميم قاعدة البيانات، يشمل بناء قاعدة بيانات تخدم كافة الأنظمة ضمن المنشأة، وبالأخص إذا أخذنا بعين الاعتبار الترابط الكبير بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أنظمة المعلومات". (أحمد، 2006، ص: 87)

"تقوم المنشآت بتطوير وتشغيل العديد من نظم المعلومات الفرعية، مما يؤدي إلى تضخم حجم البيانات التي يجب أن تجمع وتخزن وتعالج، مما يعني ارتفاع تكلفة تخزين وتحديث والحفاظ على هذه البيانات. لذلك يسيطر على عالم المنشآت في السنوات الأخيرة، اتجاه لتطوير نظم المعلومات المتكاملة، حيث يتم تكامل كافة النظم التي تحتاجها المنشأة، من خلال بناء قاعدة

بيانات موحدة وعامة، تتضمن كافة البيانات التي تحتاجها مختلف التطبيقات، التي تفرضها حاجات إدارة المنشأة من معلومات. إن بناء قاعدة موحدة لكافة النظم ضمن المنشأة، سوف يقلل من تكاليف القياس، ويقلل أيضا من التناقض والاختلاف بين البيانات المخزنة، في حال بناء قواعد بيانات مستقلة لكل نظام من هذه النظم، كما أنه يمكن من معالجة معلومات مختلف النظم وتبادلها بشكل آلي. يؤدي هذا التكامل إلى رفع كفاءة وفعالية هذه النظم مجتمعة، ويقلل من تكاليف التحديث المستمرة لمحتوى قاعدة البيانات". (قاسم، 2004، ص: 327)

استخدام المنشأة برامج الكمبيوتر الجاهزة

تتعدد المزايا الناتجة عن استخدام البرامج المحاسبية الجاهزة، التي تعدها الأجهزة المتخصصة في إعداد وتطوير برامج الكمبيوتر، وقد أجمل (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 93-94) هذه المزايا في الآتي:

1- المزايا العامة:

- وحدة المعايير: تعني توحيد إجراءات وأنماط كتابة البرامج ووثائقها، التي تساهم في زيادة مقدرة استخدام البرامج الجاهزة، على تفهم مكونات البرنامج وإمكانية إدخال التعديلات اللازمة في البرنامج.
- التنسيق بين البرامج المختلفة: وهذا يعني أن مستخدم البرامج يمكنه التنسيق بين البرامج التي يحتاج إليها في منشأته، والتي حصل عليها من نفس المورد. فعلى سبيل المثال، قد يبدأ مستخدم ما باستعمال برنامج لحسابات الأستاذ العام لتشغيله بواسطة جهاز (IBM) أو الأجهزة المتوافقة معه. وبالتالي يكون من الأفضل له مستقبلا شراء برنامج من نفس مورد البرنامج الأول عن المخزون أو الرواتب، وبالتالي يمكنه التنسيق بين مكونات النظام المحاسبي وتسهيل عملية الرقابة.
- الرقابة الفعالة: إن برامج التطبيقات الجاهزة تتضمن أساليب رقابية فعالة، استجابة لاحتياجات مستخدمي هذه البرامج.

2- المزايا الخاصة

- انخفاض التكلفة: حيث يعترف الجميع من منتجي البرامج الجاهزة ومعيديها، بأن تكلفة البرنامج الجاهز أقل خمسة أضعاف من إعداد البرنامج داخليا بواسطة إدارة الأنظمة، وذلك لأن منتج البرنامج الجاهز عندما يرتفع معدل توزيعه فإن تكلفته تكون أقل، نتيجة

انخفاض تكلفة الوحدة. وتتضح لنا هذه الظاهرة بالنسبة للبرامج المكتوبة بلغات كوبول أو فورتران أو بيسك، نظرا لاستعمال غالبية مستخدمي النظم الإلكترونية لهذه البرامج في تصميم نظم المعلومات، وما ترتب على ذلك من ارتفاع الطلب وانخفاض سعر شراء هذه البرامج، وعلى العكس من ذلك أسعار البرامج المصممة داخليا. وتتمثل تكلفة البرامج الجاهزة في الآتي:

1. سعر الشراء أو الدفعات الدورية للبرنامج، أو مقابل استئجاره بتكلفة عقد الصيانة.
 2. تكلفة عقد الصيانة.
 3. تكلفة تعديل أو تطوير البرامج خلال فترة الشراء أو الاستئجار.
- انخفاض الوقت: وذلك لقابلية البرامج الجاهزة للتشغيل المباشر، نظرا لأنه سبق اختبارها وتوثيقها والتأكد من سلامتها بواسطة معديها، قبل عرضها للبيع أو التأجير.
 - توفر الجهد: إذ أن إنتاج البرامج الجاهزة يتطلب إمكانيات وخبرات بشرية لدى المنشآت المتخصصة في إعداد البرامج، بالإضافة إلى ضرورة توافر المال اللازم لتعيين العدد المناسب من محلي النظم أو المبرمجين، فضلا عن ذلك أن تقدير الخطة الزمنية لإنجاز البرنامج داخليا قد يستغرق وقتا غير مقدر، مما يتطلب زيادة أعداد محلي النظم والمبرمجين.

3- مزايا أخرى:

وترتبط هذه المزايا بالشركات المتخصصة المنتجة للبرامج الجاهزة، حيث قد تتوقف هذه الشركات عن إنتاج البرامج الجاهزة. إلا أن بعض الاستقصاءات قد أشارت إلى ارتفاع فعالية وكفاءة البرامج التي تعدها تلك الشركات المتخصصة، عن تلك التي يعدها منتجو أجهزة الكمبيوتر الكبيرة، وانتعشت اقتصاديات كثير من هذه الشركات، وحققت أرباح كبيرة، كما أنها أصبحت تمثل دورا هاما في تطوير وازدهار ميدان النظم الإلكترونية، بعدما انتشرت وتعددت استخدامات أجهزة الكمبيوتر في المنازل والمحلات والمكاتب ... الخ.

وتمتاز البرمجيات الجاهزة وحسب (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 199-200)

بما يلي:

التكلفة الاقتصادية: إن نسبة تكلفة شراء البرمجيات المحاسبية الجاهزة بالمقارنة مع تكلفة إعدادها داخليا تبلغ 1:5، لأن معد هذه البرمجيات المتخصص يستطيع أن يوزع تكلفة إعدادها على عدد من النسخ، التي يقوم بدوره ببيعها لمستخدمي هذه البرمجيات، مما يترتب عليه انخفاض هذه التكلفة.

اختصار وقت التنفيذ: بسبب قابلية البرمجيات المحاسبية الجاهزة للتشغيل بشكل مباشر دون الحاجة إلى تعديلات كبيرة، وذلك لأنه قد سبق اختيارها وتوثيقها والتأكد من سلامتها بواسطة معديها قبل عرضها للبيع. فمعد هذه البرمجيات يتنبأ بمواصفات الأجهزة وبرامج التشغيل التي يمتلكها مستخدمو هذه البرمجيات قبل إعدادها، مما يؤدي إلى عدم الحاجة لعمل تعديلات كبيرة مستقبلاً.

توفير الجهد والمال: عدم توفر الإمكانيات والخبرات البشرية لدى العديد من المنشآت، لإعداد البرمجيات المحاسبية بكفاءة وفاعلية، بشكل يضاهي تلك المتوفرة لدى المؤسسات المتخصصة في إعداد مثل هذه البرمجيات المحاسبية الجاهزة، هذا من جهة ومن جهة أخرى احتمال عدم توفر المال الكافي، والعدد اللازم من محلي النظم والمبرمجين، لدى المؤسسات أو الشركات المستخدمة لهذه البرمجيات الجاهزة، مما يدفعها لاستخدام البرمجيات الجاهزة لتوفير الجهد والمال.

تقييم البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية

ويرى الباحث أنه يمكن تقييم البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية، واختيار الملائم منها للمنشأة، كما يمكن استخدام نظام النقاط لكل عنصر من عناصر الاختيار، أو بمعنى آخر إعطاء نقاط لأهمية كل عنصر من العناصر من وجهة نظر مستخدم البرنامج الجاهزة.

اختيار أنظمة المحاسبة الإلكترونية:

يؤدي التخطيط الدقيق لعملية تطوير برامج الكمبيوتر داخل المنشأة، إلى تجنب تضخم التكاليف، والتأكد من إتمام هذه البرامج في الوقت المطلوب، وتحقيق التحول المنتظم إلى النظام الجديد. وتشمل خطة تطوير البرامج تقديرات عن الوقت المطلوب، وتوزيع مهام إعداد البرامج على الأشخاص، وشرح معايير إعداد هذه البرامج. وقد يرى فريق المصممين أن حزم البرامج الموجودة في السوق توفر جميع متطلبات النظام الجديد، كما يمكن شراء هذه البرامج، ثم إجراء تعديلات عليها داخل المنشأة، مما يساعد في توفير الكثير من التكاليف. (مشرف، 2003، ص: 65)

وهناك سبعة إجراءات يستخدمها القائمون بالدراسة، عند اختيار إحدى حزم البرامج، و عند شراء البرامج من خارج المنشأة، وهي كما يلي: (مشرف، 2003، ص: 93-98)

الإجراء الأول هو فحص متطلبات النظام: يقوم الدارسون بفحص المتطلبات التي سبق تحديدها، وتشمل التقارير ومعرضات شاشة الملفات والإجراءات اليدوية. وتمثل التقارير والعرض على شاشات الكمبيوتر، المعلومات التي تحتاجها المنشأة من النظام الجديد. وتوضح الإجراءات اليدوية الإمكانيات التي يجب توفرها في الموظفين، المسؤولين عن استخدام الكمبيوتر بناء على هذه المتطلبات. ويجري فحص حزم البرامج المعروضة في السوق والاختيار منها .

الإجراء الثاني هو تحديد حزم البرامج الموجودة في السوق: ويمكن الاعتماد في ذلك على مجالات الكمبيوتر وخدمات الاشتراكات، كما يمكن لفريق البحث الاتصال بالمختصين ومعارض الكمبيوتر، أو التحدث إلى شركات تطوير البرامج مباشرة. ومن المعتاد الآن أن تعرض النشرات التجارية بصفة دورية مواصفات حزم البرامج الجديدة. ويترتب على فحص المصادر المتنوعة لمعلومات البرامج، توفر قائمة بحزم البرامج المعروضة التي قد تستطيع توفير متطلبات النظام الجديد.

الإجراء الثالث هو تضيق نطاق الاختيار: و يتم ذلك بحذف حزم البرامج التي لا تتوافق مع متطلبات المنشأة، إلى أن يصبح الاختيار مقصورا على اثنين أو ثلاثة من هذه الحزم. و قد يكون سبب حذف هذه الحزم، هو عدم القابلية للعمل على الأجهزة القائمة، وعدم توفير البيانات المطلوبة من النظام الجديد، أو عدم التوافق مع التطبيقات والبرامج الموجودة .

الإجراء الرابع هو المقارنة التفصيلية: و يقوم فريق البحث بعد ذلك بالاتصال بالشركات التي تتبع الحزم محل الاختيار، وقد يطلبون من المورد إجراء عرض فيما يختص بكل حزمة من حزم هذه البرامج. كما يحصلون على معلومات تفصيلية عن البرامج، بما في ذلك تعليمات الاستخدام، وتعليمات التركيب وغيرها من الوثائق الأخرى. و يقوم فريق البحث بعد ذلك بفحص الوثائق لمعرفة مزايا كل حزمة من حزم البرامج.

الإجراء الخامس هو الحديث إلى المستخدمين: ويجب أن يقوم أحد أفراد مجموعة البحث، بالاتصال ببعض المنشآت الأخرى، التي سبق استخدامها للبرامج التي ترغب المنشأة في شرائها، للحصول على بيانات عملية عن مزايا وعيوب هذه البرامج. بهذه الطريقة يستطيع الباحثون معرفة نقاط الضعف والقوة، التي قد لا يستطيعون الحصول عليها من الإطلاع على وثائق حزمة البرامج. ويمكن الحصول من المستخدمين من خارج الشركة على معلومات، مثل تقييم مدى المساندة التي يقدمها المورد بعد تركيب البرامج والبدء في استخدامها، والمشاكل

المتعلقة بهذه البرامج التي لا يستطيع البائع ذكرها، ومدى توفر الاستشارات. و يمكن لمجموعة التصميم الحصول على قائمة بالعملاء الذين قاموا بشراء مجموعة البرامج التي يقدمها.

السادس اختبار البرامج وتحديد درجات لها: قد يكون من الممكن أن يقوم فريق البحث بإجراء اختبارات للبرامج، ويتم ذلك عن طريق الحصول على نسخة من برنامج كل مورد، ثم تنفيذ هذه البرامج باستخدام نسخ من ملفات البيانات الفعلية، على أجهزة كمبيوتر مماثلة لتلك التي سوف تستخدمها المنشأة. ويحصل البرنامج الذي سيقوم بأداء المهمة في وقت أقل على المركز المتقدم. و يجب ملاحظة أنه ليس من السهل استخدام هذه الاختبارات، بسبب عدم توفر الأجهزة المطلوبة أو ملفات البيانات. و في جميع الأحوال إذا أمكن استخدام هذه الاختبارات فإنها تزود فريق البحث ببيانات تساعد على اتخاذ قرار الشراء .

السابع اختيار حزمة: بعد الانتهاء من المقارنة التفصيلية بين مزايا البرامج المختلفة، والاتصال بالمستخدمين من خارج المنشأة، والحصول على نتيجة الاختبار العملي للبرامج، و تقوم مجموعة البحث باختيار واحدة من حزم البرامج. وفي معظم الحالات تفضل المنشأة شراء البرامج الجاهزة بدلا من إعداد البرامج داخليا، ويرجع ذلك إلى التكلفة المرتفعة لإعداد البرامج داخل المنشأة، كما أن البرامج الجاهزة تتميز بحل جميع مشاكلها تقريبا، لأن استخدامها بواسطة عدد كبير من المستخدمين يترتب عليه اكتشاف كل المشاكل الممكن مواجهتها. ويصبح إعداد البرامج داخل المنشأة ضروريا، إذا كانت متطلبات المنشأة غير عادية، أو أن حزم البرامج الخارجية لا تفي بجميع مطلوبات المنشأة.

وفي نهاية مرحلة التصميم التفصيلية، يقوم فريق المصممين بإعداد تقرير آخر لتقديمه إلى الإدارة. ويحتوي هذا التقرير على الكثير من التفاصيل، بالمقارنة بالتقرير الذي جرى إعداده في نهاية مرحلة التصميم الأولية. وتقوم اللجنة الإدارية المكلفة بالإشراف على تطوير نظام المعلومات بفحص التقرير، واتخاذ قرار بإيقاف المشروع أو تعديل التصميم، أو تعيين فريق البدء في مرحلة تنفيذ النظام.

وعند اختيار أحد البرامج الجاهزة في التطبيقات الحاسوبية يجب مراعاة الآتي: (جمعة والعرييد والزعبي، 2003، ص: 95-96)

1. مدى وفاء البرنامج باحتياجات المنشأة (قياس درجة الاعتماد على البرنامج).
2. مدى الاتساق بين الأجهزة والبرامج المطروحة للاستخدام.

3. أساليب الرقابة والحماية المتوفرة للبرنامج.
4. قابلية البرنامج للتطوير أو للتعديل.
5. قدرة الشركة المنتجة على تدريب العاملين المستخدمين لهذه البرامج.
6. خدمات الصيانة.

وبصفة عامة يراعى عند اختيار البرامج الجاهزة في التطبيقات المحاسبية توافر الخصائص الآتية: (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 95-96)

- 1- سهولة استخدام البرنامج الجاهز في :
 - التشغيل.
 - التعامل مع الإدارة.
 - خدمة العملاء.
 - الوقت اللازم لدورة المدخلات/المخرجات، وعدد المدخلات اللازمة لكل عملية.
- 2- سهولة تعديل أو تطوير البرنامج من حيث:
 - الاتساق مع تقارير المنشأة.
 - خدمات الأعمال.
 - التعامل مع البرامج الأخرى.
- 3- الخدمات التي يقدمها مورد البرنامج وتشمل:
 - توفير الأجهزة وبرامج الطوارئ.
 - المساعدة في إعداد البرنامج.
 - المساعدة في تطوير أو تعديل البرنامج.
 - تدريب العاملين.
 - خدمات أخرى (اختيار البرنامج مقابل رسم رمزي أو تجربة البرنامج).

إعداد برامج التطبيقات المحاسبية داخل المنشأة

إن إعداد البرامج داخليا بواسطة المتخصصين، من محلي النظم والمبرمجين العاملين في إدارات الأنظمة، يتسم بالعديد من المزايا وأهمها: (جمعة والعريبي والزعبي، 2003، ص: 101-102)

1. إعداد برامج لسد الاحتياجات الخاصة بالمنشأة في معالجة البيانات، والتي قد لا يمكن توافرها في أسواق البرامج الجاهزة، وحتى إذا توفرت البرامج الجاهزة الملائمة، فإعداد البرامج داخليا يوفر متطلبات معالجة البيانات بقدر كبير.

2. عدم تحمل المنشأة للتكاليف الإضافية للكماليات غير الضرورية، التي قد تتضمنها البرامج الجاهزة، بخلاف نفقات فترة الإعداد، وفترة ما بعد البدء في التشغيل.
3. قدرة المنشأة على تصميم برامجها، بالشكل الذي يعكس سمات هيكلها التنظيمي والإداري والتشغيلي.
4. سهولة تطوير وصيانة وتعديل البرامج كلما احتاج الأمر، نظرا لتوافر الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة.
5. سهولة تدريب العاملين على تنفيذ البرامج الجديدة، من خلال إلمامهم بخطوات إعدادها بواسطة موظفي إدارة الأنظمة.
6. سهولة تقدير الاحتياجات البشرية، وإيضاح المقترحات في النظام أثناء مرحلة إعداده.
7. تصحيح الأخطاء التي قد تظهر خلال مرحلة اختبار البرنامج بسهولة.
8. انخفاض تكلفة البرنامج في الأجل الطويل، وذلك لأن البرنامج قد لا يتطلب تكاليف إضافية في حالات التعديل أو الإضافة أو التطوير، وكذلك لا يحتاج الأمر إلى إدخال تعديلات على البرنامج لضمان ملاءمته مع معايير المنشأة، وهيكل ملفات البيانات وأنواع وسائل المدخلات والمخرجات المستخدمة.
9. ضمان اتساق البرنامج مع التطبيقات المختلفة داخل المنشأة، وبالتالي تفادي عدم تكامل الملفات الخاصة بالبيانات، وكذلك القيود التي تفرضها مواصفات أجهزة الكمبيوتر المستخدمة، وأيضا انسجام طاقة البرامج مع احتياجات المنشأة. فمن غير المقبول شراء برنامج حسابات العملاء ذو طاقة قصوى تبلغ 10000 حساب بينما يبلغ عدد حسابات العملاء لدى المنشأة 2000 حساب، فهنا طبقا للاقتصاديات المعلومات، فإن المنفعة لا تبرر التكلفة، لذا يجب أن تكون تقديراتنا التوسعية معقولة. بالإضافة إلى المزايا السابقة، فإن استخدام البرامج المعدة داخليا يؤدي إلى عدم إثارة مشاكل أمن وحماية البيانات.

ونخلص مما تقدم أنه سواء استخدمت المنشأة البرامج الجاهزة أو قامت بتصنيع برامجها ذاتيا، فإنه في النهاية سيتم الحصول على مخرجات عملية التشغيل المحاسبي الإلكتروني للبيانات، وبناء على ذلك يتم تنفيذ باقي خطوات جمع وتسجيل وتخزين بيانات... وهكذا.

الفصل الثالث

واقع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة

محافظات غزة

مقدمة.

تطور استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

تعريف بشركات إنتاج أنظمة المحاسبة الإلكترونية.

المحتويات الأساسية لأنظمة المحاسبة الإلكترونية.

مميزات أنظمة المحاسبة الإلكترونية في فلسطين.

الفصل الثالث

واقع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة محافظات غزة

المقدمة :

واكب زيادة انتشار أجهزة الحاسوب في الشركات المساهمة الفلسطينية منذ منتصف الثمانينات، ازدياد ملحوظ في انتشار نظم معلومات المحاسبة الإلكترونية. ومن الأسباب التي ساعدت على ذلك دقة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وسرعتها الفائقة، وتوفرها للوقت والجهد، وكذلك عدم صلاحية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الأجنبية لواقع المهنة في فلسطين.

والمعروف أن هناك عدة برامج للمحاسبة في فلسطين، منها أحادي اللغة ومنها ثنائي اللغة. وبالنظر إلى عمل تلك البرمجيات فإننا يمكن أن نلخص فعاليتها في النقاط التالية: (1) تسجيل البيانات (القيود اليومية)، ويقصد بذلك إدخال السندات والفواتير بأنواعها. (2) إمكانية تحرير القيود المدخلة، أي إمكانية الحفظ والتعديل وطباعة ومراجعة سندات القيد والصرف والقبض والفواتير بأنواعها. (3) عملية الترحيل، ويقصد بذلك اعتماد تلك السندات والفواتير التي تم إدخالها. (4) عملية استخراج التقارير المختلفة وذلك لأغراض إدارية ومالية وتحليلية.

ومن الجدير بالذكر أن المحاسب الفلسطيني تعرض عليه مجموعة كبيرة من البرامج في المحاسبة وإدارة المخازن. لذلك لا بد أن يلجأ إلى عدة عوامل مفاضلة، ليستطيع اختيار البرنامج الذي يلائمه، ويمكن أن نلخص بعض هذه العوامل بما يلي: (1) مدى الاستعداد للتغيير فيها، بحيث تتماشى مع طبيعة عمل الجهة المستخدمة. (2) سهولة الاستخدام وعدم التعقيد. (3) مدى الاحتفاظ بالبيانات المدخلة، وهل يمكن استخراج تقارير سابقة أم لا ؟ . (4) سرعة معالجة البيانات، وبالطبع مواصفات الأجهزة المناسبة، والمطروحة في الأسواق . (5) لغة البرمجة وطبيعة البيانات. (6) أمن وسرية الملفات، وما هي مستويات الحماية ومدى فعاليته. (7) سعر بيع البرنامج، وهل مقابل السعر المدفوع نجني الفائدة ؟. (8) بيئة عمل البرنامج ونظام التشغيل " ويندوز أم دوس "، وهل ممكن أن يكون أكثر من مستخدم أم لا، حيث أن تكنولوجيا العصر تستدعي أن تعمل البرامج المحاسبية الجديدة ضمن بيئة "ويندوز" .

ومن خلال التعامل مع أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وبعد الزيارات المتعددة لشركات إنتاج أنظمة المعلومات الإلكترونية المحوسبة، ومحاورة المبرمجين، والإطلاع على

النشرات الصادرة منها، وكذلك المعلومات المنشورة على أقراص ليزر وعلى مواقع الإنترنت، وكذلك تعامله مع أغلب أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ومتابعته المستمرة للتطورات المتلاحقة في هذه الأنظمة، المنتشرة في الشركات والمؤسسات في فلسطين. وبناء على ما سبق فقد تم تسجيل ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: تطور استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين.
- المبحث الثاني: تعريف بشركات إنتاج أنظمة المحاسبة الإلكترونية.
- المبحث الثالث: المحتويات الأساسية لأنظمة المحاسبة الإلكترونية
- المبحث الرابع: مميزات أنظمة المحاسبة الإلكترونية في فلسطين.

المبحث الأول

تطور استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين

يمكن القول ومن خلال التعامل عن قرب مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومنذ العام 1985م، والمتابعة لما يستجد في مجال الأنظمة المحوسبة، والزيارات الدائمة للشركات المساهمة التي تستخدم النظم الإلكترونية في إدارة حساباتها، فقد استطاع الباحث أن يوجز هذه التطورات كما يلي:

بدأ ظهور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في فلسطين في مطلع الثمانينات، حيث كانت شركة جدعون من أوائل الشركات في هذا المجال. وقد كان اهتمامها بإعداد نظم معلومات محاسبية إلكترونية خاصة بالبلديات والمؤسسات الحكومية.

وفي نهاية الثمانينات بدأ ظهور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الخاصة بالشركات، وكانت في البداية برنامج يعالج النظام المالي، و برنامج يعالج النظام المخزني، وبرنامج يعالج الرواتب، وكانت في صورة برامج منفصلة لا ارتباط بينها. ثم تطور الأمر إلى أن ظهرت برامج محاسبية إلكترونية خاصة بالشركات، وشملت الارتباط بين نظام المحاسبة ونظام المخازن ونظام الرواتب، ونظام الفواتير وغيرها.

وقد كانت البرامج في بداية الأمر يرعاها أفراد مستقلين، حيث كانوا يقومون بتعريب برامج أجنبية، ويقومون بإجراء بعض التعديلات عليها حتى تتلاءم مع النظام المالي والضريبي المطبق في فلسطين. وقد كانت البرامج في حينها تعمل في بيئة نظام التشغيل Dos . ثم تطور الأمر بعد ذلك وظهرت شركات برمجة متخصصة في إعداد نظم معلومات محاسبية محوسبة، ويعمل فيها فريق من المختصين، وتقوم بتحديث برامجها، ومتابعة وملاحقة التطورات التكنولوجية الحديثة.

وقد لمعت أسماء برامج محاسبة كثيرة مثل: نظام المحاسب السحري، نظام المحاسب الذكي، نظام بابل للمحاسبة، نظام الممتاز للمحاسبة، نظام الشامل للمحاسبة، نظام الميزان للمحاسبة، نظام ديمارس للمحاسبة، نظام بيسان للمحاسبة، وغيرها. وبعض هذه البرامج اندثر ولا وجود له، وبعضها ما زال موجودا ولا يتابع التطورات، وبعضها يتابع التطورات التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثاني

تعريف شركات إنتاج أنظمة المحاسبة الإلكترونية

أولاً: نظام المحاسب الذكي للمحاسبة والإدارة.

تعريف بشركة فلسطين للكمبيوتر وأنظمة المعلومات (سمارت سوفت):

تأسست شركة فلسطين للكمبيوتر وأنظمة المعلومات (سمارت سوفت) في العام 1985م، وذلك استجابة لاتساع مجالات الأعمال، وظهور الشركات الضخمة، وتنوع مجالات النشاط التجاري والصناعي خلال العقود الأخيرة. كل هذا قد دفع باتجاه تطوير الأنظمة الإدارية والمحاسبية بشكل عام، ودفع كذلك باتجاه الاستعانة بأنظمة التكنولوجيا المتطورة وعلى رأسها الكمبيوتر (الحاسوب)، وذلك بهدف استغلال طاقاته وإمكانياته لخدمة رجال الأعمال والمحاسبين على السواء.

وقد بدأ هذا التطور في العالم المتقدم منذ فترة طويلة، ثم بدأت في السنوات الأخيرة تنتقل هذه التكنولوجيا لمناطق العالم الأخرى ومنها المنطقة العربية، مما جعل من الضروري تصميم أنظمة عربية لاستغلال هذه التكنولوجيا. وبدأت شركات برمجة وتحليل النظم بالظهور لتطوير أنظمة وبرامج لمختلف الأغراض، وعلى رأسها المحاسبة ومراقبة المخازن وشئون الموظفين.

وتعتبر شركة فلسطين للكمبيوتر وأنظمة المعلومات (سمارت سوفت) من الشركات الرائدة في هذا المجال، حيث أن الشركة قامت في العقد الأخيرين بتصميم العديد من البرامج والأنظمة الإدارية والمحاسبية، والتي تم تتويجها بتصميم نظام محاسبي وإداري شامل (المحاسب الذكي)، لمساعدة رجال الأعمال والمحاسبين على إدارة أعمالهم بشكل سهل ومنظم وسريع وبكفاءة.

ويستخدم نظام المحاسب الذكي منذ عشرون عاما في مجموعة كبيرة من الشركات والمصانع والمؤسسات الفلسطينية، مع التطوير المستمر للنظام.

ومن الخدمات التي تقدمها شركة فلسطين للكمبيوتر وأنظمة المعلومات (سمارت سوفت) ما يلي:

- البرمجة وتحليل النظم.

- يوجد لدى الشركة الخبرات والإمكانيات الكافية لتحويل أي نظام يدوي إلي نظام محوسب.
- بيع جميع أجهزة الكمبيوتر ومستلزماتها.
- صيانة وتركيب جميع أجهزة الكمبيوتر والشاشات والطابعات.
- تقديم الاستشارات والدعم الفني في مجال تكنولوجيا المعلومات.

منتجات شركة فلسطين للكمبيوتر وأنظمة المعلومات (سمارت سوفت):

قامت الشركة بإنتاج البرامج التالية:

- 1- نظام المحاسب الذكي - سمارت سوفت
- 2- نظام إدارة شئون الموظفين والرواتب والأجور
- 3- نظام إدارة شئون العضوية للمؤسسات والجمعيات.

ثانيا: نظام المحاسب السحري.

تعريف بشركة التقنيات الحديثة:

شركة التقنيات الحديثة هي شركة متخصصة في تطوير البرمجيات و الأنظمة، وهي عضو في اتحاد شركات أنظمة المعلومات(بيتا)، وعضو في مركز التجارة الفلسطينية (بال تريد)، وعضو في الغرفة التجارية الفلسطينية، وعضو في المجمع العربي للملكية الفكرية.

تأسست شركة التقنيات الحديثة عام 1987 في مدينة غزة - فلسطين، وقد تعهدت الشركة بوضع استراتيجية مستمرة للتطوير، والتي قامت بإعدادها وتنفيذها من خلال تبادل الخبرات في هذا المجال، مما جعلها قادرة على الصمود وتأدية دورها لخدمة المستخدمين والوكلاء بدرجة عالية من التخصصية والدقة.

لقد أنشأت الشركة العديد من العلاقات العربية والدولية القوية، مثل توثيق العلاقات مع توأم الشركة في كندا، وإقامة علاقة وثيقة مع مؤسسة الرمال للمطبوعات في قبرص، ومكتب دار الخبرة للاستشارات في غزة، كما حرصت الشركة على إيجاد وكلاء معتمدون لها في كل من الإمارات العربية المتحدة، الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية.

ويعالج السحري جميع الامور و المتطلبات المحاسبية و الادارية و الرقابية من خلال الامور التالي :

- المحاسبة : وتعالج الهيكل المحاسبي للمؤسسة والقيود اليومية والحسابات الختامية بأشكالها.
- البنوك : ويعالج جميع الحركات الماليه والبنكية للمؤسسة وكذلك الشيكات الواردة والمصروفة (الصادرة) والمرجعة ومتابعتها.
- الارساليات : ويعالج جميع الارساليات المطلوبة لنقل البضاعة سواء الواردة أو الصادرة وكذلك طلبيات الشراء أو البيع.
- الفواتير: ويعالج جميع فواتير (مشتريات، مردود المشتريات، المبيعات، مردود المبيعات، فواتير المصاريف، فواتير الايرادات)
- السندات : ويعالج سندات الصرف والقبض النقدية أو الاجلة والاشعارات المدينة والدائنة.

منتجات شركة التقنيات الحديثة:

منذ نشأة شركة التقنيات الحديثة، فقد قامت بإنتاج العديد من المنتجات البرمجية والحلول المتكاملة للأسواق المحلية والإقليمية والدولية باللغتين العربية والإنجليزية لخدمة أكبر قطاع من المستخدمين. ومن هذه المنتجات:

1. نظام المحاسب السحري.
2. نظام إدارة شئون الموظفين.

ثالثاً: نظام بابل للمحاسبة والإدارة.

تعريف بشركة بابل سوفت:

نظام بابل للمحاسبة وإدارة المخازن، من إنتاج شركة بابل سوفت. وبابل سوفت من الشركات الرائدة في مجال برمجة وتطوير أنظمة المعلومات. تأسست عام 1992م (فلسطين - رام الله) لوضع وبناء نظام بابل للمحاسبة وإدارة المخازن. وقد نجحت الشركة في تأهيل كادر فني ومهني عالي الكفاءة. وكان لنجاح الشركة الكبير، الذي تبلور في إمكانية توزيع النظام على أكثر من 500 عميل، والقيام على تقديم أفضل الخدمات والنصح لهم، أثر كبير على كواردها، مما أدى لوضع خطة ورؤية للمستقبل، ومتابعة كافة التطورات في مجال أنظمة التشغيل، ونظم المعلومات والاتصالات. وعليه قامت الشركة بدراسة مفصلة لاحتياجات عالم التجارة الحديث،

الذي يتميز بقوة المنافسة وسرعة الإنجاز ودقة اتخاذ القرار. كرست الشركة جهود كافة العاملين فيها لدراسة وتحليل المشاكل، والعوائق التي تقف في طريق المستخدم. ومن هنا كانت (أنظمة شام المالية والإدارية و المخزنية) ثمرة جهد كبير، على أساس دراسة دقيقة ومفصلة لاحتياجات المستخدمين في مختلف السياسات المحاسبية والإدارية والمخزنية، والمتمثلة في الأنظمة التجارية والصناعية والحكومية.

ويمتاز نظام بابل بسهولة الاستخدام ودقة المعطيات والسرعة في الإنجاز، واستخراج التقارير ودائم التطور، ويتناسب مع احتياجات الشركات الحالية والمستقبلية. ويتعامل نظام "بابل" بعدد لا نهائي من العملات. ويتعامل كذلك بعدة مخازن، ويمكن عمل جرد لكل منها، أو جرد إجمالي مع إمكانية نقل البضاعة من مخزن لآخر. ويعمل برنامج "بابل" في بيئة عمل Windows NT\95\98\2000\XP، وكذلك في بيئة DOS. ويعمل من خلال جهاز فردي أو شبكات (NetWork-LAN) دون مشاكل أو قيود.

تطرح شركة بابل سوفت نظام محاسبي متكامل، وأداة فعالة وقوية ودقيقة لتنظيم ومتابعة وتسجيل الأعمال المالية للشركات، وإن أنظمة شركة بابل سوفت تحقق وبكل جدارة ميزات صممت بصورة خاصة من أجل توفير حلول عملية شاملة ومتكاملة لاحتياجات الشركات. إن التدرج و المرونة والتكيف هي السمات السائدة على وظائف أنظمة شركة بابل سوفت، الأمر الذي أضفى عليها إمكانية استيعاب النمو والتوسع الذي قد يشهده نشاط الشركة التجاري. ولذا فبامتلاكك لأنظمة الشركة لن تضطر للتحويل إلى استخدام برامج أخرى في المستقبل، متى ما شهد نشاط الشركة التجاري نموا عن إطاره الحالي، كما وتتفرد أنظمة الشركة بمميزات تواكب آخر ما توصلت له تكنولوجيا البرمجيات.

منتجات شركة بابل سوفت:

قامت شركة بابل سوفت بإنتاج الأنظمة التالية:

- 1- نظام بابل للمحاسبة وإدارة المخازن.
- 2- نظام شام للمحاسبة والإدارة.
- 3- نظام شام لشئون الموظفين والرواتب.
- 4- نظام شام للبيديات.

رابعاً: نظام الممتاز للمحاسبة.

تعريف بشركة هاي توب للكمبيوتر:

شركة هاي توب للكمبيوتر تقديم خدماتها للزبائن سواء الفنية أو المبيعات. ويعمل بها الآن سبعة موظفين منهم ثلاثة فني صيانة وثلاثة للبرمجة، وتقدم الشركة ما يلزم من استشارات فنية. وتقوم الشركة بجميع الخدمات التي تخص أجهزة الكمبيوتر وملحقاتها وإعداد البرامج المحاسبية وغير ذلك، ومنها:

- بيع أجهزة كمبيوتر، وطابعات وماسحات ضوئية سواء العادية والملونة.
- صيانة جميع أنواع أجهزة الحاسوب ويوجد قسم خاص لصيانة طابعات الليزر أيضا سواء في موقع الشركة أو في موقع المؤسسة (عملائنا) .
- بيع جميع مستلزمات الحاسوب، و تمديد وتجهيز شبكات الحاسوب.
- تقديم الاستشارات الفنية لعملائنا بما يضمن لهم حسن اختيارهم بناء على متطلباتهم واحتياجاتهم الفعلية.
- تحليل النظم القائمة وتقديم الاستشارات الفنية .
- إعداد برامج محاسبية وتطبيقية، وأي برامج أخرى يتطلبها عملائنا.

برنامج "الممتاز" في المحاسبة والذي تم إعداده في عام 1993م، وبمشاركة العديد من المحاسبين ومدققي الحسابات ذوي الخبرة العملاقة في إدارة الحسابات واستمر وما زال حتى تاريخه، يتم تطويره لما يتناسب مع المعطيات الحالية. ويمتاز النظام بسهولة الاستخدام ودقة المعطيات والسرعة في الإنجاز، واستخراج التقارير ودائم التطور وما يتناسب مع احتياجات الشركات الحالية والمستقبلية.

ويعمل نظام "الممتاز" في بيئة DOS، Windows 9x/XP بغض النظر عن أي سرعة للجهاز، أي ليس هناك حاجة ضرورية لتطوير جهازك، ويعمل من خلال جهاز فردي أو شبكات (NetWork-LAN) دون مشاكل أو قيود. ويتعامل "الممتاز" بالعملات الآتية: الشيك، الدولار، الدينار، اليورو. ويتعامل "الممتاز" بعدة مخازن، ويمكن عمل جرد لكل منها، أو جرد إجمالي مع إمكانية نقل البضاعة من مخزن لآخر.

ويعالج " الممتاز " جميع الامور و المتطلبات المحاسبية و الادارية و الرقابية من خلال الامور التالي :

- المحاسبة : وتعالج الهيكل المحاسبي للمؤسسة والقيود اليومية والحسابات الختامية بأشكالها.
- الرواتب : ويعالج ملف الموظفين ورواتبهم الشهرية أو اليومية واستقطاعات ضريبة الدخل المترتبة على رواتبهم سواء الضريبة بالشيكال أو بالدولار الامريكي وبسهولة فائقة .
- البنوك : ويعالج جميع الحركات الماليه والبنكية للمؤسسة وكذلك الشيكات الواردة والمصروفة (الصادرة) والمرجعة ومتابعتها.
- الارساليات : ويعالج جميع الارساليات المطلوبة لنقل البضاعة سواء الواردة أو الصادرة أو الداخلية (بين مخازن نفس المؤسسة) وكذلك طلبيات الشراء أو البيع.
- الفواتير: ويعالج جميع فواتير (مشتريات، مردود المشتريات، المبيعات، مردود المبيعات، فواتير المصاريف، فواتير الايرادات)
- السندات : ويعالج سندات الصرف والقبض النقدية أو الآجلة والاشعارات المدينة والدائنة.
- الانتاج والتصنيع أو التجزئة والتفكيك: يعالج الممتاز معادلات التصنيع والتفكيك بسهولة.
- يتعامل مع الشبكات مع امكانية تحديد أي مستوى من الصلاحيات للمستخدمين طرفكم مع امكانية معرفة منفذ أي فاتورة أو أي مستند مع اظهار تاريخ الانشاء أو التعديل وكذلك سهولة معرفة الموظف الذي قام بتعديلها.

خامسا: نظام الأصيل الذهبي للمحاسبة والإدارة.

تعريف بشركة مؤسسة القلعة:

شرعت مؤسسة القلعة بالعمل في مجال النظم المحوسبة منذ أكثر من خمسة عشر عاما، ولا سيما في مجال الأنظمة التجارية، معتمدة على حصيلة عالية من الخبرة المميزة في هذا المجال. وسارعت إلى تقديم الحلول المتكاملة للمستخدمين بداية من أنظمة التعريب إلى تصميم وإعداد النظم المحوسبة الشاملة و المتكاملة. وتتميز منتجات مؤسسة القلعة بتقديم الحلول المثالية

والمتكاملة بما يتناسب مع مختلف القطاعات من مؤسسات وشركات ودوائر حكومية ومكاتب التدقيق والمحاسبة. كما تهتم بتسخير جميع العقبات أمام المستخدمين من خلال التدريب المتواصل، وتقديم الشرح الوافي المفصل لأنظمتنا من داخل النظام نفسه، ومن خلال كتيبات التشغيل. نضع بين يدي عملائنا خبرة فنية متفوقة وجادة في تسخير أحدث تقنيات المعلومات، لوضع الحلول المثلى والتي تتناسب مع طبيعة وظروف أعمالهم مما يجعلنا دوماً في الصدارة. تمتاز خدماتنا بعد البيع بالتواصل مع العملاء، والمتابعة الجادة بدعم فني وصيانة لأنظمتنا من قبل فريق متدرب ومتخصص، ونتابع أحدث ما وصلت إليه تقنيات المعلومات، ونحرص على تقديم الجديد والمبتكر لخدمة عملائنا وهذا ما يضمننا في مرتبة الأوائل دوماً.

صمم الأصيل بفريق من المبرمجين سابقين في تصميم أنظمة محاسبية وإدارية متفوقة منذ أكثر من عشرة أعوام في هذا المجال. آخذين بعين الاعتبار إنتاج نظام ليس للفترة الآنية فحسب بل للأعوام العشرة التالية وما بعدها. وقد أشرف على تصميم الأصيل مجموعة من الخبراء في مجال المحاسبة والإدارة. وصمم الأصيل خصيصاً ليعمل تحت بيئة MS Windows 95/98/NT، ليعطي للمستخدم سهولة التعامل مع النظام مستفيداً بكامل قدرات النوافذ.

منتجات شركة مؤسسة القلعة:

- 1- نظام الأصيل الذهبي للمحاسبة والإدارة.
- 2- نظام الأصيل لإدارة الموارد البشرية.

المبحث الثالث

المحتويات الأساسية لأنظمة المحاسبة الإلكترونية

من خلال التعامل من أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وإدارة العديد من الدورات المهنية في مجال المحاسبة باستخدام الحاسوب، وتسييل الأضواء على كل ما يستجد من تطورات في هذا المجال، ومن خلال النظر في السوق الفلسطينية، والتواصل مع العديد من الشركات ذات الخبرة في هذا المجال، فقد نضج لدى الباحث تصور عن المحتويات الأساسية لنظام المحاسبة الإلكترونية.

وبعد الدراسة والبحث في أنظمة المحاسبة الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة في فلسطين، وفي الدليل الخاص بهذه الأنظمة، فقد تمكن الباحث من وضع تصور شامل وقاسم مشترك لما تحويه هذه البرامج، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأساسيات

حيث تتضمن عدة مواضيع تتعلق بأسس الملف المالي، ويمكن تعريفها حسب حاجة مستخدم النظام، وتمثل تلك المواضيع في النقاط التالية:

1. تهيئة النظام للعمل

يتضمن تعريف المستخدم كيفية تهيئة وإعداد النظام للعمل، وذلك بواسطة مواضيع معينة يتم وضعها وتصنيفها في شاشات خاصة، حيث تتضمن كافة المواضيع اللازمة لتهيئة النظام للعمل، وذلك على النحو التالي:

المساقات: بواسطة شاشة المساقات يمكن تأسيس الملف المالي للشركة، وفتح ملف جديد.

تحديد صلاحيات المستخدم: لتحديد صلاحيات وحدود المستخدم للنظام.

2. العملات:

وفيه يتم إدخال وتعريف بيانات كافة العملات المتداولة، وإمكانية التعامل بعدة عملات في جميع أجزاء النظام. يحتفظ النظام بأسعار عدة عملات، ويمكن تحديد سعر عملة معينة حسب التاريخ

والساعة، ويعطيك إمكانية بتعديل أسماء هذه العملات حسب الحاجة.

3. المناطق:

ويقصد بالمناطق تعريف كافة المناطق حسب التوزيع الجغرافي للزبائن.

4. المجموعات:

تتيح المجموعات للمستخدم إمكانية تصنيف وتبويب كل من الزبائن والأصناف، وتنقسم المجموعات إلى نوعين هما:-

مجموعات زبائن: ومنها يمكن تصنيف الزبائن لثلاث مستويات من المجموعات وفق عوامل مشتركة، ويتم ربط كل زبون مع مجموعته في بطاقة تعريف الزبون.

مجموعات الأصناف: وتنقسم مجموعات الأصناف لثلاثة أنواع :-

مجموعات محاسبية: بواسطة هذا النوع من المجموعات يمكن تصنيف وتبويب الأصناف وحساباتها، وتعتبر المجموعة المحاسبية حلقة الوصل بين الأصناف والنظام المحاسبي، وبواسطة هذا النوع من المجموعات يتم تعريف المجموعات المخزنية للأصناف، وربط هذه المجموعات مع هيكل الحسابات الرئيسي، كما يتم ربط كل صنف بمجموعته من خلال بطاقة تعريف الصنف.

مجموعات سعريه: فيها يتم تحديد نسب الربح المتأني من عملية بيع الأصناف، بحيث يمكنك إدخال أربع نسب للربح المنسوب إما لسعر الشراء أو لآخر تكلفة. ويتم ربط كل صنف بمجموعته السعريه من خلال بطاقة تعريف الصنف، كما يعرف فيها أربعة أسعار بيع لكل صنف، وفي بطاقة تعريف الزبون يتم تصنيف كل زبون على فئة سعريه واحدة .

مجموعة خصومات: مجموعة الخصومات وفيها يتم تحديد سياسة خصم الكمية، ويتم ربط كل صنف بمجموعته من خلال بطاقة تعريف الصنف.

5. البنوك:

يقصد بالبنوك هنا تعريف أرقام وأسماء البنوك كبيانات وليس حسابات، وتعود الفائدة من تعريف أرقام وأسماء البنوك عند إدخال بيانات السندات المحاسبية.

6. البائعون:

البائعون هم إما الموزعون للبضائع أو المحصلون، ويمثل البائع موزع بضاعة عند ربطه بمخزن، حيث يمثل المخزن سيارة البائع، ويمكن أن يكون البائع هو المحصل عند إدخاله بسند القبض.

7. السيارات:

هنا يتم تعريف وإدخال سيارات الحمل والتوزيع التابعة للشركة.

8. ضرائب:

هنا يتم تعريف الضريبة وفق القانون الضريبي، حيث يتم تعريف الدورة الضريبية ومدتها ونسبة الضريبة على المبيعات، وفيها يتم ربط حسابات الضريبة مع هيكل الحسابات.

9. المحاسبة:

وتتمثل هذه المرحلة بتعريف وإدخال بيانات الملفات الرئيسية في النظام والمتمثلة بكل من :-

ملف الحسابات

ملف الموجودات الثابتة

ملف المشاريع

ملف الزبائن (ذمم مدينة)

ملف الموردين (ذمم دائنة)

حيث يتم فتح تلك الملفات وتعريفها حسب حاجة الشركة وطبيعة عملها .

ملف الحسابات

هنا يتم بناء وتصميم القاعدة الأساس لأي نظام محاسبي، وذلك من خلال تعريف وتصميم دليل الحسابات Accounting Chart، بما يتلاءم مع المؤسسة معتمدين المستويات المترابطة. ويشمل البيانات العامة للحسابات كالعنوان ورقم الهاتف وطبيعة الحساب ونوعيته، وتحديد عملة خاصة بالحساب، وكذلك إمكانية التعامل مع الحساب بعملات أخرى، وتحديد الموازنة الخاصة بالحسابات، وبناء شجرة الحسابات دون التقيد بأي عدد من المستويات.

الملاحق: هي حسابات فرعية تعمل نفس عمل الحسابات المتفرعة عن الحسابات الرئيسية، باختلاف أن حسابات الملاحق لا تظهر في دليل الحسابات الرئيسي ولا ميزان المراجعة والميزانية العمومية وكشف الدخل. أي أنها حسابات تنفذ عليها كافة الحركات وتعمل عمل الحسابات الفرعية. وتكون الملاحق مفيدة في الحسابات التي تتضمن حسابات فرعية متعددة كحساب مصاريف السيارات، مما يترتب عليه تنظيم هيكل الحسابات، كما تعتبر حسابات الملاحق مراكز للتكلفة.

الارتباطات: وتعني دمج أو ضم أكثر من حساب رئيسي أو فرعي من نفس النوع (مدين - دائن) في حساب واحد يسمى الارتباط، ويعمل هذا الارتباط عمل حساب واحد ويمكن استخراج تقارير خاصة به.

التقارير المحاسبية: بواسطة تقارير وكشوفات الحسابات يمكن معرفة الحركة المالية بشكل يومي أو شهري أو سنوي.

تحليل حركة الحسابات: يمكنك تحليل أرصدة الحسابات والمشاريع خلال فترة زمنية معينة، وذلك بواسطة الرسم البياني الذي يبين مديونية ودائنية ورصيد الحساب خلال تلك الفترة.

ملف الموجودات الثابتة (الأصول)

بعد الانتهاء من تعريف وبناء دليل الحسابات أصبح من الممكن إدخال وتعريف الأصول. وذلك لأن تعريف الأصل يتطلب ربط الأصل مع حساب القيمة الأولية وحساب مجمع الاستهلاك ومصاريف الأصل. وبعد إدخال بيانات الأصول كافة يجب إدخال القيمة الأولية للأصل بواقع سند صرف، ومن ثم يمكنك النظام من معرفة استهلاكات الأصل في أي يوم من أيام السنة المالية دون الحاجة لتقيد استهلاكات الأصل.

تقارير الموجودات الثابتة: بواسطة تقارير وكشوفات الأصول يمكننا إصدار التقارير المتعلقة بالموجودات الثابتة، والمتمثلة بتقارير عن بيانات الأصل، كشف أرصدة، كشف الاستهلاكات ويمكنك النظام من إخراج كافة التقارير، وترتيب الإخراج إما على أساس رقم الأصل أو المشروع أو المجموعة .

ملف المشاريع

أن يمكن النظام من مسك حسابات المشروع على حده جنباً إلى جنب مع مسك حسابات المؤسسة بأكملها، وذلك من خلال تعريف المشروع وتحميل إيرادات ونفقات المشروع على حساب المشروع، ومن ثم إصدار الوضع المالي الحقيقي المتأني من العمل لكل مشروع على حده، بحيث يمكن إصدار كشف الدخل لأي مشروع ضمن أي فترة زمنية. ومن هنا يتضح أن المشاريع تعتبر أسلوب آخر في نظام مراكز التكلفة.

تقارير المشاريع: أن يمكن النظام من إصدار كل من كشف بأرصدة المشروع، كشف حركة، كشف حساب، كشف دخل وذلك بواسطة شاشة تقارير الحسابات حيث يتم تخصيص تلك التقارير على أساس مشروع معين. تعدد الفروع: أن يمكنك التعامل مع عدة أفرع لشركة معينة، ومن ثم استخراج الكشوفات أو التقارير، وعمل الميزانيات لكل فرع على حدة، أو لكامل فروع الشركة مجتمعة.

ملف الزبائن

هنا يتم تعريف وإدخال بيانات الذمم المدينة (الزبائن)، وربط تلك الذمم بحساب الذمم المدينة. كما تمكن شاشة الزبائن الرئيسية المستخدم من عمل عرض بيع لزبون معين، والوصول لكافة سندات البيع، ومعاينة وطباعة كافة التقارير المتعلقة بالذمم المدينة، مع إمكانية تحليل حركة الزبون بواسطة الرسم البياني. ونتيجة للاتفاقات والصفقات التجارية التي يتم الاتفاق عليها بين الزبائن وأصحاب الشركات ينبغي توفير إمكانية تسجيل وحفظ بيانات العقود التجارية، ومن ثم تفعيل هذه البيانات على فاتورة المبيعات عند إصدار فاتورة البيع للزبون المبرم معه العقد.

تقارير الزبائن: بواسطة تقارير وكشوفات الزبائن يمكننا إصدار التقارير المتعلقة بالذمم المدينة، والمتمثلة بتقارير عن بيانات الزبائن، وكشف حساب أو حركة للذمة وفقاً لتاريخ الحركة أو الاستحقاق، كشف بالذمم التي تجاوزت أرصدها حد الدين، كشف بالأرصدة، كشف بالعقود المبرمة مع الزبائن، كشف التعمير، حيث يمكنك من إخراج كافة التقارير بأكثر من نموذج، وترتيب إخراج تلك التقارير إما على أساس رقم الزبون، حسابه، منطقته، عملته، المجموعة التي يعود إليها الزبون، البائع، المسلك.

تحليل حركة الزبون: يمكنك نظام المحاسبي من تحليل أرصدة الزبائن خلال فترة زمنية معينة، وذلك بواسطة الرسم البياني الذي يبين كل من رصيد الزبون، مبيعات الشركة له ومرتجعاتها،

مدفوعات الزبون والشيكات المرتجعه عليه خلال تلك الفترة، وعند تحديد نوع التقارير تفصيلي يتم إخراج التقارير بشكل صفحات منفردة كل صفحة تتضمن تحليل حركة كل زبون على حده، وذلك وفق المحددات التي تم وضعها في الحقول المجاورة لنوع التقرير، وفي حال كان نوع التقارير إجمالي، يتم إخراج التقرير لكافة الزبائن على أساس ما تم تحديده في الحقول المجاورة لنوع التقرير.

دفتر الملاحظات الدورية للزبائن: بالإضافة للملاحظة الثابتة في بطاقة تعريف الزبون، يمكنك إدخال ملاحظات دورية خاصة بالزبائن، بحيث تسهل على المستخدم حفظ أي ملاحظة عن أي زبون في أي تاريخ، وتعمل الملاحظات الدورية عمل دفتر الملاحظات.

ملف الموردين

هنا يتم تعريف وإدخال بيانات الذمم الدائنة (الموردين) وربط تلك الذمم بحساب الذمم الدائنة. كما تمكن شاشة الموردين الرئيسية المستخدم من الوصول لكافة سندات الشراء، ومعاينة وطباعة كافة التقارير المتعلقة بالذمم الدائنة، مع إمكانية تحليل حركة تعامل الشركة مع المورد بواسطة الرسم البياني.

تقارير الموردين: بواسطة تقارير وكشوفات الموردين يمكننا إصدار التقارير المتعلقة بالذمم الدائنة، والمتمثلة بتقارير عن بيانات الموردين وكشف حساب أو حركة للذمة وفقاً لتاريخ الحركة أو الاستحقاق، كشف بالذمم التي تجاوزت أرصدة الشركة عندها حد الدين، كشف بالأرصدة، كشف بالعقود المبرمة مع الموردين، حيث يمكنك من إخراج كافة التقارير بأكثر من نموذج، وترتيب إخراج تلك التقارير إما على أساس رقم المورد، حسابه، عملته، المجموعة التي يعود إليها المورد.

تحليل حركة المورد: يمكنك النظام المحاسبي من تحليل أرصدة الموردين خلال فترة زمنية معينة، وذلك بواسطة الرسم البياني الذي يبين كل من رصيد المورد، مشتريات الشركة منه ومرتجعاتها، المبالغ المدفوعة للمورد والشيكات المرتجعه على الشركة خلال تلك الفترة. وعند تحديد نوع التقارير تفصيلي يتم إخراج التقارير بشكل صفحات منفردة كل صفحة تتضمن تحليل حركة كل مورد على حده، وذلك وفق المحددات التي تم وضعها لنوع التقرير. وفي حال كان نوع التقارير إجمالي سيتم إخراج التقرير لكافة الموردين على أساس ما تم تحديده في الحقول لنوع التقرير.

10. المستودعات والأصناف المخزنية

المستودعات والمخازن: هنا يتم تعريف وإدخال مخازن الشركة.

الأصناف المخزنية

الاحتفاظ والتعامل بأسعار بيع و أسعار شراء لكل صنف. ويمكن تحديد عملات الأسعار حسب رغبة المستخدم، كما يمكن أن يكون لكل صنف نسبة ضريبية مضافة تختلف عن الأصناف الأخرى. ولكل صنف رقمان إحداهما رقمي والآخر حرفي /رقمي، يمكن استخدام أي منهما عند إدخال حركات المخازن وذلك حسب رغبة المستخدم. ولكل صنف حد أدنى وحد إعادة الطلب وحد أقصى للرصيد. و يمكن إعداد معادلة تصنيع لكل صنف، وبموجبها يمكن عمل عمليات تصنيع، كما يحتسب بموجب معادلات التصنيع تكلفة الوحدة. ويمكن التعامل مع عدة مخازن للصنف الواحد. كما يمكن تحويل الأصناف من أي فرع لآخر أو أي مخزن لآخر. ويعطيك قيمة البضاعة الموجودة في المخازن بسرعة وبعده طرق مختلفة (FIFO،LIFO،معدل سعر الشراء، معدل سعر البيع، السعر المحدد في كرت الصنف).

وفي شاشة الأصناف الرئيسية يتم تعريف وإدخال البيانات الأساسية للأصناف، وربطها بالمجموعات الخاصة بها (مجموعات الأصناف)، وتعريف فئاتها السعرية ونوع الصنف وبدائله.

تعريف وإدخال معدلات التجميع للأصناف المجمعة: وتستخدم للأصناف التي تم تحديد نوعها في بطاقة تعريف الصنف كصنف مجمع، والصنف المجمع هو الصنف المكون أصلا من مجموعة أخرى من الأصناف كجهاز الكمبيوتر.

تقارير الأصناف: بواسطة تقارير وكشوفات الأصناف يمكننا معرفة حركة الأصناف في مخزن محدد أو كل المخازن، ضمن الفترة الزمنية التي يتم تحديدها إما بشكل إجمالي أو تفصيلي، حيث يظهر الكشف مجمل حركة الصنف، ويمكنك من ترتيب إخراج تلك التقارير إما على أساس رقم الصنف أو المورد أو مجموعة الصنف المحاسبية.

تحليل حركة الصنف: يمكنك النظام المحاسبي من تحليل أرصدة وحركة الأصناف الشهرية خلال فترة زمنية معينة، وذلك بواسطة الرسم البياني الذي يبين رصيد الصنف وكافة الحركات على الصنف، والمتمثلة بكل من المبيعات، المشتريات، الأمانات، تحويل للمخازن والفروع، إنتاج،

دعاية، تجارب، إتلاف خلال تلك الفترة. وعند تحديد نوع التقارير تفصيلي يتم إخراج التقارير بشكل صفحات منفردة كل صفحة تتضمن تحليل حركة كل صنف على حده وذلك وفق المحددات، وفي حال كان نوع التقارير إجمالي سيتم إخراج التقرير لكافة الأصناف على أساس ما تم تحديده.

دفتر الملاحظات الدورية للأصناف: بالإضافة للملاحظة الثابتة في بطاقة تعريف الصنف يمكنك إدخال ملاحظات دورية خاصة بالأصناف، بحيث تسهل على المستخدم حفظ أي ملاحظة عن أي صنف في أي تاريخ، وتعمل الملاحظات الدورية عمل دفتر الملاحظات.

تعريف بدائل الصنف: يمكن للمستخدم تعريف بدائل للصنف بحيث عند عدم توفر الصنف الأساسي يمكن الاستعاضة عنه بصنف بديل آخر، ويمكن تعريف بدائل الصنف بواسطة شاشة البدائل.

إدخال صورة الصنف: أن يمكنك النظام المحاسبي من إدخال صورة لكل صنف، ويتم ربط هذه الصورة مع رقم الصنف.

ثانياً: المستندات المحاسبية

بعد الانتهاء من إدخال البيانات في كافة ملفات النظام، يصبح النظام مهياً لمعالجة تلك البيانات، حيث تتم تلك المعالجة بواسطة المستندات (المحاسبية والمخزنية ومستندات الشراء والبيع).

بواسطة المستندات المحاسبية يستطيع المستخدم إجراء وتنفيذ الحركات والتسويات المحاسبية ويتضمن ملف المستندات المحاسبية كل من: سند القيد، سند القبض، سند الصرف، سند الأشعار، تسوية بنكية، أرصدة افتتاحية.

1. سند القيد

وهو السند الرئيسي في أي نظام محاسبي، ويعتبر لإدخال أي تسويات محاسبية مرغوبة، أو لإلغاء أي سند محاسبي آخر. ويمكن استخدامه للحد الأدنى، وذلك لأن كل سند محاسبي آخر ينتج سند القيد الخاص به بشكل تلقائي.

تقارير المستندات المحاسبية: بواسطة كشوفات المستندات المحاسبية يمكننا معاينة وطباعة كشف بأي نوع من أنواع السندات المحاسبية، وترتيب إخراج ذلك الكشف حسب رقم السند أو تاريخه أو الحساب أو البائع أو المستخدم للنظام، ويمكنك إخراج كافة التقارير بأكثر من نموذج.

دفتـر الملاحظات الدورية للمستندات: يمكن للمستخدم إدخال ملاحظات دورية خاصة بالسند.

2. سند القبض

وهو السند الذي يعالج عملية تسديد المبالغ المستحقة على الذمم المدينة، أي يعد لإثبات المبالغ المقبوضة نقداً أو شيكات، ويتمثل بسند القبض الآلي الذي يقوم النظام بموجبه بإنتاج سند القبض مباشرة، وسند القبض اليدوي والذي يتم به تسجيل سندات القبض الصادرة خارجياً عن النظام.

3. سند الصرف

وهو السند الذي يعالج عملية تسديد المبالغ المستحقة الدفع للذمم الدائنة، وصرف المبالغ والشيكات المحولة للبنك، كما يمكنك سند الصرف من معالجة أي عملية صرف أخرى.

4. سند الإشعار

سند الإشعار يتضمن الإشعارات المدينة والدائنة، ويقصد بالإشعار المدين السند الذي يعد لإثبات مبلغ على حساب أحد العملاء، أي زيادة مديونيته أو إنقاص دائنيته للمؤسسة، وذلك بسبب خصومات مكتسبة أو شيكات مرتجعه. ويقصد بالإشعار الدائن السند الذي يعد لإثبات مبلغ لحساب أحد العملاء، أي تخفيض مديونيته أو زيادة دائنيته للمؤسسة، وذلك بسبب خصومات مسموحة أو شيكات مرتجعه على الشركة.

5. سند التسوية البنكية

وهو السند الذي يقوم النظام من خلاله بإنتاج القيود المحاسبية المتعلقة بالبنوك، من عمليات تحويل شيكات برسم التحصيل أو شيكات برسم الدفع (شيكات للصرف).

6. سند الأرصدة الافتتاحية

وهو السند الذي يتيح للمستخدم تعريف وإدخال الأرصدة الأولية للحسابات، ويتم التعامل مع هذا السند مثل سند القيد، باستثناء أنه لا يشترط أن يكون طرفي السند متوازنين، كما تكمننا شاشة سند الأرصدة الافتتاحية من نقل أرصدة الحسابات من فترة مالية منتهية إلى فترة مالية جديدة.

نقل أرصدة الحسابات: ويقصد بها نقل أرصدة الحسابات من فترة مالية سابقة إلى الفترة المالية الجديدة. ويسبق عملية نقل الأرصدة فتح الملف المالي الجديد والذي يكون مصدره الملف المالي القديم، وتتمثل عملية النقل بنقل كل من أرصدة الحسابات، حساب الأرباح والخسائر، رصيد بضاعة آخر المدة.

ثالثاً: التسويات المحاسبية

يتضمن ملف التسويات المحاسبية كافة التسويات اللازمة والتمثلة بكل من: تسوية الضريبة، تسوية فرق العملة، تقيد مخزون بضاعة آخر المدة، تقيد استهلاكات الموجودات الثابتة.

1. تسوية الضريبة

هنا يقوم النظام المحاسبي باحتساب ضريبة القيمة المضافة المستحقة للدفع أو الاسترداد، وتأجيل الضريبة المتأتية من المشتريات المنقولة وغير المنقولة والمصاريف، بحيث يمكن اختيار الفاتورة أو القيد المطلوب تأجيله، ومن ثم إغلاق الدورة الضريبية، بحيث لا يمكن إنشاء أي مستند يتضمن تغير في الوضع الضريبي.

2. تسوية فرق العملة

تسوية فرق العملة تؤدي نتائجها إما لربح أو خسارة، ولذلك يجب فتح حساب للربح المتأتي من تسوية فرق العملة في هيكل الحسابات متفرع عن الإيرادات، وكذلك الحال بالنسبة للخسارة المتأتية من تسوية فرق العملة يفتح لها حساب متفرع عن المصروفات، أو يمكن فتح حساب واحد لفرق العملة (مدین - دائن). هنا يقوم النظام بإنتاج سند القيد بفروقات العملة ربها أو خسارة تبعاً لتغير سعر العملة من تاريخ تسجيل السند الأولي وحتى تاريخ إنتاج التسوية.

3. تقيد مخزون بضاعة آخر المدة

قبل تقيد مخزون آخر المدة يتم احتساب ذلك المخزون، ومن ثم يتم تقيد بضاعة آخر المدة.

4. تقيد استهلاكات الموجودات الثابتة

هنا يقوم نظام بتقيد استهلاكات الموجودات الثابتة، وذلك حسب البيانات المعرفة للأصول الثابتة في ملف الأصول.

رابعاً: معالجة الشيكات

بواسطة شاشة الشيكات يمكن معالجة كافة العمليات المتعلقة بالشيكات (الصادرة - الواردة) حيث يتم إدخال واستلام الشيكات بواقع (سند قبض) ويتم إخراجها بواقع (سند صرف)، وهنا في شاشة الشيكات أن يوفر النظام للمستخدم إمكانية معاينة وطباعة كافة التقارير والكشوفات المتعلقة بالشيكات مع إمكانية تعديل بيانات الشيك والتعامل مع كافة السندات المتعلقة بالشيكات.

كيفية التعامل مع الشيكات الصادرة: عند تسليم الشيك يتم إدخال بيانات الشيك في سند الصرف وبواسطة سند الصرف يتم تحديد الحساب الذي سيصدر منه الشيك، ولنفترض تم إصدار الشيك لحساب (الذمة الدائنة)، هنا بعد تحديد رقم الحساب الذي سيصدر منه الشيك (حساب البنك) يتطلب من المستخدم إدخال رقم الشيك وتاريخ استحقاقه، ويمكن إدخال البنك المسحوب عليه الشيك. بعد ذلك يتم حفظ وترحيل السند حيث يقوم النظام هنا بخلق مرجع للشيك، بعد ذلك يجب فتح شاشة الشيكات وإجراء التحقيق في البنك.

تقارير وكشوفات الشيكات: بواسطة كشوفات الشيكات يمكن معاينة وطباعة كشف بكافة الشيكات ضمن أي مرحلة من مراحل معالجة الشيك، حيث يعتبر الشيك (مفتوح) لحين تحقيقه في البنك يعتبر (منتهي) ويمكن ترتيب إخراج ذلك الكشف حسب رقم الشيك أو العملة أو المجموعة (مجموعة الحسابات) أو المشروع.

تعديل بيانات الشيك

أن يوفر النظام للمستخدم إمكانية تعديل بيانات الشيك وذلك بواسطة شاشة تعديل بيانات الشيكات حيث تتمثل البيانات المسموح للمستخدم بتعديلها بكل من (رقم الشيك - البنك - الحساب - تاريخ الاستحقاق).

ويجب أن يعالج النظام الشيكات بطريقة تتناسب مع جميع المراحل التي يمكن أن يمر بها الشيك (من إيداع، سحب، إرجاع، تجيير، ... الخ)، مع إمكانية عرض جميع المراحل التي مر بها الشيك. وأن يقوم النظام بعمل اللازم من قيود محاسبية لكل مرحلة من مراحل الشيك، آخذاً بعين

الاعتبار احتساب فروق العملة تلقائياً.

خامساً: التقارير المحاسبية

يوفر النظام مكتبة من التقارير تغطي جميع المستلزمات لأي مستخدم. آخذين بعين الاعتبار تنسيقها وعرضها للمستخدم بصورة سهلة. ويستطيع المستخدم إضافة تقارير جديدة أو تعديل التقارير المرفقة بسهولة ويسر دون الحاجة للخبرة في البرمجة. ويمكن عرض جميع التقارير على الشاشة أو الطابعة مباشرة وذلك حسب رغبة المستخدم. كما يمكن تخزين أية تقرير لملف و طلبه عند الحاجة. ومن هذه التقارير:

اليومية العامة

كشف حساب

كشف الشيكات

ميزان مراجعة

حساب الأستاذ العام

كشف الدخل

كشوف الإيرادات والمصروفات (كشف الضريبة المضافة)

سهولة إضافة كشف جديد أو تعديل أية كشف قديم، واحتساب المبلغ الخاص بالأصول والضريبة المضافة الخاصة بها، احتساب مبالغ فواتير المقاصة والضريبة المضافة الخاصة بها.

الميزانية العمومية

يقوم النظام بإعداد الميزانية العمومية والكشوف المرافقة لأية فترة يحددها المستخدم وبأية عملة. ويستخدم النظام عدة طرق لاحتساب قيمة بضاعة آخر المدة، وذلك حسبما يشاء المستخدم. كما يمكن أن تكون هنالك عدة حسابات لقيمة بضاعة آخر المدة. ويمكن أن يقوم النظام بإصدار القيود المحاسبية اللازمة لإغلاق الفترة المالية.

سادساً: المستندات المخزنية

بعد الانتهاء من إدخال بيانات ملف الأصناف، وهي مرحلة من مراحل إدخال البيانات يصبح النظام مهياً لمعالجة المخزون، حيث تتم تلك المعالجة بواسطة المستندات (المخزنية ومستندات الشراء والبيع).
بواسطة المستندات المخزنية يستطيع المستخدم السيطرة على حركة المخزون، حيث يتضمن ملف المستندات المخزنية نوعين من السندات الأول سندات الاستلام والثاني سندات التسليم.

الأول: سندات الاستلام وتتضمن كل من:

- 1) سند استلام مشتريات
- 2) سند استلام أمانات
- 3) سند استلام فروع
- 4) سند استلام إنتاج
- 5) سند استلام مبيعات
- 6) سند استلام دعاية
- 7) سند استلام تجارب
- 8) سند الأرصدة الافتتاحية
- 9) سند تعديل الجرد

الثاني: سندات التسليم وتتضمن كل من:

- 1) سند تسليم مبيعات
- 2) سند تسليم أمانات
- 3) سند تسليم مخازن
- 4) سند تسليم فروع
- 5) سند تسليم إنتاج
- 7) سند تسليم مشتريات
- 8) سند تسليم دعاية
- 9) سند تسليم تجارب
- 10) سند تسليم إتلاف
- 11) سند تسليم استهلاك

الأول: سندات الاستلام المخزنية

وفيها يتم تسجيل المستندات المخزنية للبضاعة الواردة كل حسب نوع الإدخال.

(1) سند استلام مشتريات

وهو السند الذي تقيد به البضائع الواردة للمخازن، ويصدر هذا السند عند استلام البضائع الواردة من قبل المورد أي إرسالية مشتريات، ويمكن لهذا السند أن يصدر على أساس طلبية مشتريات أو يتم إدخال بياناته مباشرة.

(2) سند استلام أمانات

وهو السند الذي يصدر عند استلام البضائع من البائع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن سند استلام الأمانات يسبقه إصدار فاتورة المبيعات، بحيث يتم إخراج البضاعة في هذه الفاتورة من مخزن البائع وليس من المخزن الرئيسي، ومن ثم يتم إصدار سند استلام الأمانات، حيث يقوم النظام باحتساب ما تبقى عند البائع من كميات البضائع، ويتم إخراج هذه النتائج على السند مباشرة.

(3) سند استلام فروع

وهو السند الذي تقيد به البضائع التي حولت من أحد أفرع الشركة إلى مخازن الشركة.

(4) سند استلام إنتاج

وهو السند الذي تقيد به البضائع الواردة للمخازن عن طريق الخطوط الإنتاجية.

(5) سند استلام مبيعات

وهو السند الذي تقيد به البضائع المرتجعة من الزبائن، أي سند مرتجعات مبيعات، وإصدار مثل هذا السند يعني إرسالية مرتجعات مبيعات، ويمكن إصدار فاتورة إرجاع مبيعات على أساس هذا السند.

(6) سند استلام دعاية

وهو السند الذي تقيد به البضائع الواردة للمخازن، وكانت قد صدرت من المخازن بواقع سند تسليم دعاية

7) سند استلام تجارب

وهو السند الذي تقيد به البضائع الواردة للمخازن، وكانت قد صدرت من المخازن للتجربة والفحص بواقع سند تسليم تجارب.

8) سند الأرصدة الافتتاحية للأصناف

وهو السند الذي يتيح للمستخدم تعريف وإدخال الأرصدة الأولية للأصناف، كما تمكن شاشة سند الأرصدة الافتتاحية من نقل أرصدة الأصناف من فترة مالية منتهية إلى فترة مالية جديدة.

نقل أرصدة الأصناف: ويقصد بها نقل أرصدة الأصناف من فترة مالية سابقة إلى الفترة المالية الجديدة، ويسبق عملية نقل الأرصدة فتح الملف المالي الجديد والذي يكون مصدره الملف المالي القديم.

9) تعديل الجرد

يسمح هذا السند للمستخدم بتعديل أي خطأ في أرصدة الأصناف، ويمكن التعامل مع هذا السند مثل سند الأرصدة الافتتاحية للأصناف.

الثاني: سندات التسليم المخزنية

وفيها يتم تسجيل السندات المخزنية للبضاعة الصادرة كل حسب نوع الإخراج.

1. سند تسليم مبيعات

وهو السند الذي تقيد به البضائع الصادرة لزبون معين أي إرسالية مبيعات، ويمكن لهذا السند أن يصدر على أساس طلبية مبيعات، أو يتم إدخال بياناته مباشرة.

تقارير المستندات المخزنية: بواسطة كشوفات المستندات المخزنية، يمكن معاينة وطباعة كشف بأي نوع من أنواع السندات المخزنية وترتيب إخراج ذلك الكشف حسب رقم السند أو تاريخه أو رقم الزبون أو المورد أو المخزن أو البائع أو السيارة أو المستخدم للنظام، ويمكن إخراج كافة التقارير بأكثر من نموذج.

2. سند تسليم أمانات

وهو السند الذي يصدر عند تسليم البضائع إلى البائع في سيارات التوزيع.

3. سند تسليم مخازن

وهو السند الذي تقيد به البضائع المحولة من مخزن إلى أحد مخازن الشركة.

4. سند تسليم فروع

وهو السند الذي تقيد به البضائع المحولة لفرع آخر من أفرع الشركة.

5. سند تسليم إنتاج

وهو السند الذي تقيد به البضائع الصادرة للخطوط الإنتاجية بشكل مواد أولية أو مواد خام.

6. سند تسليم مشتريات

وهو السند الذي تقيد به البضائع المردودة للمورد أي إرسالية (مردودات مشتريات)، حيث يمكن إصدار فاتورة إرجاع مشتريات على أساس هذه الإرسالية.

7. سند تسليم دعاية

وهو السند الذي تقيد به البضائع الصادرة للدعاية بهدف الإعلان والترويج.

8. سند تسليم تجارب

وهو السند الذي تقيد به البضائع الصادرة لإجراء التجارب والفحص عليها.

9. سند تسليم إتلاف

وهو السند الذي تقيد به البضائع الصادرة من المخازن بسبب الإتلاف، كالبضائع التي تكون تواريخ صلاحياتها قد انتهت.

10. سند تسليم استهلاك

وهو السند الذي تقيد به البضائع الصادرة من المخازن للاستهلاك من قبل الإدارة أو أفراد الشركة.

سابعاً: معالجة المشتريات

هنا يتم المعالجة الكاملة لعمليات الشراء، وذلك من خلال تسجيل طلب الشراء، وإدخال قيد الشراء بواسطة فواتير المشتريات، ومعالجة مردودات المشتريات واستخراج تقارير المشتريات.

1. طلبيات الشراء

وفيها يتم تسجيل الأصناف المطلوب شرائها من مورد معين، مع تحديد تاريخ استلامها، بحيث يتم ملاحظة الأصناف المستلمة أو غير المستلمة حسب الفترة الزمنية أو حسب المورد.

2. فواتير المشتريات

وفيها يتم تسجيل فاتورة الشراء الواردة من المورد، وذلك لمطابقتها مع الإرساليات الواردة (سندات استلام مشتريات) بكمياتها وأسعارها، أو مقارنتها مع طلبيات الشراء التي كانت الفاتورة نتاج عملية استلامها، بحيث يتم التدقيق على فاتورة المورد من حيث الكمية والمبالغ، وكذلك تحديث أرصدة الأصناف في المخازن بالكميات الواردة في الفاتورة، وإنتاج سند قيد الشراء بشكل تلقائي. من الضروري أن يوفر النظام إمكانية التعامل مع أنواع متنوعة من الفواتير، كفواتير البيع والشراء ومرجعاتها. كما يوفر إمكانية التعامل مع فواتير الخدمة أو المصروف. وكذلك الحال مع فواتير البيان الجمركي. ويمكن تحديد نسبة أو مبلغ خصم لإجمالي الفاتورة، كما يمكن تحديد نسبة أو مبلغ خصم لكل صنف أو خدمة على حدة. ويمكن تحديد نسبة الضريبة المضافة لإجمالي الفاتورة آخذاً بعين الاعتبار إمكانية اختلاف نسبة الضريبة المضافة لأصناف معينة. ويمكن تحديد كميات إضافية (Bonus).

3. مرتجعات المشتريات

وفيها يتم إنتاج سند إرجاع المشتريات حيث يسجل فيه البضاعة المرتجعة بكمياتها وأسعارها وانعكاس ذلك مخزناً على أرصدة الأصناف في المخازن ومالياً على الحسابات المتعلقة بعملية إرجاع البضائع ويمكن مطابقة هذا السند مع (سند تسليم مشتريات) وإصدار سند الإرجاع على أساسه وبعد تسجيل هذا السند وترحيله يقوم النظام بإنتاج قيد الإرجاع بشكل تلقائي.

4. التقارير

بواسطة كشوفات وتقارير المشتريات، يمكن معاينة وطباعة كشف بالطلبات (المسلمة وغير المسلمة) وفواتير المشتريات ومرتجعاتها حسب رقم (الصنف، المستند، المورد، المشروع، المجموعة، المستخدم للنظام)، ويمكنك من إخراج السند بأكثر من نموذج.

ملاحظات دورية: يمكن للمستخدم إدخال ملاحظات دورية خاصة بالسند.

ثامنا: معالجة المبيعات

هنا يتم المعالجة الكاملة لعمليات البيع وذلك من خلال تسجيل عروض الأسعار وطلبات البيع وإصدار فواتير المبيعات ومعالجة مردودات المبيعات واستخراج تقارير المبيعات.

1. العروض

يمكنك النظام من إصدار عروض أسعار للعملاء أو إدخال عروض الأسعار الواردة من الموردين. ويمكن تحويل عروض الأسعار لفواتير أو لإرساليات. ويمكن الطلب من النظام استخدام أسعار البيع أو الشراء من العروض عند إدخال الفواتير.

2. الطلبات

يمكنك النظام من إصدار طلبات للموردين، أو إدخال الطلبات الواردة من العملاء. ويمكن تحويل هذه الطلبات لفواتير أو إرساليات.

طلبات البيع وفيها يتم تسجيل الأصناف المطلوب بيعها لزبون معين مع تحديد تاريخ تسليمها، بحيث يتم ملاحظة الأصناف المسلمة أو غير المسلمة حسب الفترة الزمنية أو حسب الزبون.

3. فواتير المبيعات

وفيها يتم إصدار وتسجيل فاتورة البيع للزبون، وذلك لمطابقتها مع الإرساليات الصادرة (سندات تسليم مبيعات) بكمياتها وأسعارها، أو مقارنتها مع (طلبات المبيعات) التي كانت الفاتورة نتاج عملية تسليمها بحيث يتم التدقيق على فاتورة الزبون من حيث الكمية والمبالغ، وكذلك تحديث أرصدة الأصناف بالمخازن بالكميات الصادرة في الفاتورة وإنتاج سند قيد البيع بشكل تلقائي.

4. مرتجعات المبيعات

وفيها يتم إنتاج سند إرجاع المبيعات حيث يسجل فيه البضاعة المرتجعة بكمياتها وأسعارها، وانعكاس ذلك مخزنيا على أرصدة الأصناف في المخازن، وماليا على الحسابات المتعلقة بعملية إرجاع البضائع، ويمكن مطابقة هذا السند مع (سند استلام مبيعات) وإصدار سند الإرجاع على أساسه وبعد تسجيل هذا السند وترحيله يقوم النظام بإنتاج قيد الإرجاع بشكل تلقائي.

5. تقارير المبيعات

بواسطة كشوفات وتقارير المبيعات يمكن معاينة وطباعة كشف بالطلبات (المسلمة وغير المسلمة) وفواتير المبيعات ومرتجعاتها حسب رقم (الصنف، المستند، الزبون، المشروع، المجموعة، المستخدم للنظام) ويمكنك إخراج السند بأكثر من نموذج.

تاسعا: معالجة الإنتاج

حيث يتم تعريف معدلات الإنتاج، وإصدار السندات الخاصة بالإنتاج، وكذلك المواد الخام، ومن ثم إصدار التقارير والكشوفات اللازمة.

عاشرا: الرواتب والأجور

يحتسب النظام ضريبة الدخل تلقائيا حسب القواعد والقوانين الضريبية. ويتابع أية بدالات أو خصومات حسبما هو محدد في حساب الموظف. ويمكن أن تختلف حسابات الرواتب من موظف لآخر. ويمكن دفع مبلغ الراتب نقدا أو ترحيله لحساب الموظف.

حادي عشر: أخرى

1. تعدد الدفاتر

يعطيك إمكانية التعامل مع عدة دفاتر لكل مستند، كالفواتير والإرساليات وسندات الصرف وإيصالات القبض ... الخ، لكل دفتر رقم مسلسل مختلف عن الدفاتر الأخرى. بالإضافة لذلك يمكن عدم استخدام الدفاتر واستخدام الأرقام اليدوية.

2. الرسومات البيانية والتحليل المالية

أن تتوفر إمكانية عرض وطباعة الرسومات البيانية المتنوعة (أعمدة، أفراس، خطوط ... الخ).

3. الشبكات

يوفر النظام (نسخة متعددة المستخدمين) إمكانية العمل لأكثر من مستخدم في آن واحد على نفس البيانات. وإضافة إلى ذلك توفير خيارات عديدة لتحديد مهام وصلاحيات كل مستخدم على حده، كما تحدده طبيعة العمل، مع توفير مستوى عال من الأمن اللازم لحماية البيانات.

4. المساعدة

أن يحتوي النظام على دليل مكتوب يساعد المستخدم في التعرف على مفردات النظام بسهولة، وكذلك على مساعدة سريعة من داخل النظام.

5. خصائص وأفكار جديدة أخرى

توفر بعض الأنظمة للمدير تحديد وتوزيع صلاحية ومهام مستخدمي النظام كل على حدة، كذلك مراجعة أعمال ونشاط كل مستخدم على حدة.

المبحث الرابع

مميزات أنظمة المحاسبة الإلكترونية في فلسطين

بناءً على البحث والتحري في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، فقد خلص الباحث إلى أنه تتميز البرامج المنتجة بواسطة شركات البرمجة في فلسطين بما يلي:

1. سهولة الاتصالات مما يمكن من ربط فروع الشركة المتباعدة من خلال وسائل الاتصال المتاحة.
2. تعمل البرامج في بيئة عمل Windows NT\95\98\2000\XP، وكذلك في بيئة DOS.
3. بيئة عمل ثنائية اللغة مع دعم كامل باللغتين العربية والإنجليزية.
4. دعم شامل لمعظم أنواع قواعد البيانات المعتمدة لدى معظم الشركات.
5. إمكانية تعدد تنفيذ المهام داخل التطبيقات المختلفة والتي تم تبسيطها عن طريق خاصية واجهات التطبيق متعددة المستندات (MDI).
6. بعض البرامج بها نظام عالي ودقيق للحماية والرقابة، مع إمكانية التحكم المركزي في صلاحيات المستخدمين.
7. معايير حماية وتأمين المعلومات بمستويات متعددة ومختلفة.
8. احتساب تكلفة البضائع بدقة عالية وبشكل تلقائي، حيث يتم تحميل المشتريات على مراكز التكلفة.
9. تحليل البيانات بواسطة الرسم البياني، واستخراج العديد من التقارير التي تخدم الإدارة في اتخاذ القرار، مع إمكانية تحديد عدة معايير لاستخراج التقارير وتحليل البيانات من داخل التقارير.
10. إمكانية معاينة التقارير والتنقل في صفحاتها المختلفة قبل إعطاء أمر الطباعة.
11. إمكانية تصدير التقارير لبرامج (Microsoft Office).
12. إرسال التقارير والكشوفات مباشرة للزبائن والموردين، وذلك بواسطة البريد الإلكتروني (E-Mail).
13. إمكانية التعامل بعملات مختلفة مع سهولة التحويل من عملة لأخرى واحتساب فرق العملة بدقة متناهية.
14. يتوافق مع متطلبات الشركات متعددة النشاطات و الفروع.
15. غنية بإمكانياتها المتنوعة والمتميزة بسهولة الاستخدام.

16. تزويد الواجهات التطبيقية بأفضل الميزات المتاحة في بيئة ويندوز.
17. شرائط أدوات متناسقة ومتطابقة للعمل في مختلف الشاشات، حيث تمكن المستخدم من تنفيذ العديد من المهام بطرق مختصرة.
18. عدادات قياس (Progress Bars)، لإبقاء المستخدم على إطلاع دائم عن حالة ومدى إنجاز المهام المعقدة.
19. سرعة استجابة الأوامر واسترجاع وعرض المعلومات.
20. أداة لتنفيذ المهام المختلفة بغض النظر عن مكان تواجدها.
21. إمكانية عمل نسخ احتياطية عن البيانات واسترجاعها بواسطة البرنامج نفسه.
22. طرق مرنة للتسعير، مع إمكانية تخصيص فئات سعريه لكل صنف.
23. تصنيف وتبويب الزبائن والأصناف بمجموعات وضمن مستويات مختلفة.
24. إمكانية تعريف بدائل لكل صنف.
25. نظم إعدادات فعالة لإنشاء دليل حسابات، ولأنواع كافة الحسابات بمستويات متعددة.
26. حماية المستخدم من الوقوع في الخطأ، من خلال إمكانية حفظ السندات والقيود بشكل مؤقت، ومن ثم ترحيلها للحفظ الدائم.
27. تم تصميم أنظمة المحاسبة الإلكترونية باعتماد تكنولوجيا (الملقم - العميل)، وتكنولوجيا قواعد البيانات العلائقية .
28. نظام محاسبي متكامل، يمكنك من فتح ملف الأصول الثابتة والمشتريات والمبيعات والمخازن، مع إمكانية الاحتفاظ ببيانات الأصول والموردين والزبائن والأصناف.
29. يقوم البرنامج بتسجيل حركة السداد للموردين نقداً أو شيكات صادرة، وحركة التحصيل من الزبائن نقداً أو شيكات واردة.
30. إمكانية تعريف موازنة لكل حساب ومشروع، مع إمكانية مسك حساب كل مشروع على حده، جنباً لجنب مع مسك حسابات الشركة بأكملها، وإصدار الوضع المالي الحقيقي المتأتي من العمل لكل مشروع.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

مقدمة

صدق وثبات الاستبانة

تحليل خصائص عينة الدراسة

تحليل ومناقشة مجالات الدراسة.

اختبار فروض الدراسة.

الفصل الرابع: الإطار العملي للدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل تحليلاً تفصيلياً للبيانات، وعرضاً للنتائج من خلال المعالجات الإحصائية التي أجريت على عينة الدراسة، وتحليل ومناقشة النتائج، وتحديد مستوى الدلالة الإحصائية لكل منها في تقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة الفلسطينية. وبعدها سيتم اختبار الفروض الخاصة بهذه الدراسة.

وسيتم التأكد من صدق الاستبانة، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لعينة الدراسة، واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: صدق وثبات استبانة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة مجالات الدراسة.

المبحث الرابع: اختبار فروض الدراسة.

المبحث الأول: صدق وثبات استبانة الدراسة.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة قادرة على انجاز قياس ما وضعت لأجله، بما يحقق أهداف الدراسة، ويجب على أسئلتها وفرضياتها. وقد تم قياس صدق الاستبانة من خلال طريقتين:

1. صدق المحتوى (المحكمين)

للتأكد من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على خمسة من الأساتذة من حملة شهادة الدكتوراة، ذوي الخبرة في مجال المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من الجامعة الإسلامية ومن خارجها. وتم عرضها على خمسة من المهنيين المختصين في برمجة وإعداد أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة الواسعة الانتشار في محافظات غزة، كما قام الباحث بعرضها على عدد ثلاثة من الإحصائيين. وكان الغرض من عرض الاستبانة على المختصين هو الحكم على درجة مناسبة الصياغة اللغوية، ومدى انتماء الفقرة للمجال، ومدى صدق قياسها للمجال الذي تنتمي إليه، ومن ثم أخذ الفقرات التي أجمع عليها المحكمون. وبناء على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة، كما حذفت بعض الفقرات، ونقلت بعض الفقرات إلى مجالات أخرى. وقد تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة، والمتعلقة بتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة الفلسطينية، بحيث أصبح بمقدور الباحث توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة الذين لهم علاقة واطلاع على نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة الفلسطينية.

وتتكون استبانة الدراسة من جزأين كما يلي:

الجزء الأول:

يتكون من عدة أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن أفراد العينة مثل: العمر، الجنس، المؤهلات العلمية، التخصص، عنوان الشركة، العمر الزمني للشركة، عدد العاملين في الشركة، مجال عمل الشركة، النظام الحالي المستخدم، حجم رأس المال.

الجزء الثاني:

ويتكون من ثلاث مجالات كلها تتعلق بتقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة الفلسطينية، وهذه المجالات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4.1.1)

مجالات تقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة الفلسطينية

رقم المحور	عنوان المجال	عدد المحاور الفرعية
1	مدى توفر خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية.	11
2	مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين.	2
3	مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.	3

2. صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لسبيرمان بين كل عنصر من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه هذا العنصر. وقد كانت النتائج إيجابية بشكل عام، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساق داخليا لعناصر الاستبانة مع المجالات التي تنتمي إليها. وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة لكل عنصر مع المجال الذي ينتمي إليه.

الجدول رقم (4.1.2)

معاملات ارتباط سبيرمان بين عناصر المجال الأول المتعلق بخصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني، والدرجة الكلية للمجال

الرقم	نص عناصر المجال الأول	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.662	0.001
2	تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.422	0.028
3	تتوفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.810	0.000
4	تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.826	0.000
5	تتوفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.711	0.000
6	تتوفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.454	0.019
7	يتوفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.924	0.000
8	يتوفر الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.922	0.000
9	تتوفر الصيانة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.792	0.000
10	تتوفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.758	0.000
11	تتوفر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.749	0.000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط سبيرمان بين كل عنصر من عناصر المجال الأول والبالغة 11 عنصر، والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة الإحصائية (0.01). وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لعناصر المجال الأول.

الجدول رقم (4.1.3)

معاملات ارتباط سبيرمان بين عناصر المجال الثاني المتعلق بفحص مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني، والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	نص عناصر المجال الثاني	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	تتوفر القدرة والإمكانيات الكافية، في النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة	0.825	0.000
2	تتوفر قدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة على إشباع حاجات ورغبات كافة المستخدمين	0.938	0.000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن كافة معاملات ارتباط سبيرمان بين كل عنصر من عناصر المجال الثاني والبالغة 2 عنصر، والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة الإحصائية (0.01) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لعناصر المجال الثاني.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4.1.4) أن كافة معاملات ارتباط سبيرمان بين كل عنصر من عناصر المجال الثالث والبالغة 3 عناصر، والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة الإحصائية (0.01) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لعناصر المجال الثالث.

الجدول رقم (4.1.4)

معاملات ارتباط سبيرمان بين عناصر المجال الثالث المتعلق بفحص مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية ، والدرجة الكلية للمجال

الرقم	نص عناصر المجال الثالث	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	يتوفر عنصر مسايرة التطوير، وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي	0.813	0.000
2	تتوفر الكفاءة والخبرة لدى شركات البرمجة في فلسطين	0.892	0.000
3	تعتمد شركات البرمجة في فلسطين على الذات في إعداد الأنظمة	0.857	0.000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4.1.5) أن كافة معاملات ارتباط سبيرمان بين كل عنصر من عناصر الاستبانة والبالغة 16 عنصر، والدرجة الكلية للمجال معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة الإحصائية (0.01) وهذا يشير إلى الاتساق الداخلي الكبير لعناصر الاستبانة.

الجدول رقم (4.1.5)

معاملات ارتباط سبيرمان بين عناصر كل المجالات، وبين الدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	نص عناصر مجالات الاستبانة	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.706	0.000
2	تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.409	0.033
3	تتوفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.746	0.000
4	تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.860	0.000
5	تتوفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.703	0.000
6	تتوفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.459	0.018
7	يتوفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.927	0.000
8	يتوفر الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.888	0.000
9	تتوفر الصيانة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.842	0.000
10	تتوفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.745	0.000
11	تتوفر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة	0.707	0.000
12	تتوفر القدرة والإمكانيات الكافية، في النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة	0.810	0.000
13	تتوفر قدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة على إشباع حاجات ورغبات كافة المستخدمين	0.917	0.000
14	يتوفر عنصر مسايرة التطوير، وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي	0.648	0.001
15	تتوفر الكفاءة والخبرة لدى شركات البرمجة في فلسطين	0.597	0.002
16	تعتمد شركات البرمجة في فلسطين على الذات في إعداد الأنظمة	0.538	0.006

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

الجدول رقم (4.1.6)

حساب معامل ارتباط سبيرمان بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة الثلاث، والدرجة الكلية للاستبانة

رقم المجال	نص مجالات الاستبانة	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني	0.978	0.000
2	مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين	0.956	0.000
3	مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية	0.730	0.000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يتضح من خلال الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة الثلاثة دالة إحصائياً وبدرجة قوية عند مستوى دلالة إحصائية (0.01).

مما يعني أن درجات أفراد العينة في كل مجال من مجالات الاستبانة ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً بدرجاتهم الكلية في الاستبانة. وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدراسة وبشكل قوي.

ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقتي التجزئة النصفية و معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

1. طريقة التجزئة النصفية:

قام الباحث بتقسيم فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة الثلاثة وكذلك الاستبانة ككل إلى جزأين، بحيث يشمل الجزء الأول العبارات ذات الأرقام الفردية ويشمل الجزء الثاني العبارات ذات الأرقام الزوجية، ثم تم حساب درجات الجزء الأول ودرجات الجزء الثاني في كل مجال من مجالات الاستبانة، وبعد ذلك تم حساب معامل ارتباط سبيرمان بين الجزأين، ثم تم تعديل معامل الارتباط باستخدام معادلة سبيرمان براون وهذه المعادلة هي :

$$R = 2R/(R+1)$$

حيث $R =$ معامل ارتباط سبيرمان، وقد كانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (4.1.7)

معاملات ارتباط سبيرمان والثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة، وكذلك الاستبانة ككل

رقم المجال	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ارتباط سبيرمان	معامل الثبات	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
	الاستبانة ككل	87	0.968	0.983	0.000
1	خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني	70	0.964	0.981	0.000
2	مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين	8	0.802	0.890	0.000
3	مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية	9	0.908	0.951	0.000

مستوى المعنوية الإحصائي حسب عند $\alpha = 0.05$

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ أن معامل ثبات الاستبانة بلغ 0.983، وهو قيمة مرتفعة وجيدة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$ ، كما أن معاملات الارتباط والثبات لمجالات الاستبانة الثلاثة أيضاً مرتفعة ومعنوية إحصائياً، وهذا يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحياتها للاستخدام.

2. طريقة معامل ألفا كرونباخ:

يعني هذا الاختبار استخداماً، بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس، كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد علي عباراتها. وقد قام الباحث بحساب معاملات ألفا كرونباخ للاستبانة ككل، وكذلك لكل مجال من مجالاتها الثلاثة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (4.1.8)

معاملات الفا كرونباخ للاستبانة ككل وكذلك لكل مجال من مجالاتها الثلاثة

رقم المجال	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل ثبات الفا كرونباخ
-	الاستبانة ككل	87	0.9230
1	خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني	70	0.8904
2	مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين	8	0.9408
3	مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية	9	0.9326

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.923، وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات وتتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة المتعلقة بتقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة الفلسطينية، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة.

قام الباحث بتحليل بيانات القسم الأول للاستبانة، والذي يشمل البيانات العامة والشخصية لأفراد العينة كما توضحها الجداول التالية:

عينة الدراسة

بلغ مجتمع الدراسة 495 شركة مساهمة موزعة في محافظات غزة، وقد تم اختيار عينة بعدد 173 شركة منها بنظام العينة العشوائية الطبقية، حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات، بما يفي بغرض الدراسة. وتم توزيع الاستبانة على المحاسبين الذين يستخدمون نظم معلومات محاسبية إلكترونية في تلك الشركات، وتم استرداد 162 استبانة منها. وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد 12 استبانة منها لعدم جدية الإجابة عليها. وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 150 استبانة.

وإن نسبة عينة الدراسة إلى مجتمع الدراسة تساوي $150 \div 495 = 30\%$.

والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (4.2.1)

توزيع طبقات عينة الدراسة المستردة

النسبة المئوية	العدد	نوع النشاط
60.7%	91	تجاري
17.3%	26	مقاولات
13.3%	20	صناعي
8.6%	13	خدمات
100%	150	مجموع عينة الدراسة

يبين الجدول السابق أن عينة الدراسة تشمل على مفردات من جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ويبين كذلك أن القطاع التجاري يمثل أعلى نسبة ممن يستخدمون الأنظمة المحوسبة.

المستوى العلمي للمبحوثين:

تفيد البيانات الواردة في الجدول التالي أن غالبية أفراد العينة ممن يستخدمون نظم معلومات محاسبية إلكترونية هم من حملة البكالوريوس.

جدول رقم (4.2.2)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
9.3%	14	شهادات عليا
81.3%	122	بكالوريوس
9.3%	14	دون البكالوريوس
100%	150	

عدد سنوات العمل باستخدام نظم معلومات محاسبية إلكترونية:

جدول رقم (4.2.3)

توزيع أفراد العينة حسب سنوات العمل باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

النسبة المئوية	العدد	سنوات العمل على نظم محاسبية إلكترونية
54.7%	82	أقل من 6 سنوات
25.3%	38	من 6-10 سنوات
9.3%	14	من 11-15 سنة
10.7%	16	أكثر من 15 سنة
100%	150	

يشير توزيع أفراد العينة حسب سنوات العمل إلى ارتفاع نسبة الذين يستخدمون نظم معلومات محاسبية إلكترونية في أداء عملهم منذ أقل من 6 سنوات.

من توزيع أفراد العينة، ومن تحليل الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الذين يعملون على نظم معلومات محاسبية إلكترونية منذ أقل من 6 سنوات هو (54.7%)، وهذا يدل على زيادة انتشار نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في السنوات الأخيرة وبصورة كبيرة. ونلاحظ أيضا التدرج في زيادة انتشار استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

الفئات العمرية لأصحاب العينة:

يظهر من البيانات الواردة أعلاه أن معظم أفراد العينة الذين يستخدمون نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية هم في الفئة العمرية أقل من 30 سنة، بينما يتدنى عددهم في الفئة العمرية أكثر من 50 سنة.

وهذا يدل على زيادة الإقبال على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية عند الأجيال الشابة من المحاسبين.

جدول رقم (4.2.4)

توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

النسبة المئوية	العدد	العمر بالسنوات
41.3%	62	أقل من 30 سنة
29.3%	44	من 30-40 سنة
24.0%	36	من 41-50 سنة
5.3%	8	51 سنة فما فوق
100%	150	

موقع الشركة:

جدول رقم (4.2.5)

توزيع أفراد العينة حسب الموقع

النسبة المئوية	العدد	عنوان الشركة
10%	15	محافظة شمال غزة
49.3%	74	محافظة غزة
10.7%	16	محافظة الوسطى
20.7%	31	محافظة خان يونس
9.3%	14	محافظة رفح
100%	150	

بالنظر إلى توزيع أفراد العينة على المحافظات يلاحظ ارتفاع النسبة في محافظة غزة، ويرجع ذلك لأنها هي الأكثر نشاط اقتصادي.

نوع النظام المستخدم:

جدول رقم (4.2.6)

توزيع أفراد العينة حسب نوع النظام الحالي المستخدم في الشركة

النسبة المئوية	العدد	النظام الحالي المستخدم
6.7%	10	المحاسب السحري
12%	18	بابل للمحاسبة والإدارة
14.7%	22	المحاسب الذكي
17.3%	26	المحاسب الممتاز
49.3%	74	الأصيل الذهبي
100%	150	

نلاحظ من خلال التأمل في توزيع أفراد العينة حسب نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدم في الشركات المساهمة، أن نظام الأصيل الذهبي يحتل المرتبة الأولى.

عدد العاملين بالشركة:

جدول رقم (4.2.7)

توزيع أفراد العينة حسب عدد العاملين بالشركة

النسبة المئوية	العدد	عدد العاملين بالشركة
26.7%	40	أقل من 6 عاملين
21.3%	32	من 6-10 عاملين
17.3%	26	من 11-15 عاملين
34.7%	52	أكثر من 15 عاملين
100%	150	

يبدو من خلال التأمل في الكشف السابق، أن معظم أفراد العينة الذين يستخدمون نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، هم من الفئة عدد العاملين فيها أكثر من 15 عامل.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة مجالات الدراسة.

المجال الأول: مدى توفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين.

تم استخدام هذا المجال للتعرف على مدى توفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين. ويشمل هذا المجال العناصر الفرعية التالية:

الأول: مدى توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
استخدم الباحث هذا المجال للتعرف على مدى توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وذلك عن طريق مدى توفر السرعة في النظام المستخدم عند إدخال المعلومات، وعند إجراء التعديلات على المدخلات، وعند إعداد التقارير، وعند تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي، وسرعة أداء العمل بشكل ملحوظ، وأثرها في زيادة أداء المنشأة.

ولتوضيح ذلك فقد قام الباحث بإيجاد المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات هذا المجال الفرعي، وتم رصد النتائج في الجداول التالية:

الجدول رقم (4.3.1) يعرض نتائج تحليل المجال الفرعي الأول "مدى توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة"، يشير إلى الآتي:

1. في الفقرة رقم (1) ما يدل على توجه عام بالموافقة لدى المبحوثين على توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (93%) من أفراد العينة، في حين أن (1%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (4.28)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

وهذا يدل على الاهتمام لدى المحاسبين والمبرمجين على توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في الشركات المساهمة.

جدول رقم (4.3.1)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة في الشركات المساهمة

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أو وفق بشدة %	أو وفق %	لا الحري %	معارض من %	معارض بشدة %	مدى توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	4.28	36	57	6	1	0	1. تتوفر السرعة المناسبة عند إدخال المعلومات في النظام الحالي.
0.000	3.92	21	63	7	4	5	2. تتوفر السرعة المناسبة عند إجراء التعديلات على المدخلات في النظام الحالي.
0.000	4.27	36	55	9	0	0	3. تتوفر السرعة المناسبة عند إعداد التقارير في النظام الحالي.
0.000	4.15	25	66	8	1	0	4. تتوفر سرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.
0.000	4.03	25	62	4	9	0	5. النظام الحالي يعمل على سرعة أداء العمل بشكل ملحوظ.
0.000	3.83	19	53	20	8	0	6. تؤدي السرعة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة.

2. من الفقرة رقم (2) ما يدل على اتفاق معظم المبحوثين على توفر السرعة المناسبة عند إجراء التعديلات على المدخلات، وقد وافق (84%) من أفراد العينة، في حين أن (9%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.92)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

3. تشير الفقرة رقم (3) إلى موافقة غالبية المبحوثين على توفر السرعة المناسبة عند إعداد التقارير في النظام الحالي، حيث بلغت نسبة الموافقين (91%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (4.27)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

4. يتضح من الفقرة رقم (4) ما يدل على موافقة المبحوثين وبنسبة عالية وممتازة على توفر سرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (91%)،

والنسبة بالسالب (1%) . يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (4.15)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

5. ما ورد في الفقرة رقم (5) يشير إلى اتفاق المبحوثين على أن النظام الحالي يعمل على سرعة أداء العمل بشكل ملحوظ، وقد كانت نسبة الموافقة (87%)، ونسبة المعارضة (9%). ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (4.03)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

6. نستنتج من الفقرة رقم (6) ما يدل على اتفاق المبحوثين على أن السرعة في النظام الحالي تؤدي إلى زيادة أداء المنشأة، وقد وافق على ذلك (72%)، وبينما عارضه (8%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.83)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.2)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أدري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	3.81	15	60	16	9	0	7. ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير و المخرجات من النظام الحالي.
0.000	4.24	30	66	1	3	0	8. يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام الحالي.
0.000	4.08	25	63	7	5	0	9. يوفر النظام الحالي معلومات وافية ودقيقة.
0.000	3.87	16	64	12	7	1	10. تؤدي الدقة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .

7. يظهر من الفقرة رقم (7) بأن هناك مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين على ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير و المخرجات من النظام الحالي، وقد أبدى الموافقة (75%)، وبينما عارض (9%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.81)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

8. في الفقرة رقم (8) ما يدل على توجه عام بالموافقة لدى المبحوثين بأنه يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام الحالي، وقد أقر بذلك ما نسبته (96%)، بينما رفض (3%)، ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (4.24)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

9. تشير الفقرة رقم (9) ما يوحي باتفاق المبحوثين أنه يوفر النظام الحالي معلومات وافية ودقيقة، وقد صوت بذلك (88%)، بينما عارض (5%)، ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (4.08)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

10. تبين الفقرة رقم (10) ما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين بأنه تؤدي الدقة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (80%)، وبالسالب (8%)، ويؤيد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي (3.87)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

11. في الفقرة رقم (11) ما يدل على موافقة المبحوثين على أنه يساعد النظام الحالي في تخفيض التكلفة، وقد أكد ذلك (59%) من أفراد العينة، في حين أن (5%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.65)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.020)، وهو أقل من (0.05).

12. من الفقرة رقم (12) ما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين بأنه يلائم النظام الحالي الأعمال المعينة، ويؤديها بإنتاجية عالية، وقد وافق (69%) من أفراد العينة، في حين أن (12%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.79)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

13. تشير الفقرة رقم (13) إلى ما يوحي باتفاق المبحوثين وبنسبة عالية بأنه يلبي النظام الحالي المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له، حيث بلغت نسبة الموافقين (77%)، والمعارضين (3%)، يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.97)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.3)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر الكفاءة والفعالية في نظم

المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.020	3.65	12	47	36	5	0	11. يساعد النظام الحالي في تخفيض التكلفة.
0.000	3.79	21	48	19	12	0	12. يلائم النظام الحالي الأعمال المعينة، ويؤديها بإنتاجية عالية.
0.000	3.97	22	55	20	3	0	13. يلبي النظام الحالي المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له.
0.000	3.92	18	68	5	8	1	14. يوفر النظام الحالي لمستويات الإدارة التقارير اللازمة في الوقت المناسب.
0.000	3.69	13	56	18	13	0	15. النظام الحالي يعمل على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة.
0.000	3.75	10	63	20	4	3	16. البرمجيات المستخدمة تمكن مستخدمي النظام الحالي من تبادل المعلومات بسهولة ويسر.
0.082	3.16	6	38	28	23	5	17. النظام الحالي يعمل على عرض البيانات حسب حاجة المستفيد، من مخططات ورسوم بيانية.
0.009	3.57	19	41	24	11	5	18. النظام الحالي يتيح لأكثر من مستفيد الاتصال في وقت واحد (متعدد المستخدمين).
0.467	3.36	14	35	27	20	4	19. يستخدم النظام الحالي شبكة اتصالات محوسبة لنقل البيانات والمعلومات.
0.467	3.37	10	39	31	17	3	20. شبكة الاتصالات المستخدمة لنقل البيانات والمعلومات كافية لإنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت المناسب.
0.000	3.99	26	57	8	9	0	21. نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام لها قدرة عالية من حيث تخزين/استرجاع/حذف/عرض/طباعة.
0.000	3.80	20	51	18	11	0	22. تؤدي الكفاءة والفعالية في النظام الحالي المستخدم إلى زيادة أداء المنشأة.

14. يتضح من الفقرة رقم (14) ما يعني وجود شبه إجماع لدى غالبية المبحوثين بأنه يوفر النظام الحالي لمستويات الإدارة التقارير اللازمة في الوقت المناسب، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (86%)، والنسبة بالسالب (9%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.92)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

15. ما ورد في الفقرة رقم (15) يدل على وجود إتفاق لدى المبحوثين أن النظام الحالي يعمل على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة. وقد كانت نسبة الموافقة (69%)، ونسبة المعارضة (13%). ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.69)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

16. نستنتج من الفقرة رقم (16) ما يدل على اتفاق المبحوثين أن البرمجيات المستخدمة تمكن مستخدمي النظام الحالي من تبادل المعلومات بسهولة ويسر، وقد وافق على ذلك (73%)، وبينما عارضه (7%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.75)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

17. يظهر في الفقرة رقم (17) ما يدل على عدم إتفاق لدى المبحوثين على الفقرة "عدم توفر خاصية عرض البيانات حسب حاجة المستفيد، من مخططات ورسوم بيانية". وقد أبدى الموافقة (44%)، وبينما عارض (28%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.16)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.082)، وهو أكبر من (0.05). وهذا يعود إلى وجود بعض نظم المحاسبة الإلكترونية مازالت تعمل في بيئة نظام Dos.

18. في الفقرة رقم (18) ما يدل على موافقة المبحوثين أن النظام الحالي يتيح لأكثر من مستفيد الاتصال في وقت واحد (متعدد المستخدمين)، وقد أقر بذلك ما نسبته (60%)، بينما رفض (16%). ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.57)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.009)، وهو أقل من (0.05).

وهذا راجع إلى أن معظم المحاسبين في الشركات المساهمة يعملون على جهاز واحد فقط، ولا يستخدمون نظام الشبكات، لذلك كانت نسبة الموافقة متدنية، بالرغم أن جميع نظم

المعلومات المحاسبية الإلكترونية الموجودة في السوق فيها الإمكانيات لتعمل على نظام (تعدد المستخدمين).

19. تشير الفقرة رقم (19) ما يدل على عدم موافقة المبحوثين على الفقرة "يستخدم النظام الحالي شبكة اتصالات محوسبة لنقل البيانات والمعلومات". ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.36)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.467)، وهو أكبر من (0.05).

20. تبين الفقرة رقم (20) ما يدل على إعتراض المبحوثين على أن "شبكة الاتصالات المستخدمة لنقل البيانات والمعلومات كافية لإنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت المناسب"، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (49%)، وبالسلب (20%). ويؤيد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.37)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.467)، وهو أكبر من (0.05). وهذا يؤكد الواقع والذي يبين الأداء البطيء لعمل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في حالة وجود شبكات، حيث أن الشبكات غالباً تكون من نوع (Work Group)، والأجهزة تكون مواصفاتها غير عالية، مما يسبب أنها تكون غير كافية للأداء في الوقت المناسب.

21. في الفقرة رقم (21) ما يعني موافقة المبحوثين وبنسبة عالية جداً بأن نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام لها قدرة عالية من حيث تخزين/استرجاع/حذف/عرض/طباعة، وقد أكد ذلك (83%) من أفراد العينة، في حين أن (9%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.99)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

22. من الفقرة رقم (22) ما يدل على اتفاق المبحوثين بأنه تؤدي الكفاءة والفعالية في النظام الحالي المستخدم إلى زيادة أداء المنشأة، وقد وافق (71%) من أفراد العينة، في حين أن (11%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.80)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

23. تشير الفقرة رقم (23) إلى ما يعطي مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين على أنه تتوفر في النظام الحالي القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير، حيث بلغت نسبة الموافقين (76%)، والمعارضين (14%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.76)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.4)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر المرونة في نظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	3.76	20	56	10	9	5	23. تتوفر في النظام الحالي القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير.
0.000	4.00	28	45	23	4	0	24. يوفر النظام الحالي الحصول على كل ما تحتاجه الشركة من بيانات بسهولة.
0.000	3.91	10	76	8	6	0	25. النظام الحالي لا يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب ، لسهولة التعامل معه.
0.000	3.93	18	66	10	6	0	26. النظام الحالي يعمل على توصيل المعلومات بشكل سهل ومبسط.
0.001	3.57	5	58	27	10	0	27. سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء، أو في البيانات التي تتفق مع المتطلبات.
0.003	3.49	12	50	17	19	2	28. النظام الحالي يواكب التغييرات التي تحدث.
0.001	3.49	7	56	23	9	5	29. ندرة المشاكل والعيوب في البرنامج، وندرة طلب تدخل المبرمج.
0.000	3.63	13	55	19	8	5	30. تؤدي المرونة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .

24. يتضح من الفقرة رقم (24) ما يوحى باتفاق المبحوثين وبنسبة عالية أنه يوفر النظام الحالي الحصول على كل ما تحتاجه الشركة من بيانات بسهولة، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (73%)، والنسبة بالسالب (4%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (4.00)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

25. ما ورد في الفقرة رقم (25) يدل على اتفاق معظم المبحوثين أن النظام الحالي لا يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب، لسهولة التعامل معه، وقد كانت نسبة الموافقة (86%)، ونسبة

المعارضة (6%)، ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.91)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

26. نستنتج من الفقرة رقم (26) ما يوحي باتفاق المبحوثين أن النظام الحالي يعمل على توصيل المعلومات بشكل سهل ومبسط، وقد وافق على ذلك (84%)، وبينما عارضه (6%)، ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.93)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

27. تفيدنا الفقرة رقم (27) ما يدل بموافقة المبحوثين على توفر سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء، أو في البيانات التي تتفق مع المتطلبات في النظام المستخدم. وقد أبدى الموافقة (64%)، وبينما عارض (10%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.57)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.001)، وهو أقل من (0.05).

28. في الفقرة رقم (28) ما يبرهن على الموافقة بأن النظام الحالي يواكب التغيرات التي تحدث، وقد أقر بذلك ما نسبته (62%)، بينما رفض (21%). ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.49)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.003)، وهو أقل من (0.05).

29. تشير الفقرة رقم (29) ما يدل على ندرة المشاكل والعيوب في البرنامج المستخدم، وندرة طلب تدخل المبرمج، وقد وافق على ذلك (63%)، بينما عارض (14%). ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.49)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.001)، وهو أقل من (0.05).

30. تبين الفقرة رقم (30) ما يعطي مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين أنه تؤدي المرونة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (68%)، وبالسلب (13%). ويؤيد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.63)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

31. في الفقرة رقم (31) ما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين أنه تتميز البيانات المستخرجة من النظام الحالي بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها، وقد أكد ذلك (89%) من أفراد العينة، في حين أن (3%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط

الحسابي هو (4.20)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.5)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	4.20	33	56	8	3	0	31. تتميز البيانات المستخرجة من النظام الحالي بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها.
0.000	4.24	35	60	1	3	1	32. البيانات الناتجة من النظام الحالي تطابق الواقع الفعلي.
0.000	3.97	21	59	16	4	0	33. المعلومات التي يوفرها النظام الحالي معلومات حديثة.
0.000	3.81	13	62	20	4	1	34. النظام الحالي يعمل على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.
0.000	3.71	12	52	31	5	0	35. تؤدي الموثوقية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة.

32. من الفقرة رقم (32) ما يعني موافقة غالبية المبحوثين أن البيانات الناتجة من النظام الحالي تطابق الواقع الفعلي، وقد وافق (95%) من أفراد العينة، في حين أن (4%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (4.24)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

33. تشير الفقرة رقم (33) إلى ما يعني وجود شبه إجماع لدى غالبية المبحوثين بأن المعلومات التي يوفرها النظام الحالي معلومات حديثة، حيث بلغت نسبة الموافقين (80%)، والمعارضين (4%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.97)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

34. يتضح من الفقرة رقم (34) ما يوحى باتفاق المبحوثين وبنسبة عالية أن النظام الحالي يعمل على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (75%)، والنسبة بالسلب (5%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.81)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

35. ما ورد في الفقرة رقم (35) يوحى باتفاق المبحوثين أنه تؤدي الموثوقية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، وقد كانت نسبة الموافقة (64%)، ونسبة المعارضة (5%). ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.71)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.6)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.144	3.27	8	38	33	16	5	36. يستطيع النظام الحالي تقديم المعلومة المرغوبة فقط، واستبعاد المعلومات الثانوية.
0.000	3.95	19	61	16	4	0	37. تعتبر نوافذ الواجهة في النظام الحالي المستخدم ملائمة لحاجات المنشأة.
0.000	3.96	21	58	17	4	0	38. تعتبر التقارير المستخرجة من النظام الحالي ملائمة لحاجات المنشأة.
0.000	3.80	13	60	20	7	0	39. تؤدي الملاءمة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة.

36. نستنتج من الفقرة رقم (36) ما يدل على عدم الموافقة لدى المبحوثين للفقرة "يستطيع النظام الحالي تقديم المعلومة المرغوبة فقط، واستبعاد المعلومات الثانوية"، وقد وافق على ذلك (46%)، وبينما عارضه (21%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.27)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.144)، وهو أكبر من (0.05).

37. تفيدنا الفقرة رقم (37) بما يعني موافقة المبحوثين وبنسبة عالية جداً أنه تعتبر نوافذ الواجهة في النظام الحالي المستخدم ملائمة لحاجات المنشأة، وقد أبدى الموافقة (80%)، وبينما عارض

(4%) . ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.95)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

38. في الفقرة رقم (38) ما يدل على اتفاق المبحوثين أنه تعتبر التقارير المستخرجة من النظام الحالي ملائمة لحاجات المنشأة، وقد أقر بذلك ما نسبته (79%)، بينما رفض (4%) . ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.96)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

39. تشير الفقرة رقم (39) إلى ما يعطي مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين أنه تؤدي الملاءمة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، وقد صوت بذلك (73%)، بينما عارض (7%) . ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.80)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.7)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر الشمول في نظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أدري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.341	3.40	19	33	25	15	8	40. النظام الحالي يعتبر نظاما متكاملًا.
0.001	3.59	19	44	20	12	5	41. المعلومات التي يوفرها النظام الحالي تعتبر كافية وتغطي جميع جوانب العمل.
0.000	3.81	25	39	28	8	0	42. النظام الحالي يقدم تقارير مختلفة، دورية أو خاصة تغطي كافة جوانب العمل.
0.000	3.57	17	48	16	12	7	43. يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام الحالي.
0.000	3.59	11	57	18	9	5	44. دليل الإجراءات سهل الاستخدام، ويتطابق مع آليات العمل في نظام المعلومات الحالي.
0.467	3.32	12	39	25	17	7	45. يمكن الاعتماد على الدليل لتعلم كيفية استخدام النظام الحالي.
0.021	3.55	16	43	26	10	5	46. يؤدي الشمول في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة.

40. تبين الفقرة رقم (40) ما يدل على وجود معارضة لدى المبحوثين على الفقرة "النظام الحالي يعتبر نظاما متكاملًا"، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (52%)، وبالسالب (23%). ويؤيد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.40)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.341)، وهو أكبر من (0.05).

وهذا أمر طبيعي حيث أن المحاسب يهدف دائما إلى مسايرة التطور، والاستفادة من كل جديد، وبالتالي فإن النظام في حاجة إلى تطويرات باستمرار.

41. في الفقرة رقم (41) ما يعني أن المعلومات التي يوفرها النظام الحالي تعتبر كافية وتغطي جميع جوانب العمل، وقد أكد ذلك (63%) من أفراد العينة، في حين أن (17%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.59)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.001)، وهو أقل من (0.05).

42. من الفقرة رقم (42) ما يعني اتفاق المبحوثين أن النظام الحالي يقدم تقارير مختلفة، دورية أو خاصة تغطي كافة جوانب العمل، وقد وافق (64%) من أفراد العينة، في حين أن (8%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.81)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

43. تشير الفقرة رقم (43) إلى ما يدل على موافقة المبحوثين أنه يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام الحالي، حيث بلغت نسبة الموافقين (65%)، والمعارضين (17%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.57)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

44. يتضح من الفقرة رقم (44) ما يعني بأن دليل الإجراءات سهل الاستخدام، ويتطابق مع آليات العمل في نظام المعلومات الحالي، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (68%)، والنسبة بالسالب (14%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.59)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

45. ما ورد في الفقرة رقم (45) يدل على وجود معارضة لدى المبحوثين أنه يمكن الاعتماد على الدليل لتعلم كيفية استخدام النظام الحالي، وقد كانت نسبة الموافقة (51%)، ونسبة

المعارضة (24%)، ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.32)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.467)، وهو أكبر من (0.05).
46. نستنتج من الفقرة رقم (46) ما يدل أنه يؤدي الشمول في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، وقد وافق على ذلك (59%)، وبينما عارضه (15%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.55)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.021)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.8)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر أمن المعلومات والبيانات في

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	3.83	21	63	9	7	0	47. تتوفر عناصر السرية في الدخول إلى المعلومات في النظام الحالي.
0.000	3.96	24	57	10	9	0	48. تتوفر عناصر تحديد الصلاحيات للمستخدمين في النظام الحالي.
0.000	3.67	16	51	19	13	1	49. توفر قواعد البيانات المستخدمة حالياً حماية جيدة للبيانات، حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة.
0.082	3.47	15	41	27	11	6	50. النظام الحالي يمكن من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها.
0.000	3.63	15	49	20	16	0	51. يتوفر عنصر الأمانة في الدخول إلى المعلومات من غير ذوي الاختصاص.
0.009	3.69	15	45	35	5	0	52. تؤدي الأمانة والسرية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .

47. تفيدنا الفقرة رقم (47) بما يدل على اتفاق معظم المبحوثين أنه يتوفر عناصر السرية في الدخول إلى المعلومات في النظام الحالي، وقد أبدى الموافقة (84%)، وبينما عارض (7%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.83)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

48. في الفقرة رقم (48) ما يوحي باتفاق المبحوثين أنه تتوفر عناصر تحديد الصلاحيات للمستخدمين في النظام الحالي، وقد أقر بذلك ما نسبته (81%)، بينما رفض (9%). ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.96)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

49. تشير الفقرة رقم (49) إلى ما يدل على توفر قواعد البيانات المستخدمة حالياً حماية جيدة للبيانات، حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة، وقد صوت بذلك (67%)، بينما عارض (14%). ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.67)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

50. تبين الفقرة رقم (50) ما يعني رفض "أن النظام الحالي يمكن من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها"، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (56%)، وبالسالب (17%). ويؤيد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.47)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.082)، وهو أكبر من (0.05).

51. في الفقرة رقم (51) ما يدل على أنه يتوفر عنصر الأمانية في الدخول إلى المعلومات من غير ذوي الاختصاص، وقد أكد ذلك (64%) من أفراد العينة، في حين أن (16%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.63)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

52. من الفقرة رقم (52) ما يدل على أن توفر الأمانية والسرية في النظام الحالي تؤدي إلى زيادة أداء المنشأة، وقد وافق (60%) من أفراد العينة، في حين أن (5%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.69)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.009)، وهو أقل من (0.05).

53. تشير الفقرة رقم (53) إلى ما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين أنه يتوفر عنصر الصيانة وجودة الخدمة المقدمة من الشركة المنتجة للنظام، حيث بلغت نسبة الموافقين (84%)، والمعارضين (6%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.97)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.9)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر الصيانة والخدمة في نظم

المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر الصيانة والخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	3.97	25	59	10	1	5	53. يتوفر عنصر الصيانة وجودة الخدمة المقدمة من الشركة المنتجة للنظام.
0.001	3.51	12	51	20	11	6	54. يوجد زيارات دورية للصيانة الوقائية تقوم بها الشركة المنتجة للنظام.
0.000	3.77	17	58	16	4	5	55. سرعة تقديم خدمة الصيانة عند طلبها من الشركة المنتجة للنظام الحالي.
0.000	3.81	18	51	26	4	1	56. تؤدي جودة الخدمة والصيانة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .

54. يتضح من الفقرة رقم (54) أنه يوجد زيارات دورية للصيانة الوقائية تقوم بها الشركة المنتجة للنظام، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (63%)، والنسبة بالسلب (17%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.51)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.001)، وهو أقل من (0.05).

55. ما ورد في الفقرة رقم (55) يوحي باتفاق المبحوثين وبنسبة عالية بتوفر سرعة تقديم خدمة الصيانة عند طلبها من الشركة المنتجة للنظام الحالي، وقد كانت نسبة الموافقة (75%) ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.77)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

56. نستنتج من الفقرة رقم (56) ما يعني أنه تؤدي جودة الخدمة والصيانة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، وقد وافق على ذلك (69%)، وبينما عارضه (5%)، ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.81)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.10)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر التكلفة المناسبة في نظم

المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.000	3.55	15	52	15	10	8	57. يتوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر شراء النظام الحالي.
0.043	3.37	8	49	23	12	8	58. يتوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في تكاليف الصيانة السنوية للنظام الحالي.
0.001	3.43	10	52	15	15	8	59. تتناسب تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفاد منه.
0.000	3.51	16	48	15	13	8	60. تؤدي التكلفة الاقتصادية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .

57. تفيدنا الفقرة رقم (57) بما يدل أنه يتوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر شراء النظام الحالي، وقد أبدى الموافقة (63%)، وبينما عارض (18%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.55)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

58. في الفقرة رقم (58) ما يعني أنه يتوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في تكاليف الصيانة السنوية للنظام الحالي، وقد أقر بذلك ما نسبته (57%)، بينما رفض (20%). ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.37)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.043)، وهو أقل من (0.05).

59. تشير الفقرة رقم (59) إلى ما يدل على اتفاق المبحوثين أنه تتناسب تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفاد منه، وقد صوت بذلك (62%)، بينما عارض (23%). ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.43)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.001)، وهو أقل من (0.05).

60. تبين الفقرة رقم (60) ما يدل على وجود اتفاق لدى المبحوثين أنه تؤدي التكلفة الاقتصادية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (64%)، وبالسلب (21%). ويؤيد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.51)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.11)

نتائج تحليل المجال الفرعي مدى توفر عنصر الرقابة الذاتية في

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى توفر عنصر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة
0.009	2.93	13	27	15	31	14	61. لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها.
0.020	2.99	12	30	13	36	9	62. لا يمكن تعديل المستندات والفواتير، بعد طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها.
0.231	3.13	17	30	12	32	9	63. لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات.
0.043	3.01	11	32	15	33	9	64. لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها.
0.144	3.32	13	42	20	15	10	65. المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم إلغائها بقرع عكسي.
0.464	3.20	15	35	20	17	13	66. يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد إلغائها بنفس بياناتها، وتكون ملغاة.
0.231	3.32	13	40	22	16	9	67. النظام الحالي يمكنه اكتشاف الأخطاء، وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء.
0.341	3.33	15	33	31	13	8	68. تعمل قواعد البيانات المستخدمة حالياً على عدم تكرار البيانات المخزنة.
0.020	3.49	8	51	25	15	1	69. قواعد البيانات في النظام الحالي توفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة.
0.000	3.75	16	51	27	5	1	70. تؤدي الرقابة الذاتية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة.

61. في الفقرة رقم (61) ما يدل على وجود معارضة لدى المبحوثين على الفقرة "لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها"، وقد أكد ذلك (40%) من أفراد العينة، في حين أن (45%)

من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (2.93) وهو أقل من المتوسط (3)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.009).

وهذا أمر واضح حيث أن معظم البرامج المحاسبية فيها تسهيلات كبيرة في هذا المجال بهدف خدمة المحاسبين حسب ظنهم وهي في الواقع مخالفة لنظام الرقابة والضبط.

62. من الفقرة رقم (62) ما يدل على وجود رفض لدى المبحوثين للفقرة "لا يمكن تعديل المستندات والفواتير، بعد طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها"، وقد وافق (42%) من أفراد العينة، في حين أن (45%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (2.99) وهو أقل من المتوسط (3)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.020).

63. تشير الفقرة رقم (63) إلى ما يعني رفض المبحوثين للعبارة "لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات"، حيث بلغت نسبة الموافقين (47%)، والمعارضين (41%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.13)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.231)، وهو أكبر من (0.05).

إن معظم البرامج المحاسبية تقدم تسهيلات للمحاسبين في مجال طباعة أكثر من أصل، وهذا في الحقيقة يخالف عنصر الرقابة الذاتية، ويؤدي في بعض الأحيان إلى مشاكل تضر بالشركة.

64. يتضح من الفقرة رقم (64) ما يعني بالموافقة أنه لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (43%)، والنسبة بالسالب (42%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.01)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.043)، وهو أقل من (0.05).

65. ما ورد في الفقرة رقم (65) يدل على اعتراض المبحوثين للفقرة "المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم إلغائها بغير عكسي"، وقد كانت نسبة الموافقة (55%)، ونسبة المعارضة (25%). ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.32)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.144)، وهو أكبر من (0.05).

66. نستنتج من الفقرة رقم (66) ما يدل على وجود رفض لدى المبحوثين للفقرة "يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد إلغائها بنفس بياناتها، وتكون ملغاة"، وقد وافق على ذلك (50%)، وبينما عارضه (30%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.20)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.464)، وهو أكبر من (0.05).

67. تفيدنا الفقرة رقم (67) بما يدل على اعتراض المبحوثين للفقرة "النظام الحالي يمكنه اكتشاف الأخطاء، وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء"، وقد أبدى الموافقة (53%)، وبينما عارض (25%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.32)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.231)، وهو أكبر من (0.05).

68. في الفقرة رقم (68) ما يدل على وجود رفض لدى المبحوثين للفقرة "تعمل قواعد البيانات المستخدمة حالياً على عدم تكرار البيانات المخزنة"، وقد أقر بذلك ما نسبته (48%)، بينما رفض (21%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.33)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.341)، وهو أكبر من (0.05).

69. تشير الفقرة رقم (69) إلى موافقة المبحوثين أن قواعد البيانات في النظام الحالي توفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة، وقد صوت بذلك (59%)، بينما عارض (16%). ويدعم ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.49)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.020)، وهو أقل من (0.05).

70. تبين الفقرة رقم (70) ما يعني أنه تؤدي الرقابة الذاتية في النظام الحالي إلى زيادة الأداء، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (66%)، وبالسلب (6%). ويؤكد هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.75)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

المجال الثاني: فحص مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

قام الباحث باستخدام هذا المجال للتعرف على مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة. وذلك عن طريق مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة وأثرها على زيادة الأداء،

لتلبية حاجات ورغبات الشركة الحالية والمستقبلية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستثمرين، والمحللين، والمراجعين، والسوق المالي.

ولتوضيح ذلك قام الباحث بإيجاد المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات هذا المجال الثاني، وتم رصد النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (4.3.12)

نتائج تحليل المجال الثاني فحص مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	فحص مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين
0.000	3.87	15	61	20	4	0	1. يتوفر في النظام الحالي المطبق القدرة والإمكانيات اللازمة.
0.000	3.73	13	52	30	5	0	2. يؤدي توفر القدرة والإمكانيات في النظام الحالي المطبق إلى زيادة أداء المنشأة.
0.000	3.95	22	57	16	5	0	3. يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات الشركة الحالية.
0.020	3.53	11	48	24	17	0	4. يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات الشركة المستقبلية.
0.003	3.60	12	49	26	13	0	5. يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المستثمرين.
0.000	3.68	12	58	17	13	0	6. يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المحللين.
0.000	3.76	11	61	21	7	0	7. يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المراجعين.
0.341	3.44	7	45	36	9	3	8. يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات السوق المالي.

1. في الفقرة رقم (1) ما يدل على اتفاق المبحوثين أنه يتوفر في النظام الحالي المطبق القدرة والإمكانات اللازمة، وقد أكد ذلك (76%) من أفراد العينة، في حين أن (4%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.87)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

2. من الفقرة رقم (2) ما يدل أنه يؤدي توفر القدرة والإمكانات في النظام الحالي المطبق إلى زيادة أداء المنشأة، وقد وافق (65%) من أفراد العينة، في حين أن (5%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.73)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

3. تشير الفقرة رقم (3) إلى مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين أنه يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات الشركة الحالية، حيث بلغت نسبة الموافقين (79%)، والمعارضين (5%). يساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.95)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

4. يتضح من الفقرة رقم (4) ما يدل أنه يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات الشركة المستقبلية، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (59%)، والنسبة بالسلب (17%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.53)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.020)، وهو أقل من (0.05).

5. ما ورد في الفقرة رقم (5) يعني أنه يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المستثمرين، وقد كانت نسبة الموافقة (61%)، ونسبة المعارضة (13%). ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.60)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.003)، وهو أقل من (0.05).

6. نستنتج من الفقرة رقم (6) ما يعني وجود شبه اتفاق لدى المبحوثين أنه يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المحللين، وقد وافق على ذلك (70%)، وبينما عارضه (13%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.68)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

7. تفيدنا الفقرة رقم (7) ما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين أنه يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المراجعين، وقد أبدى الموافقة (72%)، وبينما عارض (7%)، ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.76)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

8. في الفقرة رقم (8) ما يدل على عدم الموافقة لدى المبحوثين على الفقرة "يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات السوق المالي"، وقد أقر بذلك ما نسبته (52%)، بينما رفض (12%). ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.44)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.341)، وهو أكبر من (0.05).

المجال الثالث: مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية في إنتاج نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

قام الباحث باستخدام هذا المجال للتعرف على مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية. وذلك عن طريق مدى توفر عنصر مسايرة التطوير وتلبية حاجة الإدارة المهنية، و توفر عنصر القابلية للتغيير والتعديل في النظام الحالي، حسب حاجة المستفيد، وما إذا كان النظام الحالي يفي بكل متطلباتنا، وهل يوجد لدى شركة البرمجة للنظام الحالي كوادر متخصصة في هذا المجال، ومدى توفر الكفاءة و الخبرة لدى العاملين في شركة البرمجة، وهل العاملين في شركة البرمجة يطورون أنفسهم، وما إذا كان العاملين في شركات البرمجة يزودوننا بكل جديد في هذا المجال، وهل تعتمد شركة البرمجة على نفسها في إعداد وتطوير النظام الحالي، وما إذا كان العاملين في شركة البرمجة يفهمون النظام جيدا، ويقومون بمعالجة الأخطاء وقت حدوثها، قدرة شركة البرمجة على إضافة أي تعديلات على النظام عند الحاجة إليها.

ولتوضيح ذلك فقد قام الباحث بإيجاد المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات هذا المجال الثالث، وتم رصد النتائج في الجدول التالي:

1. في الفقرة رقم (1) ما يعني الموافقة على أنه يتوفر عنصر مسايرة التطوير وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي، وقد أكد ذلك (63%) من أفراد العينة، في حين أن (17%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.53)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.001)، وهو أقل من (0.05).

جدول رقم (4.3.13)

نتائج تحليل المجال الثالث مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.

اختبار الإشارة مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة %	أوافق %	لا أري %	معارض %	معارض بشدة %	مدى مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية
0.001	3.53	8	55	20	17	0	1. يتوفر عنصر مسايرة التطوير وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي.
0.000	3.68	12	55	22	11	0	2. يتوفر عنصر القابلية للتغيير والتعديل في النظام الحالي، حسب حاجة المستفيد.
0.231	3.39	12	35	35	17	1	3. النظام الحالي يفي بكل متطلباتنا.
0.000	3.85	20	59	13	3	5	4. يوجد لدي شركة البرمجة للنظام الحالي كوادر متخصصة في هذا المجال.
0.000	3.87	23	51	17	9	0	5. توفر الكفاءة و الخبرة لدى العاملين في شركة البرمجة.
0.341	3.49	16	36	35	8	5	6. العاملين في شركة البرمجة يطورون أنفسهم، ويمدوننا بكل جديد في هذا المجال.
0.000	3.77	13	59	20	8	0	7. تعتمد شركة البرمجة على نفسها في إعداد وتطوير النظام الحالي.
0.000	3.72	16	56	18	5	5	8. العاملين في شركة البرمجة يفهمون النظام جيدا، ويقومون بمعالجة الأخطاء وقت حدوثها
0.000	3.60	13	54	19	9	5	9. قدرة شركة البرمجة على إضافة أي تعديلات على النظام عند الحاجة إليها.

2. من الفقرة رقم (2) ما يدل على موافقة المبحوثين أنه يتوفر عنصر القابلية للتغيير والتعديل في النظام الحالي، حسب حاجة المستفيد، وقد وافق (67%) من أفراد العينة، في حين أن (11%) من أفراد العينة لا يوافقون. ويدعم في هذا الاتجاه أن المتوسط الحسابي هو (3.68)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

3. تشير الفقرة رقم (3) إلى ما يدل على وجود رفض لدى المبحوثين للفقرة "النظام الحالي يفي بكل متطلباتنا"، حيث بلغت نسبة الموافقين (47%)، والمعارضين (18%). يساند هذا الرأي

أن المتوسط الحسابي هو (3.39)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.231)، وهو أكبر من (0.05).

4. يتضح من الفقرة رقم (4) ما يدل على اتفاق معظم المبحوثين على أنه يوجد لدى شركة البرمجة للنظام الحالي كوادر متخصصة في هذا المجال، حيث بلغت النسبة بالإيجاب (79%)، والنسبة بالسلب (8%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.85)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

5. ما ورد في الفقرة رقم (5) يدل على اتفاق المبحوثين على توفر الكفاءة و الخبرة لدى العاملين في شركة البرمجة، وقد كانت نسبة الموافقة (74%)، ونسبة المعارضة (9%). ويدعم هذا التوجه أن المتوسط الحسابي هو (3.87)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

6. نستنتج من الفقرة رقم (6) ما يدل على رفض الفقرة "أن العاملين في شركة البرمجة يطورون أنفسهم، ويمدوننا بكل جديد في هذا المجال"، وقد وافق على ذلك (52%)، وبينما عارضه (13%). ومما يؤيد هذا أن المتوسط الحسابي هو (3.49)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.341)، وهو أكبر من (0.05).

7. تفيدنا الفقرة رقم (7) ما يعطي مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين أنه تعتمد شركة البرمجة على نفسها في إعداد وتطوير النظام الحالي، وقد أبدى الموافقة (72%)، وبينما عارض (8%). ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.77)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

8. في الفقرة رقم (8) ما يوحي باتفاق المبحوثين وبنسبة عالية بأن العاملين في شركة البرمجة يفهمون النظام جيدا، ويقومون بمعالجة الأخطاء وقت حدوثها، وقد أقر بذلك ما نسبته (72%)، بينما رفض (10%). ويؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (3.72)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

9. تشير الفقرة رقم (9) ما يدل على اتفاق المبحوثين على قدرة شركة البرمجة على إضافة أي تعديلات على النظام عند الحاجة إليها، وقد صوت بذلك (67%)، بينما عارض (14%). ويدعم

ذلك أن المتوسط الحسابي هو (3.60)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05).

المبحث الرابع: اختبار فروض الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمي (Sign Test)، والذي يعتبر أحد بدائل T لعينة واحدة المعلمي، إذ أنه يستخدم للتحقق من مطابقة وسيطة عينة مختارة من مجتمع إحصائي مع وسيط ذلك المجتمع، كما أن اختبار الإشارة لا يعتمد على قيمة الفرق بين الدرجات والوسيط العام، وإنما يتعامل فقط مع الإشارات من حيث كونها موجبة أو سالبة أو تأخذ صفراً والذي لا يدخل في المعالجة الإحصائية لأنه يعد محايداً، ولذلك فإن اختبار الإشارة يستخدم لتحديد اتجاه الفروق بين آراء أفراد العينة.

وقد تم استخدام الإشارة لاختبار فرضيات الدراسة، من خلال اختبار ما إذا كان وسيط آراء أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبانة، وكذلك على المجالات ككل يختلف إحصائياً عن وسيط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3)، والتي تمثل الرأي (محايد) في المجال الأول والثاني والثالث، من أجل معرفة ما إذا كان هناك موافقة جوهرية ومعنوية إحصائياً من أفراد العينة على عبارات الاستبانة أم لا.

وقد تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمي، نظراً لأن متغيرات الاستبانة (العبارات) هي متغيرات رتبية وبالتالي لا يناسبها الاختبارات المعلمية كاختبار T، وإنما تم الاستعاضة عن ذلك بالاختبارات اللامعلمية لعينة واحدة، وأفضلها وأكثرها مناسبة لبيانات الدراسة هو اختبار الإشارة.

مقياس الاستبانة :

المقياس المستخدم في استبانة الدراسة هو مقياس ليكرت الخماسي، وقد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وبالتالي كلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت شدة الموافقة على العبارة، في حين تزداد شدة المعارضة كلما اقتربنا من الدرجة (1)، أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلك يكون في الاتجاه المتردد. وهذا المقياس استخدم في المجال الأول والثاني والثالث.

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه:

(تتوفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في

فلسطين).

الفرضيات الفرعية:

1. تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

2. تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

3. تتوفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات

المساهمة.

4. تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

5. تتوفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

6. تتوفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

7. يتوفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

8. يتوفر الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.

9. تتوفر الصيانة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات

المساهمة.

10. تتوفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات

المساهمة.

11. تتوفر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات

المساهمة.

لاختبار الفرضية السابقة تم استخدام اختبار الإشارة، لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية إحصائية بين وسط آراء أفراد العينة على المجال الأول، والمتعلق بتوفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، ووسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو من الدرجة (3)، والتي تمثل صفة (محايد)، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك موافقة جوهرية من قبل أفراد العينة على توفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، والتي تضمنها المجال الأول بشكل عام أم لا. وفيما يلي نتيجة اختبار الإشارة على المجال الأول ككل، مصنفا في إحدى عشر عنصر، تتعلق بخصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين:

حيث تم استخدام اختبار الإشارة لاختبار الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى تردد أو اعتراض أفراد العينة على توفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، فيما لو كانت آراء أفراد العينة أقل من أو تساوي الدرجة 3، والتي تمثل الخيار (متردد) حسب المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وفق الترميز السابق ذكره، أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى موافقة أفراد العينة على توفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، فيما لو كانت آراء أفراد العينة أكبر من الدرجة 3. وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي وتحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد وهو الذيل الأعلى، كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة وفيما يلي نتيجة الاختبار:

من خلال الجدول رقم (4.4.1) يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني أن هناك فروق معنوية إحصائية بين وسط إجابات أفراد العينة على توفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، ووسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3). ويعزز هذه النتيجة أن الوسط العام لآراء أفراد العينة في معظمها يتراوح بين (3.248 - 4.077) وهي تمثل درجة الموافقة حسب المقياس المستخدم في استبانة الدراسة.

جدول رقم (4.4.1)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الأول تتوفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين

الوسط العام	مستوى المعنوية Sig	المجموع	عدد الإشارات السالبة والحياد	نسبة الإشارات الموجبة للمجموع	عدد الإشارات الموجبة	مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
4.0778	0.000	150	10	%93	140	1- السرعة
3.9967	0.000	150	10	%93	140	2- الدقة
3.6689	0.000	150	16	%89	134	3- الكفاءة والفعالية
3.7233	0.000	150	26	%83	124	4- المرونة
3.9867	0.000	150	10	%93	140	5- الموثوقية
3.7433	0.000	150	18	%88	132	6- الملاءمة
3.5467	0.000	150	42	%72	108	7- الشمول
3.7067	0.000	150	22	%85	128	8- أمن المعلومات والبيانات
3.9667	0.000	150	22	%85	128	9- الصيانة والخدمة
3.4633	0.000	150	42	%72	108	10- تكلفة البرامج
3.2480	0.043	150	64	%57	86	11- عنصر الرقابة الذاتية

مستوى المعنوية الإحصائي حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسط مقياس الاستبانة (3) - وسط آراء أفراد العينة)

الجدول السابق والذي يعرض نتائج المجال الأول: مدى توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، يشير إلى الآتي:

1. المتوسط الحسابي للفقرة "تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" هو (4.0778)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على توجه عام بالموافقة لدى الباحثين على توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (%93).

وهذا أمر عادي وله ما يبرره، حيث وجود أجهزة كمبيوتر بمواصفات عالية، وسرعة فائقة، وكذلك بعض الأنظمة المحوسبة تم إعدادها في بيئة التشغيل Dos وذلك لتشغيلها على أجهزة كمبيوتر بمواصفات متدنية في حينه.

2. للفقرة "تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة"، يبلغ المتوسط الحسابي (3.9967)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يعني موافقة غالبية المبحوثين على توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (93%).

وهذا أمر عادي وله ما يبرره، حيث أن شركات البرمجة تقوم بتوزيع برامجها في عدد كبير من الشركات المساهمة، وهي معنية بتصحيح الأخطاء في النظام حال وقوعها، وإعادة توزيعها على كل زبائنها بعد التنقيح ومعالجة الأخطاء.

3. نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة "تتوفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" هو (3.6689)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يوحي باتفاق المبحوثين على توفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (89%).

4. بالنظر للفقرة "تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" تبين أن المتوسط الحسابي هو (3.7233)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على وجود شبه إجماع من المبحوثين على توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (83%).

5. من خلال الفقرة "تتوفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" بلغ المتوسط الحسابي (3.9867)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة المبحوثين وبنسبة عالية وممتازة على توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (93%).

إن توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يكون نتيجة حتمية لتوفر الدقة في النظام، وبعد التأكد من سلامة التقارير والمعلومات الناتجة من النظام.

6. المتوسط الحسابي للفقرة "تتوفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" هو (3.7433)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، وهذا يدل على اتفاق المبحوثين على توفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (88%).

حيث أن البرامج معدة خصيصا لتلائم العمل في الشركات المساهمة، وكذلك وجود تنافس كبير في شركات البرمجة في هذا المجال لجعلها أكثر ملاءمة للشركة.

7. للفقرة "يتوفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" يبلغ المتوسط الحسابي (3.5467)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على وجود شبه إجماع من المبحوثين على توفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (72%).

وذلك نظرا للتنافس الشديد بين شركات البرمجة للارتقاء بمنتجاتها، لتكون شاملة ومتكاملة وتغطي حاجات الشركات المساهمة.

8. نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة "يتوفر أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" هو (3.7067)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، وهذا يعني وجود شبه إجماع لدى غالبية المبحوثين على توفر أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (85%).

إن توفير أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة ضروريا وحتمي، وذلك حفاظا على خصوصيات الشركة وأسرارها، وحرصا على أن تكون على مستوى المنافسة مع نظائرها.

9. بالنظر للفقرة "تتوفر الصيانة والخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" تبين أن المتوسط الحسابي هو (3.9667)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يعني موافقة المبحوثين وبنسبة عالية جدا على توفر الصيانة والخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (85%).

إن خدمات الصيانة تقوم بها جميع شركات البرمجة، ولكن بدرجات متفاوتة، مع العلم أن بعض الشركات المساهمة لا تقوم بدفع مقابل الخدمة والصيانة السنوية، وإنما تقوم باستدعاء المبرمج عند الحاجة إليه.

10. من خلال الفقرة "تتوفر تكلفة البرامج المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" بلغ المتوسط الحسابي (3.4633)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، وهذا يعطي مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين على توفر تكلفة البرامج المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (72%) .

11. في الفقرة "يتوفر عنصر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة" كان المتوسط الحسابي (3.2480)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.043) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة المبحوثين على توفر عنصر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة ولكن بنسبة متدنية، وقد أكد ذلك (57%) .

جدول رقم (4.4.2)

نتيجة اختبار الوسط الحسابي ونسبته المئوية ومستوى المعنوية في المجال الأول تتوفر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين

مستوى المعنوية Sig	الترتيب	النسبة المئوية	الوسط العام	مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية
0.000	1	%81.5	4.0778	1. السرعة
0.000	2	%79.9	3.9967	2. الدقة
0.000	3	%79.7	3.9867	3. الموثوقية
0.000	4	%79.3	3.9667	4. الصيانة والخدمة
0.000	5	%74.9	3.7433	5. الملاءمة
0.000	6	%74.5	3.7233	6. المرونة
0.000	7	%74.1	3.7067	7. أمن المعلومات والبيانات
0.000	8	%73.4	3.6689	8. الكفاءة والفعالية
0.000	9	%70.9	3.5467	9. الشمول
0.000	10	%69.3	3.4633	10. تكلفة البرامج
0.043	11	%64.9	3.2480	11. الرقابة الذاتية

من خلال الجدول السابق والذي يبين المتوسط الحسابي والنسبة المئوية ومستوى المعنوية لعناصر مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لاحظنا الآتي:

1. تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الأولى، بوزن نسبي (81.5%)، ومتوسط حسابي (4.0778)، وبمستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05) وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني إجماع أفراد العينة على ذلك.

2. تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الثانية، بوزن نسبي (79.9%)، ومتوسط حسابي (3.9967)، وبمستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وهذا يعني توجه عام بالموافقة لدى المبحوثين.

3. تتوفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الثالثة، بوزن نسبي (79.7%)، ومتوسط حسابي (3.9867)، وبمستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مما يدل على اتفاق معظم المبحوثين.

4. تتوفر الصيانة والخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الرابعة، بوزن نسبي (79.3%)، ومتوسط حسابي (3.9667)، وبمستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة تقديم الصيانة والخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، مما يعني اتفاق المبحوثين.

5. تتوفر الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الخامسة، بوزن نسبي (74.9%)، ومتوسط حسابي (3.7433)، وبمستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، مما يدل على موافقة المبحوثين.

6. تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة السادسة، بوزن نسبي 74.5%، ومتوسط حسابي (3.7233)، ومستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، مما يدل على وجود شبه إجماع لدى المبحوثين.

7. يتوفر أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة السابعة، بوزن نسبي 74.1%، ومتوسط حسابي (3.7067)، ومستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة أمن المعلومات والبيانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني اتفاق المبحوثين.

8. تتوفر الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الثامنة، بوزن نسبي 73.4% ومتوسط حسابي (3.6689)، ومستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الكفاءة والفعالية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني وجود شبه إجماع بالموافقة لدى غالبية المبحوثين.

9. يتوفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة التاسعة، بوزن نسبي 70.9% ومتوسط حسابي (3.5467)، ومستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، مما يعني موافقة المبحوثين وبنسبة عالية.

10. تتوفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة العاشرة، بوزن نسبي 69.3%، ومتوسط حسابي (3.4633)، ومستوى معنوية (0.000)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الرضا عن التكلفة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني وجود مؤشر إيجابي بالموافقة لدى المبحوثين.

11. يتوفر عنصر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الحادية عشر، بوزن نسبي 64.9%، ومتوسط حسابي (3.2480)، ومستوى معنوية (0.043)، أقل من (0.05)، وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة عنصر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني إجماع أفراد العينة على ذلك.

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن: **النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة، تتميز بالقدرة والإمكانيات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين.**

الفرضيات الفرعية:

1. تتوفر القدرة والإمكانيات الكافية، في النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة.

2. تتوفر قدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة على إشباع حاجات ورغبات كافة المستخدمين.

لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية إحصائية بين وسط آراء أفراد العينة على المجال الثاني والمتعلق بأن النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة في فلسطين، تتميز بالقدرة والإمكانيات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين، ووسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو من الدرجة (3)، والتي تمثل صفة (محايد)، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك موافقة جوهرية من قبل أفراد العينة على أن النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة في فلسطين، تتميز بالقدرة والإمكانيات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين، والتي تضمنها المجال الثاني بشكل عام أم لا. وفيما يلي نتيجة اختبار الإشارة على المجال الثاني ككل، مصنفاً في عنصرين، تتعلق بأن النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة في فلسطين، تتميز بالقدرة والإمكانيات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين:

حيث تم استخدام اختبار الإشارة لاختبار الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

HO: $M \leq 3$

H1: $M > 3$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى تردد أو اعتراض أفراد العينة أن النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة في فلسطين، تتميز بالقدرة والإمكانيات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين، فيما لو كانت آراء أفراد العينة أقل من أو تساوي الدرجة 3 والتي تمثل الخيار (متردد) حسب المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وفق الترميز السابق ذكره، أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى موافقة أفراد العينة على أن النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة في فلسطين، تتميز بالقدرة والإمكانيات اللازمة، لتلبية حاجات ورغبات كافة المستخدمين، فيما لو كانت آراء أفراد العينة أكبر من الدرجة 3 .

وسيتيم إجراء الاختبار الإحصائي وتحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد وهو الذيل الأعلى، كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وفيما يلي نتيجة الاختبار:

جدول رقم (4.4.3)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الثاني فحص مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

العناصر	عدد الإشارات الموجبة	نسبة الإشارات الموجبة للمجموع	عدد الإشارات السالبة والحياد	مستوى المعنوية Sig	الوسط العام
1. القدرة والإمكانيات	120	80%	30	0.000	3.8000
2. إشباع الحاجات	108	72%	42	0.000	3.6613

مستوى المعنوية الإحصائي حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسط مقياس الاستبانة (3) - وسط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني أن هناك فروق معنوية إحصائياً بين وسط إجابات أفراد العينة على توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المطبق، ووسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3).

ويعزز هذه النتيجة أن الوسط العام لآراء أفراد العينة هو (3.6613-3.8000) وهي تمثل درجة الموافقة حسب المقياس المستخدم في استبانة الدراسة.

الجدول السابق والذي يعرض نتائج المجال الثاني: مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المطبق، يشير إلى الآتي:

1. المتوسط الحسابي للفقرة "تتوفر القدرة والإمكانيات الكافية، في النظم الإلكترونية المطبقة حاليا في الشركات المساهمة" هو (3.8000)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على وجود شبه إجماع من المبحوثين على توفر القدرة والإمكانيات الكافية، في النظم الإلكترونية المطبقة حاليا في الشركات المساهمة، وقد أكد ذلك (80%).

وهذا أمر واضح ومفهوم، حيث يوجد في فلسطين كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على إعداد وتطوير نظم معلومات محاسبية وإمكانيات عالية، حيث يتم متابعة كل ما هو جديد في عالم البرامج المحاسبية الإلكترونية.

2. للفقرة "تتوفر قدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة حاليا في الشركات المساهمة على إشباع حاجات ورغبات كافة المستخدمين" بلغ المتوسط الحسابي (3.6613)، و مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يعني موافقة غالبية المبحوثين على أنه تتوفر قدرة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة حاليا في الشركات المساهمة على إشباع حاجات ورغبات كافة المستخدمين، وقد أكد ذلك (72%).

إن شركات إعداد الأنظمة المحوسبة تقوم وباستمرار بدراسة حاجات الأفراد في الشركات المساهمة، وتتنافس لتحقيق مطالبهم وإشباع حاجاتهم، حيث أن ذلك له عائد ومردود على مستقبل شركات البرمجة.

جدول رقم (4.4.4)

نتيجة اختبار الوسط الحسابي ونسبته المئوية في المجال الثاني فحص مدى توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني المطبق

العناصر	الوسط العام	النسبة المئوية	الترتيب	مستوى المعنوية Sig
1. القدرة والإمكانات	3.8000	%76	1	0.000
2. إشباع الحاجات	3.6613	%73	2	0.000
المجموع				

من خلال الجدول السابق، والذي يبين المتوسط الحسابي والنسبة المئوية ومستوى المعنوية لعناصر توفر القدرة والإمكانات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لاحظنا الآتي:

1. تتوفر القدرة والإمكانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الأولى، بوزن نسبي (%76)، ومتوسط حسابي (3.8000)، وبمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05) وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة توفر القدرة والإمكانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني إجماع أفراد العينة على ذلك.

2. تتوفر قدرة إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الثانية، بوزن نسبي (%73)، ومتوسط حسابي (3.6613)، وبمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05) وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني موافقة المبحوثين على ذلك.

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أنه: تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.

الفرضيات الفرعية:

1. يتوفر عنصر مسايرة التطوير، وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي.
2. تتوفر الكفاءة والخبرة لدى شركات البرمجة في فلسطين.
3. تعتمد شركات البرمجة في فلسطين على الذات في إعداد الأنظمة.

لاختبار الفرضية السابقة فقد تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كان هناك فروق معنوية إحصائية بين وسط آراء أفراد العينة على المجال الثالث والمتعلق بأنه تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، ووسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو من الدرجة (3)، والتي تمثل صفة (محايد)، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك موافقة جوهرية من قبل أفراد العينة على أنه تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والتي تضمنها المجال الثالث بشكل عام أم لا. وفيما يلي نتيجة اختبار الإشارة على المجال الثالث ككل، مصنفا في ثلاث عناصر، تتعلق بأنه تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.

حيث تم استخدام اختبار الإشارة لاختبار الفرضية الإحصائية الموجهة التالية:

$$H_0: M \leq 3$$

$$H_1: M > 3$$

وتشير الفرضية الإحصائية العدمية H_0 إلى تردد أو اعتراض أفراد العينة أنه تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، فيما لو كانت آراء أفراد العينة أقل من أو تساوي الدرجة 3، والتي تمثل الخيار (متردد) حسب المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وفق الترميز السابق ذكره، أما الفرضية البديلة H_1 فتشير إلى موافقة أفراد العينة على أنه تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، فيما لو كانت آراء أفراد العينة أكبر من الدرجة 3.

وسيتم إجراء الاختبار الإحصائي، وتحديد مستوى المعنوية على أساس ذيل واحد وهو الذيل الأعلى، كما هو واضح من الفرضية البديلة السابقة، وفيما يلي نتيجة الاختبار:

جدول رقم (4.4.5)

نتيجة اختبار الإشارة للمجال الثالث مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية

العناصر	عدد الإشارات الموجبة	نسبة الإشارات الموجبة للمجموع	عدد الإشارات السالبة والحياد	المجموع	مستوى المعنوية Sig	الوسط العام
1. مسايرة التطور	102	68%	48	150	0.000	3.5333
2. الخبرة والكفاءة	122	81%	28	150	0.000	3.7378
3. الاعتماد على الذات	118	79%	32	150	0.000	3.6978

مستوى المعنوية الإحصائي حسب عند $\alpha = 0.05$

تم تحديد الإشارات على أساس (وسط مقياس الاستبانة (3) - وسط آراء أفراد العينة)

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قيمة اختبار الإشارة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني أن هناك فروق معنوية إحصائياً بين وسط إجابات أفراد العينة على توفر مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، ووسط المقياس المستخدم في استبانة الدراسة وهو الدرجة (3). ويعزز هذه النتيجة أن الوسط العام لآراء أفراد العينة يتراوح بين (3.5333 - 3.7378)، وهي تمثل درجة الموافقة حسب المقياس المستخدم في استبانة الدراسة.

الجدول السابق والذي يعرض نتائج المجال الثالث: تواكب شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، يشير إلى الآتي:

1. بالنظر إلى الفقرة "يتوفر عنصر مسايرة التطوير، وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي" تبين أن المتوسط الحسابي هو (3.5333)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على موافقة المبحوثين على توفر عنصر مسايرة التطوير، وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي، وقد أكد ذلك (68%).

حيث يوجد متابعة مستمرة للتطورات التكنولوجية في كثير من شركات البرمجة في فلسطين، ويتضح ذلك جلياً في تطوير شركات البرمجة لأنظمتها، وتحويلها من نظام Dos إلى

نظام Windows في كثير من الأنظمة، والبعض الآخر في طريقه إلى التطوير والعمل في بيئة النوافذ.

2. بلغ المتوسط الحسابي للفقرة "يتوفر عنصر توفر الكفاءة والخبرة لدى شركات البرمجة في فلسطين" (3.7378)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يدل على وجود شبه إجماع من المبحوثين على توفر الكفاءة والخبرة لدى شركات البرمجة في فلسطين، وقد أكد ذلك (81%).

ويتضح ذلك من خلال قوة نظم المحاسبة الإلكترونية الموجودة في الأسواق، والتطوير الدائم للكثير منها، والاستفادة من كل ما هو جديد في عالم البرمجة، وإصلاح المشاكل حال وقوعها.

3. نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرة "تعتمد شركات البرمجة في فلسطين على الذات في إعداد الأنظمة" هو (3.6978)، ومستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يعني موافقة غالبية المبحوثين على توفر اعتماد شركات البرمجة في فلسطين على الذات في إعداد الأنظمة، وقد أكد ذلك (79%).

ويتضح ذلك من خلال قدرة العاملين في الشركات المنتجة للأنظمة المحوسبة على تطويرها، وإمداد الشركات المساهمة بكل ما يلزم، وكذلك إجراء التعديلات اللازمة فيها وخاصة حال تغيير القوانين السائدة. وينبغي ملاحظة وجود بعض الأنظمة المستوردة من الخارج والتي يجري تعريبها وتطويرها.

جدول رقم (4.4.6)

نتيجة اختبار الوسط الحسابي ونسبته في المجال الثالث مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية

العناصر	الوسط العام	النسبة المئوية للوسط الحسابي	الترتيب	مستوى المعنوية Sig
الخبرة والكفاءة	3.7378	%74.7	1	0.000
الاعتماد على الذات	3.6978	%73.9	2	0.000
مسايرة التطور	3.5333	%70.7	3	0.000

من خلال الجدول السابق والذي يبين المتوسط الحسابي والنسبة المئوية ومستوى المعنوية

لعناصر مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية لاحظنا الآتي:

1. تتوفر الخبرة والكفاءة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الأولى، بوزن نسبي (74.7%)، ومتوسط حسابي (3.7378)، وبمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05) وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الخبرة والكفاءة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني إجماع أفراد العينة على ذلك.

2. يتوفر الاعتماد على الذات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الثانية، بوزن نسبي (73.9%) ومتوسط حسابي (3.6978)، وبمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05) وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة الخبرة والكفاءة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يعني اتفاق المبحوثين على ذلك.

3. يتوفر مسايرة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة: تبين أن هذا العنصر احتل المرتبة الثالثة، بوزن نسبي (70.7%) ومتوسط حسابي (3.5333)، وبمستوى معنوية (0.000) أقل من (0.05) وهذا يدل على المستوى العالي لدرجة مسايرة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين، وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على ذلك.

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على أنه: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

4. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

5. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الرقابة الذاتية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

قام الباحث باستخدام معامل الارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين في الشركات المساهمة في فلسطين. وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.4.7)

معاملات ارتباط سبيرمان بين خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين

الرقم	خصائص الجودة في نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني	معامل ارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
1	تتوفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.671	0.000
2	تتوفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.495	0.000
3	تتوفر الكفاءة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.696	0.000
4	تتوفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.724	0.000
5	تتوفر الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة.	0.470	0.000

مستوى الدلالة الإحصائية حسب عند $\alpha = 0.05$

يلاحظ من خلال الجدول السابق، ولاختبار الفرضية الفرعية الأولي:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

تبين أن معامل الارتباط بين سرعة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين (0.671) ارتباط قوي عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو أنه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

وهذا له ما يبرره، حيث أن المستخدمين للأنظمة المحوسبة معنيين بدرجة كبيرة على توفر سرعة الحصول على التقارير اللازمة من الأنظمة المحوسبة، وكذلك سرعة الأداء للعمل اليومي، وإن المستخدمين للأنظمة المحوسبة في حاجة ماسة للسرعة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

تبين أن معامل الارتباط بين دقة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين (0.495) ارتباط قوي عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو أنه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

وهذا أمر طبيعي، حيث المفروض أن تكون المعلومات والتقارير الصادرة من النظام تتميز بالدقة، حيث ينبغي على هذه المعلومات اتخاذ القرارات المصيرية للشركة، ولذلك فإن هذا يؤكد أن دقة البرامج أمر هام لإشباع حاجات المستخدمين.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

تبين أن معامل الارتباط بين كفاءة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين (0.696) ارتباط قوي عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو أنه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

وهذا أمر ضروري حيث إن توفر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يساعد المحاسبين وأصحاب الأعمال على إنجاز أعمالهم بانتظام وبمهنية عالية. ولذلك فإن الحاجة تتطلب توفر الكفاءة والفاعلية في النظام، وهذا ما تؤكد النتيجة أعلاه.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

تبين أن معامل الارتباط بين المرونة خلال الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين (0.724) ارتباط قوي عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو أنه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

وهو ارتباط قوي، حيث أن مرونة التعامل مع النظام، وخلوه من التعقيدات الغير ضرورية، وسهولة الاستجابة لحاجات المستخدمين هو أمر ضروري لتسيير العمل اليومي.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، واختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

تبين أن معامل الارتباط بين توفر الرقابة خلال الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين (0.470) ارتباط قوي عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو أنه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

وهي نسبة غير مرتفعة، حيث أن الكثير ممن يستخدمون الأنظمة المحاسبية الإلكترونية هم من المحاسبين من ذوي البكالوريوس أو الشهادات الأقل. ولذلك فإن الرقابة الزائدة في الأنظمة المحاسبية الإلكترونية قد تسبب له إزعاج وخاصة في تعديل وحذف السندات والفواتير بعد صدورها، ويتهربون من رقابة النظام حتى لا يتم ظهور ما وقع فيه المحاسب من أخطاء

مهنية عند تسجيل القيود والسندات والفواتير. هذا على الرغم أن شريحة كبيرة تحتاج لهذه الرقابة لأنها تكون حسب قناعتهم في مصلحة العمل.

اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة والتي تنص على أنه: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

قام الباحث باستخدام معامل الارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين في الشركات المساهمة في فلسطين. وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.4.8)

معاملات ارتباط سبيرمان بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	معامل ارتباط سبيرمان	مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية	الرقم
0.000	0.703	مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية	1

يلاحظ من خلال الجدول السابق، واختبار الفرضية:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

تبين أن معامل الارتباط بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين (0.703) ارتباط قوي عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل وهو أنه:

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، والقدرة على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

إن قوة الارتباط بين مواكبة التطور في شركات البرمجة، وتلبية حاجات ورغبات المستخدمين له ما يبرره، حيث أن المحاسبين معنيين بتطوير أنفسهم، وكثيرا ما يتابعون التطورات المهنية، وهم من حملة Acpa أو الماجستير في المحاسبة، هذا بالإضافة إلى أن التطوير يجعل المستخدم للنظام في حالة ارتقاء، مما يقضي على الملل والعمل الروتيني الذي يقضي على المواهب. وإن هذه الأمر قد حدا بالكثير من الشركات المساهمة إلى تغيير الأنظمة المحوسبة لديها إلى أنظمة أخرى أكثر تطورا وملاحقة لكل ما هو جديد في عالم البرمجة. ويتضح ذلك أيضا من خلال إقبال الشركات على الأنظمة المحوسبة المعدة في بيئة Windows، وتركهم للأنظمة المعدة في بيئة Dos.

اختبار الفرضية الرئيسية السادسة والتي تنص على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كل من مواصفات الجودة، والقدرة على تلبية الحاجات، ومواكبة التطورات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم. وتنبثق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين سرعة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دقة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كفاءة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الملاءمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الصيانة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التكلفة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
11. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
12. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإمكانيات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
13. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.
14. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متابعة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

لاختبار الفروض السابقة قام الباحث باستخدام اختبار كروسكال ولاس لاختبار الدلالة الإحصائية لمواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، تبعا لنوع النظام المستخدم، بالإضافة إلى إيجاد المتوسطات الحسابية كما هي في الجدول التالي:

جدول رقم (4.4.9)

المقارنة بين مواصفات الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

مستوى الدلالة	مربع كاي	المتوسطات الحسابية						خصائص النظام
		النظام المحاسبي الإلكتروني						
		المتوسط	الأصيل	الذكي	الممتاز	السحري	بابل	
0.000	26.555	4.0778	4.1577	3.5606	4.3205	4.3667	3.8704	السرعة
0.013	12.603	3.9967	3.7410	3.8182	4.2500	4.2500	3.9444	الدقة
0.000	24.916	3.6689	3.7410	3.2197	3.8462	3.5500	3.7315	الكفاءة
0.000	27.575	3.7233	3.7399	3.2159	3.1635	3.8000	3.5972	المرونة
0.001	18.972	3.9867	3.9946	3.7091	4.2923	4.0400	3.8222	الموثوقية
0.024	11.203	3.7433	3.7703	3.4545	3.9423	3.6500	3.7500	الملاءمة
0.000	24.222	3.5467	3.6255	3.5548	3.0330	3.6286	3.6825	الشمول
0.000	32.512	3.7067	3.7297	2.8485	4.1282	3.9667	3.9047	الأمن
0.000	52.042	3.9667	3.8986	2.7955	4.2692	3.5000	3.8333	الصيانة
0.000	31.173	3.4633	3.4730	2.4318	4.0577	3.7500	3.6667	التكلفة
0.000	51.130	3.2480	3.1270	2.3727	3.8923	3.0000	4.0222	الرقابة
0.072	8.588	3.8000	3.7027	3.6818	4.1154	3.9000	3.8333	الإمكانيات
0.012	12.880	3.6613	3.7054	3.333	3.9487	3.5333	3.5370	الحاجات
0.038	16.975	3.6563	3.8018	2.9798	3.8889	3.4444	3.667	مواكبة التطور
		3.7318	3.7292	3.2126	3.9392	3.7414	3.7758	متوسط الإجمالي

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين سرعة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر سرعة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية السحري (4.3667)، الممتاز (4.3205)، الأصيل (4.1577)، بابل (3.8704)، الذكي (3.5606). مما يظهر تقدم نظام السحري عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر السرعة يليها نظام الممتاز، ثم نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام المحاسب الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر السرعة فهي (26.555)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين سرعة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

وهذا يؤكد التفاوت في الأنظمة المحسوبة من ناحية سرعة الأداء، حيث يختلف ذلك باختلاف نوع النظام المستخدم، وهل هو نظام تم إعداده في بيئة Dos أو Windows. وكذلك نوع جهاز الحاسوب المستخدم وهل هو جهاز بمواصفات عالية أم لا، وكذلك نوع الربط بين الأجهزة المستخدمة، وهل هو جهاز حاسوب واحد أو شبكة داخلية أو شبكات داخلية وخارجية.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دقة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر دقة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية السحري (4.2500)، الممتاز (4.2500)، بابل (3.9444)، الذكي (3.8182)، الأصيل (3.7410)، مما يظهر تقدم نظام السحري ونظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الدقة، ثم يليها نظام بابل، ثم نظام الذكي، ثم نظام الأصيل. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الدقة فهي (12.603)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض

الفرض الصفري للفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين دقة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث أن البرامج المحوسبة تختلف فيما بينها من حيث دقة النتائج وسلامتها. ويؤكد ذلك وجود بعض الأنظمة تعطي نتائج وتقارير متضاربة أو خاطئة، أو بيانات غير منطقية في بعض الأحيان، وتحتاج دائما إلى التدخل المباشر من قبل المبرمجين، لإصلاح الخلل حال وقوعه.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كفاءة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر كفاءة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (3.8462)، الأصيل (3.7410) بابل (3.7315)، السحري (3.5500)، ، الذكي (3.2197)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر كفاءة الأداء يليها نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام السحري، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر كفاءة الأداء فهي (24.916)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كفاءة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث تتفاوت البرامج المحاسبية من حيث كفاءتها وفعاليتها، ويعتمد ذلك على نوع بيئة النظم أو Windows، وكفاءة الكوادر والطواقم البشرية العاملة في شركات البرمجة.

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر مرونة الأداء في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية السحري (3.8000)، الأصيل (3.7399)، بابل (3.5972)، الذكي (3.2159)، الممتاز (3.1635)، مما يظهر تقدم نظام السحري عن باقي الأنظمة الأخرى

من حيث توفر مرونة الأداء يليها نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام الذكي، ثم نظام الممتاز. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر المرونة فهي (27.575)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

تتفاوت البرامج المحاسبية الإلكترونية من حيث مرونتها في تلبية ما يحتاجه المستخدم، ويعتمد ذلك على قوة البناء في البرنامج وهل هو نظام من صناعة محلية أو نظام مستورد من الخارج، وتم إجراء التعديلات عليه.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (4.2923)، السحري (4.0400)، الأصيل (3.9946)، بابل (3.8222)، الذكي (3.7091)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الموثوقية يليها نظام السحري، ثم نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الموثوقية فهي (18.972)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الخامسة وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الموثوقية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث تتفاوت البرامج في ذلك، بسبب وجود أخطاء في التقارير الصادرة عن بعض البرامج، يؤدي إلى فقدان الموثوقية بها، وضرورة الحاجة إلى التدقيق الدائم للمخرجات والتقارير.

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الملاعبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الملاعبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (3.9423)، الأصيل (3.7703)، بابل (3.7500)، السحري (3.6500)، الذكي (3.4545)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الملاعبة، يليها نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام السحري، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الملاعبة فهي (11.203)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية السادسة وقبول الفرض البديل وهو أنه: . توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الملاعبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث تتفاوت ملاعبة الأنظمة الإلكترونية للشركات المساهمة، وخاصة في حالة توسع عمل الشركة وفتح مشاريع وأفكار جديدة، مع كون النظام المحاسبي الإلكتروني قديم وغير خاضع للتطوير حسب حاجات المنشأة. وهناك بعض الأنظمة تعمل في بيئة Dos في الشركات المساهمة منذ فترات طويلة.

7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بابل (3.6825)، السحري (3.6286)، الأصيل (3.6255)، الذكي (3.5548)، الممتاز (3.0330)، مما يظهر تقدم نظام بابل عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الشمول، يليها نظام السحري، ثم نظام الأصيل، ثم نظام الذكي، ثم نظام الممتاز. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الشمول فهي (24.222)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية السابعة وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الشمول في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث تتفاوت البرامج المحوسبة من ناحية شمولها لتغطي كل ما تحتاج الشركات المساهمة.

8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (4.1282)، السحري (3.9667)، بابل (3.9047)، الأصيل (3.7297)، الذكي (2.8485)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الأمن، يليها نظام السحري، ثم نظام بابل، ثم نظام الأصيل، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الأمن فهي (32.512)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الثامنة وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الأمن في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث إن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات المساهمة تتفاوت فيما بينها من حيث توفر الحماية والأمن فيها. وهذا يرجع إلى مدى قوة إعداد النظام ومدى وجود الرقابة والضبط الداخلي فيه، ومدى ملاءمته للشركات المساهمة.

9. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الصيانة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الصيانة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (4.2692)، الأصيل (3.8986)، بابل (3.8333)، السحري (3.5000)، الذكي (2.7955)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث جودة الصيانة، يليها نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام السحري، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر جودة الصيانة فهي (52.042)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض

الفرض الصفري للفرضية الفرعية التاسعة وقبول الفرض البديل وهو أنه: . توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الصيانة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

حيث إن شركات البرمجة تتفاوت فيما بينها من حيث درجة جودة الصيانة والخدمة المقدمة للشركات المساهمة، ويؤثر على ذلك مدى وجود عقد الصيانة السنوية، حيث أنه في حال وجود عقد صيانة تكون شركات البرمجة ملزمة بتقديم خدمات الصيانة الدورية، وكذلك عند الطلب. أما في حالة عدم وجود عقد صيانة، فإن تقديم خدمة الصيانة تكون عند الطلب.

10. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التكلفة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر التكلفة المناسبة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (4.0577)، السحري (3.7500)، بابل (3.6667)، الأصيل (3.4730)، الذكي (2.4318)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر التكلفة المناسبة، يليها نظام السحري، ثم نظام بابل، ثم نظام الأصيل، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر التكلفة فهي (31.173)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية العاشرة وقبول الفرض البديل وهو أنه: . توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين التكلفة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

تتفاوت أسعار نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لجودة النظام، وتبعاً لسياسة الشركة المنتجة، ويلاحظ أن بعض الشركات على استعداد لبيع النظام الخاص بها بأي سعر ولو كان زهيداً. فيما يتمسك الآخرون بسعر شبه ثابت للنظام، وذلك يؤدي إلى منافسة ومضاربة تؤدي إلى حدوث اضطراب في سوق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

11. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بابل (4.0222)، الممتاز (3.8923)، الأصيل (3.1270). السحري (3.0000)، الذكي (2.3727)، مما يظهر تقدم نظام بابل عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الرقابة، يليها نظام الممتاز، ثم نظام الأصيل، ثم نظام السحري، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الرقابة فهي (51.130)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الحادي عشر وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

تتفاوت نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث درجة توفر الرقابة الذاتية فيها، مع ملاحظة وجود نظام رقابة قوي في بعض البرامج بحيث تكون عامل ضبط ورقابة للأداء في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

12. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإمكانيات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الإمكانيات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (4.1154)، السحري (3.9000)، بابل (3.8333)، الأصيل (3.7027)، الذكي (3.6818)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر الإمكانيات، يليها نظام السحري، ثم نظام بابل، ثم نظام الأصيل، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر الإمكانيات فهي (8.588)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الثاني عشر وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين الإمكانيات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

تتفاوت القدرات والإمكانات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تبعاً للكفاءات والخبرات البشرية في شركات البرمجة، ومدى متابعة التطورات وما يستجد في عالم المحاسبة.

13. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (3.9487)، الأصيل (3.7054)، بابل (3.5370)، السحري (3.5333)، الذكي (3.333)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر إشباع الحاجات، يليها نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام السحري، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر إشباع الحاجات فهي (12.880)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الثالثة عشر وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين إشباع الحاجات في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

تتفاوت نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قدرتها على إشباع حاجات المستخدمين، ويتوقف ذلك على نوع الحاجات التي يرنو لها المستخدم، ومدى وعيه وثقافته من الناحية المهنية.

14. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متابعة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

من خلال الجدول السابق، تبين أن المتوسط الحسابي لمدى توفر متابعة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الممتاز (3.8889)، الأصيل (3.8018)، بابل (3.667)، السحري (3.4444)، الذكي (2.9798)، مما يظهر تقدم نظام الممتاز عن باقي الأنظمة الأخرى من حيث توفر متابعة التطور، يليها نظام الأصيل، ثم نظام بابل، ثم نظام السحري، ثم نظام الذكي. أما بالنسبة لقيمة مربع كاي المحسوبة لمدى توفر متابعة التطور فهي (16.975)، وهي أقل من القيمة الجدولية، مما يظهر دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$). مما يدل على رفض الفرض الصفري للفرضية الفرعية الرابعة عشر وقبول الفرض البديل وهو أنه: توجد

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين متابعة التطور في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم. تتفاوت شركات إنتاج نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث متابعة التطورات التكنولوجية، ويتوقف ذلك على قدرات الطواقم البشرية وتفرغهم، ومدى متابعتهم لما يستجد في عالم الكمبيوتر والبرمجة.

من خلال الجدول السابق، ومن قراءة المتوسط الحسابي الإجمالي، فإنه يمكن ترتيب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، من حيث مدى توفر مواصفات وخصائص الجودة فيها وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4.4.10)

يوضح ترتيب نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من حيث مواصفات وخصائص

الجودة

الترتيب	المتوسط الحسابي لمواصفات وخصائص الجودة	النظام
1	3.9392	نظام الممتاز
2	3.7758	نظام بابل
3	3.7414	نظام السحري
4	3.7292	نظام الأصيل
5	3.2126	نظام الذكي
	3.7318	المتوسط

ومن خلال ما سبق، من تفسير للنتائج السابقة في الجدولين السابقين تم قبول الفرضية: أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين كل من مواصفات الجودة، والقدرة على تلبية الحاجات، ومواكبة التطورات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة تعزى إلى نوع النظام المستخدم.

وتظهر النتائج السابقة مدى التقارب بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المتوسط الإجمالي لخصائص الجودة بينها، وقد كانت على الترتيب: نظام الممتاز، ثم يليه نظام بابل، ثم نظام السحري، ثم الأصيل، ثم الذكي. وهذا يعزى إلى أن نظم المعلومات المحاسبية

الإلكترونية، يتوفر في كل منها بعض خصائص الجودة وبدرجات عالية تفوق على غيرها من الأنظمة الأخرى، أما في المحصلة النهائية فيوجد تقارب بينها وإلى حد كبير.

النتائج التوصيات

النتائج:

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة، تكشف بعض النتائج التي يوردها الباحث فيما يلي:

أولاً: تتوفر مواصفات وخصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة في فلسطين، وبدرجات متفاوتة.

ثانياً: النظم الإلكترونية المطبقة حالياً في الشركات المساهمة تتوفر فيها القدرة والإمكانات الكافية، وكذلك توفر إشباع حاجات ورغبات المستخدمين.

ثالثاً: إن شركات البرمجة الفلسطينية تتوفر فيها عنصر مسايرة التطوير، ويتوفر فيها الكفاءة والخبرة، وتعتمد على نفسها في إعداد نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

رابعاً: توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين، وكانت حسب الترتيب التالي:

1. توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر السرعة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
2. توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر الدقة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
3. توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر الكفاءة والفاعلية في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
4. توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر المرونة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
5. توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وقدرة هذه النظم على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

خامسا: توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر خاصية مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية، وقدرة النظم الحاسوبية الخاصة بهذه الشركات على تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.

سادسا: يوجد تفاوت واختلاف بين نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، من حيث توفر مواصفات وخصائص الجودة فيها.

سابعاً: تم إعداد تصور للمواصفات الخاصة بنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، يوضح العناصر والمواصفات واللوازم الضرورية، والتي يجب توفرها كحد أدنى في أي نظام إلكتروني محوسب.

التوصيات:

أولاً: ضرورة اهتمام الشركات المنتجة لنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية الخاصة بالشركات المساهمة بالأمر التالي:

1. العمل على تطوير مواصفات وخصائص الجودة (السرعة، الدقة، المرونة،... الخ) في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والارتقاء بها في هذا الاتجاه.
2. ضرورة وضع الضوابط الرقابية اللازمة على صلاحيات استخدام البرامج، بما يسمح بتلبية حاجات ورغبات المستخدمين لأنظمة المعلومات الحاسوبية الإلكترونية في الشركات المساهمة وفي ظل وجود تلك الضوابط، وبما لا يتعارض مع القواعد والأعراف الحاسوبية.
3. ضرورة الاهتمام بمواكبة التطورات التكنولوجية والتحويل من نظام Dos إلى نظام Windows.
4. أن تقوم شركات البرمجة بالارتقاء بنظم المعلومات التي توفرها الأنظمة المستخدمة وتحقيق متطلبات وخصائص الجودة الشاملة في تلك النظم.
5. العمل على توفير المقومات والخصائص المتعلقة بنظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، لتحقيق أفضل استفادة ممكنة منه.
6. الاستجابة لطلبات السوق بخصوص التسهيلات في نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، وبما لا يتعارض مع مبادئ المحاسبة والتدقيق والأعراف السائدة، وتؤثر سلباً على نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: ضرورة إجراء الدراسة العميقة والواعية عند اتخاذ قرار باستخدام أي من البرامج وفقاً لما تنتجه من نظم معلومات، أو تطويره أو استبداله، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرة في هذا الخصوص من المهنيين.

ثالثاً: لما كان غياب الرقابة على أداء برامج المحاسبة الإلكترونية يؤدي إلى تسهيل التهرب الضريبي، لذلك يستوجب الأمر قيام وزارة المالية بممارسة دورها فاعلاً في توجيه العمل بواسطة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، عن طريق تشكيل لجنة دائمة مختصة تكون مهمتها:

- الفحص والمتابعة الميدانية لعمل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، والتأكد من الالتزام بمبادئ المحاسبة والتدقيق، والأعراف السائدة.
- أن يكون منح التصاريح الخاصة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في الشركات المساهمة، مرتبطاً باستيفائها الشروط والمواصفات القياسية المتعارف عليها دولياً ومتابعة ذلك.

رابعاً: أن تقوم كليات التجارة - قسم المحاسبة في الجامعات الفلسطينية بوضع آليات مناسبة، تضمن التنويع في تدريس أنظمة المعلومات المحاسبية في الجامعات المحلية بما يضمن المساواة، وعدم استغلال الجامعات كأداة لتسويق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على حساب أخرى.

المراجع العلمية

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

- أبو النور، محمد محمد، (1979)، "أسلوب النظم كمدخل استراتيجي لدراسة المعلومات"، المجلة العربية للمعلومات، العدد الثالث.
- أبو سبت، صبري فايق عبد الجواد، (2005)، "تقييم نظم المعلومات الإدارية في صنع القرارات الإدارية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أحمد، بسام محمود، (2006)، "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- أحمد، جهاد عبد الله، (1999)، "ماذا نعني بضبط الجودة"، مجلة اليرموك، العدد الخامس والستون، أيلول.
- إدريس، ثابت عبد الرحمن، (2003)، "نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- أوبان، عبد الله، (1998)، "القوائم والتقارير المحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخدامها لأغراض التحليل المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين.
- أيوب، ناديا، (1987)، "نظم المعلومات واتخاذ القرار الإداري"، مجلة جامعة دمشق في العلوم الإنسانية، المجلد 3 العدد: الجزء الأول.
- البكري، سونيا محمد، (2000)، "نظم المعلومات الإدارية- المفاهيم الأساسية"، الدار الجامعية - كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- جاموس، ياسر، (1991)، "مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.
- جمعة والعرايب والزعبي، أحمد حلمي وعصام فهد وزياد أحمد، (2003)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جمعية المجمع العربي (2)، (2001)، "المحاسبة الإدارية: المفاهيم الأساسية"، مطابع الشمس، عمان.
- جمعية المجمع العربي (4)، (2001)، "إدارة واستراتيجيات العمليات"، مطابع الشمس، عمان.

- الحسنية، سليم إبراهيم، (2002)، "نظم المعلومات الإدارية (نما)" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- حسين، أحمد حسين علي، (1997)، "نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية"، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
- الحنطاوي، محمد يوسف، (2001)، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، (1997)، " مدخل معاصر في: نظم المعلومات المحاسبية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- سلطان، إبراهيم، (2000)، "نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الشبلي، هيثم حمودة ، (2002)، " تطبيقات الحاسوب في إدارة الأعمال والتسويق" ، الطبعة الأولى ، عمان دار المعنز .
- الشريف، حرية شعبان، (2006)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشنتف، يوسف أحمد سعيد، (2000)، "دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات، دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة بقطاع غزة"، رسالة ماجستير، جامعة الملكة أروى للعلوم الأكاديمية، اليمن.
- الصباغ، عماد عبد الوهاب، (2002)، "علم المعلومات"، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- الصوفي، حمدان، (2004)، "مفهوم الجودة ومقوماتها في الإسلام"، مجلة الجودة في التعليم العالي، المجلد الأول، العدد الأول، آب (2004).
- صيام، وليد زكريا، (2004)، "تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني السادس (مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد)، عمان.
- طه، طارق، (2000)، "مقدمة نظم المعلومات الإدارية والحاسبات الآلية"، الطبعة الثالثة، شركة الجلال للطباعة، القاهرة.
- عبد الهادي، محمد فتحي و بوعزة، عبد المجيد صالح، (1995)، "المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات"، المجلة العربية للمعلومات، المجلد السادس، العدد الثاني.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن و عبد الحق، كايد (1989)، "البحث العلمي"، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- العقيلي، صالح أرشيد و البلشة، خالد أمين و المدني، علي محمود (1987)، "الحاسوب المعدات - البرمجيات"، الطبعة الأولى، الكرك، الأردن.
- غراب، كامل و حجازي، فادية (1999)، " نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري"، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.
- غنيم، ماهر أحمد محمود، (2004)، " دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- قاسم، عبد الرازق محمد، (2004)، "نظم المعلومات المحاسبية"، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- مشرف، فريد نصر، (2003)، "برمجة التطبيقات المحاسبية"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- مندورة، محمد محمود و درويش، محمد جمال الدين، (1994)، "التخطيط الاستراتيجي لنظم المعلومات"، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- منصور، عوض وأبو النور، محمد (1989)، "مقدمة في تحليل النظم"، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- موسكوف، ستيفن و سيمكن، مارك (1989)، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات"، ترجمة (كمال الدين سعيد)، دار المريخ للنشر، الرياض.
- موسكوف، ستيفن و سيمكن، مارك (2002)، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات"، ترجمة (كمال الدين سعيد)، دار المريخ للنشر، الرياض.
- نصر، شاهر أحمد (2003)، "عصر المعلومات"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 679، اتحاد الكتاب العرب، طرطوس، سوريا.
- الهادي، محمد محمد، (2002)، "إدارة الجودة الشاملة لمرافق المعلومات"، مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والعلوم، العدد السابع عشر.

المراجع الإنجليزية

- Aggarwal, Ajesh, and Rezaee, Zabihollah, 1996, Total Quality management for Bridging the Expectation Gap in System Development , International Journal of Project Management.
- Anderson, R.G. (1989), "Data Processing: Practice", London: Pitman Pub. Co.

- Brown, R. (1989), PBX: Office Controller Exchangees, Telecommunications.
- Couger, J.D. & F.R. Mcfadden (1975), "Introduction To Computer Based Information Systems.", New York, John Wiley & Sons Inc.
- Laudon, Kenneth C. , Laudon, Jane P. (2002), Management Information Systems, "Managing The digital Firm", Seventh Edition. New Jersey, Prentice – Hall, Inc.
- Lucas, H. (1982), " Information Systems Concepts For Management", Second Edition, N.Y. : McGraw- Hill.
- Mcleod, Ramond JR, Schel, George (2001), Management Information Systems, 8th edition new Jersey, Prentice – Hall, Inc.
- Ross, Joel E. (1976)," Modern Management And Information System ", New York, pritice- Hall Company Inc.
- Waren. D. & D. Voich (1976), " Management Process, Structure and Behaviour", Third Edition, New York, John Wily & Sons Inc.

عناوين إنترنت لها علاقة بالدراسة:

www.babilsoft.com
 www.castlesoft.net
 www.mtcgaza.com
 www.smartsoft.ps

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم: مستخدم برامج المحاسبة الإلكترونية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد

استبانة للتعرف على آراء المستخدمين بغرض

تقييم نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية، في الشركات المساهمة

الفلسطينية.

إن هذه الاستبانة هي أحد الوسائل البحثية لدراسة ماجستير، مقدمة إلى الجامعة الإسلامية (كلية التجارة - قسم المحاسبة والتمويل)، تهدف إلى التعرف على آراء المحاسبين والمراجعين ورجال الأعمال، الذين يستخدمون نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في عملهم، وذلك من حيث مدى جودة الخصائص المتوفرة في النظام، ومدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين، ومدى مواكبة النظام للتطورات التكنولوجية.

إن تعاونكم معنا هو دعم للتنمية والبحث العلمي في فلسطين، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها، سوف يتم التعامل معها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم شكري الجزيل على تعاونكم معنا.

مع تحيات الباحث

عدنان محمد قاعود

برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل

كلية التجارة/ الجامعة الإسلامية

غزة - فلسطين

جوال: 0599793361

الجزء الأول : معلومات شخصية

1- العمر بالسنوات:

<input type="checkbox"/> أقل من 30 سنة	<input type="checkbox"/> من 30 - 40 سنة	<input type="checkbox"/> من 41 - 50 سنة	<input type="checkbox"/> 51 سنة فما فوق
--	---	---	---

2- الجنس:

<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى
------------------------------	-------------------------------

3- المؤهلات العلمية:

<input type="checkbox"/> دون البكالوريوس	<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> شهادات عليا
--	------------------------------------	--------------------------------------

4- التخصص:

<input type="checkbox"/> محاسبة	<input type="checkbox"/> علوم إدارية ومالية	<input type="checkbox"/> أخرى
---------------------------------	---	-------------------------------

5- سنوات الخبرة في العمل على الأنظمة المحوسبة:

<input type="checkbox"/> أقل من 6 سنوات	<input type="checkbox"/> من 6-10 سنوات	<input type="checkbox"/> من 11-15 سنة	<input type="checkbox"/> أكثر من 15 سنة
---	--	---------------------------------------	---

6- عنوان الشركة التي تعمل بها:

<input type="checkbox"/> محافظة شمال غزة	<input type="checkbox"/> محافظة غزة	<input type="checkbox"/> محافظات الوسطى	<input type="checkbox"/> محافظة خان يونس
<input type="checkbox"/> محافظة رفح			

7- العمر الزمني للشركة:

<input type="checkbox"/> أقل من 6 سنوات	<input type="checkbox"/> من 6-10 سنوات	<input type="checkbox"/> من 11-15 سنة	<input type="checkbox"/> أكثر من 15 سنة
---	--	---------------------------------------	---

8- عدد العاملين في الشركة:

<input type="checkbox"/> أقل من 6 عاملين	<input type="checkbox"/> من 6-10 عاملين	<input type="checkbox"/> من 11-15 عاملين	<input type="checkbox"/> أكثر من 15 عاملين
--	---	--	--

9- مجال عمل الشركة:

<input type="checkbox"/> مقاولات	<input type="checkbox"/> صناعي	<input type="checkbox"/> تجاري	<input type="checkbox"/> خدمات
<input type="checkbox"/> غير ذلك	وضح: -----		

10- النظام الحالي المستخدم في الشركة:

<input type="checkbox"/> بابل للمحاسبة والإدارة	<input type="checkbox"/> نظام المحاسب السحري	<input type="checkbox"/> نظام المحاسب الممتاز	<input type="checkbox"/> نظام المحاسب الذكي
<input type="checkbox"/> نظام الأصيل الذهبي			

11- حجم رأس المال الذي تتعامل به الشركة بالدولار.

<input type="checkbox"/> أقل من 100000	<input type="checkbox"/> من 100000-300000	<input type="checkbox"/> من 300000-500000	<input type="checkbox"/> أكثر من 500000
--	---	---	---

الجزء الثاني: خاص بنظام المحاسبة الإلكترونية المستخدم في الشركة المساهمة

غير موافق	بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة
المحور الأول : خصائص الجودة في النظام الحالي.						
السرعة:						
						م
						1
						تتوفر السرعة المناسبة عند إدخال المعلومات في النظام الحالي.
						2
						تتوفر السرعة المناسبة عند إجراء التعديلات على المدخلات في النظام الحالي.
						3
						تتوفر السرعة المناسبة عند إعداد التقارير في النظام الحالي.
						4
						تتوفر سرعة تقديم الخدمة ووصولها إلى المستخدم النهائي.
						5
						النظام الحالي يعمل على سرعة أداء العمل بشكل ملحوظ.
						6
						تؤدي السرعة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة.
						7
						النظام الحالي يعمل بشكل بطيء عند إعداد التقارير..
الدقة:						
						م
						8
						ندرة وجود أخطاء وتناقضات في التقارير و المخرجات من النظام الحالي.
						9
						يمكن الاعتماد على البيانات الناتجة من النظام الحالي.
						10
						يوفر النظام الحالي معلومات وافية ودقيقة.
						11
						تؤدي الدقة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .
الكفاءة والفعالية:						
						م
						12
						يساعد النظام الحالي في تخفيض التكلفة.
						13
						يلتزم النظام الحالي الأعمال المعينة، ويؤديها بإنتاجية عالية.
						14
						يلبي النظام الحالي المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له.
						15
						يوفر النظام الحالي لمستويات الإدارة التقارير اللازمة في الوقت المناسب.
						16
						النظام الحالي يعمل على تقليص الإجراءات الروتينية المستخدمة في الشركة.
						17
						البرمجيات المستخدمة تمكن مستخدمي النظام الحالي من تبادل المعلومات بسهولة ويسر.
						18
						النظام الحالي يعمل على عرض البيانات حسب حاجة المستخدم، من مخططات ورسوم بيانية.
						19
						النظام الحالي يتيح لأكثر من مستفيد الاتصال في وقت واحد (متعدد المستخدمين).
						20
						يستخدم النظام الحالي شبكة اتصالات محوسبة لنقل البيانات والمعلومات.
						21
						شبكة الاتصالات المستخدمة لنقل البيانات والمعلومات كافية لإنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت المناسب.
						22
						نظم إدارة وتشغيل قواعد البيانات التي يستخدمها النظام لها قدرة عالية من حيث تخزين/استرجاع/حذف/عرض/طباعة.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة	
					تؤدي الكفاءة والفعالية في النظام الحالي المستخدم إلى زيادة أداء المنشأة.	23
					المرونة:	م
					تتوفر في النظام الحالي القدرة على تلبية حاجة مستويات الإدارة بما يستجد من تقارير.	24
					يوفر النظام الحالي الحصول على كل ما تحتاجه الشركة من بيانات بسهولة.	25
					النظام الحالي لا يحتاج إلى فترة طويلة من التدريب ، لسهولة التعامل معه.	26
					النظام الحالي يعمل على توصيل المعلومات بشكل سهل ومبسط.	27
					سهولة الجهد الخاص بالتغيير في وظائف الأداء، أو في البيانات التي تتفق مع المتطلبات.	28
					النظام الحالي يواكب التغييرات التي تحدث.	29
					ندرة المشاكل والعيوب في البرنامج، وندرة طلب تدخل المبرمج.	30
					تؤدي المرونة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .	31
					الموثوقية:	م
					تتميز البيانات المستخرجة من النظام الحالي بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها.	32
					البيانات الناتجة من النظام الحالي تطابق الواقع الفعلي.	33
					المعلومات التي يوفرها النظام الحالي معلومات حديثة.	34
					النظام الحالي يعمل على توفير معلومات متطابقة مع متطلبات متخذ القرار.	35
					تؤدي الموثوقية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .	36
					البيانات الناتجة من النظام الحالي تخالف الواقع الفعلي..	37
					الملاءمة:	م
					يستطيع النظام الحالي تقديم المعلومة المرغوبة فقط، واستبعاد المعلومات الثانوية.	38
					تعتبر نوافذ الواجهة في النظام الحالي المستخدم ملائمة لحاجات المنشأة.	39
					تعتبر التقارير المستخرجة من النظام الحالي ملائمة لحاجات المنشأة.	40
					تؤدي الملاءمة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .	41
					الشمول:	م
					النظام الحالي يعتبر نظاما متكاملا.	42
					المعلومات التي يوفرها النظام الحالي تعتبر كافية وتغطي جميع جوانب العمل.	43
					النظام الحالي يقدم تقارير مختلفة، دورية أو خاصة تغطي كافة جوانب العمل.	44
					يوجد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام الحالي.	45
					دليل الإجراءات سهل الاستخدام، ويتطابق مع آليات العمل في نظام المعلومات الحالي.	46
					يمكن الاعتماد على الدليل لتعلم كيفية استخدام النظام الحالي.	47
					يؤدي الشمول في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .	48
					أمن المعلومات والبيانات:	م

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة
					49 تتوفر عناصر السرية في الدخول إلى المعلومات في النظام الحالي.
					50 تتوفر عناصر تحديد الصلاحيات للمستخدمين في النظام الحالي.
					51 توفر قواعد البيانات المستخدمة حاليا حماية جيدة للبيانات، حيث تتطلب مستويات أمنية متعددة.
					52 النظام الحالي يمكن من استرجاع البيانات والمعلومات حال فقدانها.
					53 يتوفر عنصر الأمانة في الدخول إلى المعلومات من غير ذوي الاختصاص.
					54 تؤدي الأمانة والسرية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .
					م الصيانة والخدمة (من لهم عقد صيانة):
					55 يتوفر عنصر الصيانة وجودة الخدمة المقدمة من الشركة المنتجة للنظام.
					56 يوجد زيارات دورية للصيانة الوقائية تقوم بها الشركة المنتجة للنظام.
					57 سرعة تقديم خدمة الصيانة عند طلبها من الشركة المنتجة للنظام الحالي.
					58 تؤدي جودة الخدمة والصيانة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .
					م تكلفة البرنامج:
					59 يتوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في سعر شراء النظام الحالي.
					60 يتوفر عنصر التكلفة الاقتصادية في تكاليف الصيانة السنوية للنظام الحالي.
					61 تتناسب تكلفة شراء البرنامج مع الخدمات المستفادة منه.
					62 تؤدي التكلفة الاقتصادية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .
					م عنصر الرقابة الذاتية :
					63 لا يمكن تعديل المستندات والفواتير بعد طباعتها.
					64 لا يمكن تعديل المستندات والفواتير، بعد طباعة الكشوفات والتقارير التي تشملها.
					65 لا يمكن طباعة أكثر من أصل واحد للفواتير والمستندات.
					66 لا يمكن مسح المستندات والفواتير بعد طباعتها.
					67 المستندات والفواتير بعد طباعتها يتم إلغاؤها بقيد عكسي.
					68 يتم الاحتفاظ بالمستندات والفواتير بعد إلغاؤها بنفس بياناتها، وتكون ملغاة.
					69 النظام الحالي يمكنه اكتشاف الأخطاء، وإصدار رسائل خاصة بهذه الأخطاء.
					70 تعمل قواعد البيانات المستخدمة حاليا على عدم تكرار البيانات المخزنة.
					71 قواعد البيانات في النظام الحالي توفر معلومات تساعد على التعرف على المشكلة.
					72 تؤدي الرقابة الذاتية في النظام الحالي إلى زيادة أداء المنشأة .
					المحور الثاني : فحص مدى توفر القدرة والإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
					م توفر القدرة والإمكانيات اللازمة في النظام الحالي المطبق.

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة
					1 يتوفر في النظام الحالي المطبق القدرة والإمكانات اللازمة.
					2 يؤدي توفر القدرة والإمكانات في النظام الحالي المطبق إلى زيادة أداء المنشأة.
					م فاعلية النظام الحالي المطبق نحو تلبية حاجات ورغبات المستخدمين.
					3 يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات الشركة الحالية.
					4 يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات الشركة المستقبلية.
					5 يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المستثمرين.
					6 يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المحللين.
					7 يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات المراجعين.
					8 يتميز النظام الحالي بقدرته على تلبية حاجات ورغبات السوق المالي.
					المحور الثالث: مواكبة شركات البرمجة الفلسطينية التطورات التكنولوجية.
					م توفر عنصر مساندة التطوير وتلبية حاجة الإدارة.
					1 يتوفر عنصر مساندة التطوير وتلبية حاجة الإدارة المهنية في النظام الحالي.
					2 يتوفر عنصر القابلية للتغيير والتعديل في النظام الحالي، حسب حاجة المستفيد.
					3 النظام الحالي يفي بكل متطلباتنا.
					م توفر الكفاءة والخبرة لدى شركة البرمجة للنظام الحالي.
					4 يوجد لدى شركة البرمجة للنظام الحالي كوادر متخصصة في هذا المجال.
					5 توفر الكفاءة والخبرة لدى العاملين في شركة البرمجة.
					6 العاملين في شركة البرمجة يطورون أنفسهم، ويمدوننا بكل جديد في هذا المجال.
					7 يوجد لدى شركة البرمجة للنظام الحالي كادر ليس لديه خبرة في هذا المجال..
					م اعتماد شركة البرمجة للنظام الحالي على الذات في إعداد النظام.
					8 تعتمد شركة البرمجة على نفسها في إعداد وتطوير النظام الحالي.
					9 العاملين في شركة البرمجة يفهمون النظام جيداً، ويقومون بمعالجة الأخطاء وقت حدوثها
					10 قدرة شركة البرمجة على إضافة أي تعديلات على النظام عند الحاجة إليها.

مع تحيات الباحث

عدنان محمد قاعود